

ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية  
دراسة ميدانية في مكة المكرمة

محمد بن حسين الشيعاني

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة ملايا

كوالالمبور

2016

ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية  
دراسة ميدانية في مكة المكرمة

محمد بن حسين الشيعاني

بمّث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة ملايا

كوالالمبور

2016

## ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع: "ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية في مدينة مكة المكرمة". ويهدف البحث إلى: دراسة أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق قديماً وحديثاً بشكل عام وفي مدينة مكة المكرمة بشكل خاص في أول دراسة علمية موضوعية في هذا الشأن، وتوضيح السبل الحكيمة لحل مشكلات الطلاق في مدينة مكة المكرمة، مع وضع جملة من التدابير الشرعية المناسبة للحد من ارتفاع معدلات الطلاق وذلك وفق منهجية بحثية علمية تضمنت عدة مناهج هي: المنهج الوصفي النوعي: وذلك بدراسة واقع حالات الطلاق، ومن تم تحليل محتواها للخروج بعلاج لأسباب الطلاق. والمنهج الاستقرائي: عبر جمع النصوص المتعلقة بالموضوع، وآراء العلماء المتقدمين والمعاصرين، وذلك من أجل الوصول إلى أحكام تتعلق بالطلاق في الإسلام. والمنهج التحليلي: من خلالدراسة النصوص الواردة في الشريعة الإسلامية بغية التوصل إلى الحل الأمثل لمشكلة ارتفاع معدلات الطلاق وما ينتج عنها من تفكك أسري ومشكلات اجتماعية خطيرة. كما تضمن البحث في الفصل الخامس: دراسة ميدانية باستخدام أداة المقابلة لمعرفة أهم أسباب ارتفاع معدلات الطلاق عبر مجموعة من المختصين من المجتمع المكي مع التوضيح والتحليل والتعليق، وأخيراً تضمنت الدراسة في الفصل السادس أهم التدابير القضائية والشرعية والاجتماعية والتربوية للقضاء على ظاهرة ازدياد معدلات الطلاق مع صياغة جملة من الحلول والنتائج ومن أهم تلك النتائج التي انتهت إليها الدراسة: أن من أسباب

وقوع الطلاق في المملكة العربية السعودية مخالفة الزوجين للمنهج الشرعي في اختيار الشريك المناسب، وأن للطلاق آثارا سلبية على المجتمعات الإسلامية ومن بينها المجتمع السعودي والمجتمع المكّي على وجه الخصوص كالتفكك الأسري، وضياع الأولاد، وكثرة جنوح الأحداث، والجفاف العاطفي، وضعف المستوى الدراسي لأولاد المطلقين إضافة إلى أن طلاق الأبوين هو من أكثر عوامل جنوح الأحداث وارتكابهم للجرائم نظراً لغياب الدور المشترك في الرعاية والعناية إلى غير ذلك من النتائج المذكورة في نهاية الدراسة.

## **ABSTRAK**

Kajian ini bertajuk Gejala Talak Ba'in di Arab Saudi: Kajian Kes di Mekah al-Mukarramah. Disertasi ini cuba menganalisis faktor-faktor peningkatan kadar perceraian dulu dan sekarang secara am serta Mekah al-Mukarramah secara khusus. Ia juga menjelaskan pendekatan yang berhikmah bagi menyelesaikan masalah perceraian di Mekah serta menggariskan langkah-langkah Syarak bagi menghalang berlakunya peningkatan kadar perceraian. Kajian ini menggunakan beberapa metode kajian. Metode deskriptif bagi mengkaji realiti perceraian kemudian ia dianalisis bagi mengemukakan cadangan penyelesaian kepada faktor-faktor berlakunya perceraian. Metode induktif: iaitu dengan menghimpunkan nas-nas Syarak yang berkaitan dengan tajuk kajian, pendapat para ulama silam dan kontemporari bagi merumuskan hukum hakam berkaitan dengan talaq dalam Islam. Metode analisis iaitu menganalisis teks-teks Syarak bagi mencari penyelesaian yang ideal kepada masalah peningkatan kadar perceraian serta kesan-kesannya seperti perpecahan kekeluargaan, masalah masyarakat. Kajian ini juga menggunakan kaedah lapangan iaitu temubual dengan pihak-pihak berkepentingan dalam kalangan masyarakat Mekah bagi mendapatkan sebab-sebab utama perceraian. Ianya kemudian dilakukan analisis dan komentar. Di antara dapatan kajian ialah di antara punca berlakunya perceraian di Saudi Arabia ialah ketidakpatuhan pasangan suami isteri terhadap nilai-nilai Syarak dalam pemilihan pasangan hidup yang sesuai. Begitu juga didapati bahawa perceraian mempunyai kesan negatif terhadap masyarakat Islam umumnya dan masyarakat Mekah khususnya dari aspek perpecahan kekeluargaan,

kehilangan anak, peningkatan kadar jenayah, emosi yang tidak stabil, kelemahan dalam pencapaian pembelajaran anak-anak mangsa perceraian. Perceraian kedua ibu bapa merupakan faktor terpenting berlakuk salah salah jenayah kerana ketiadaan peranan bersama dalam memelihara dan mengambil berat hal ehwal anak-anak.

## ABSTRACT

This study addresses the topic of *The Phenomenon of Major Irrevocable Divorce (Talaq Bai'n) in the Kingdom of Saudi Arabia: A Field Study in Holy City of Makkah*. The research, as the first objective and academic study in this issue, aims to study the factors and reasons that led to the increasing rates of divorce in the Kingdom in general and the Holy City of Makkah in particular in the present and past. It also aims to clarify the wise ways to solve the problems of divorce in Makkah, suggesting some suitable Islamic measures to limit the rates of divorce. All that was based on academic research comprising three methodologies: the qualitative descriptive methodology which studies the reality of divorce cases, and then analyzes them to come up with remedies for the reasons of divorce; the inductive methodology by collecting the texts related to the topic and the ancient and current scholars' opinions so that I reach the rulings about divorce in Islam; and the analytical methodology by studying the texts in the Islamic Legislation for finding the best solution to increasing rates of divorce and their results such as family breakdown and many serious social problems. The fifth chapter includes a field study which clarifies, analyzes and comments on the topic by using the tool of interviewing a group of specialists from Makkah to know the most important reasons for increasing the rates of divorce. Eventually, the sixth Chapter of this study tackles the most significant legislative, legal, social and educational measures to eradicate the phenomenon of the increasing rates of divorce and designing a group of solutions and results. Among the most important results which the study reached at are the first reason for divorces in the Kingdom of Saudi Arabia is the disobedience of the couple against the legal methodology in choosing the appropriate partner. The second reason is the negative impacts of divorce on the Islamic communities among which is the Saudi community in general and the Makkan community in particular, for example

the family breakdown and loss of children, the abundance of juvenile delinquency, sentimental dryness, and the weakness of study levels for divorced parents' children. In addition, the divorce of the parents is most factor for juvenile delinquents and their committing crimes because of the absence of the joint role in caring for and attending the children and so on.





## الإهداء

إلى أمي . . . شفاها الله وعافاها وحفظها لنا طيبة مباركة.

إلى والدي الكريم . . . رحمه الله واسكنه فسيح جناته.

إلى شركاء نجاحي . . . من كانوا خير معين لي في سلم نجاحي

إلى أهلي وأولادي البررة الأعزاء . . . أصلحهم الله.

أهدي إليكم جميعاً هذا العمل المتواضع.

## شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة، وأشكره وأثني عليه بما هو أهله، لا أحصي ثناء عليه،  
فله جَلٌّ وتعالى من الحمد أوفاه وأعمّه، ومن الشكر أتمّه، نعمه تترى، وفضله لا يعد ولا  
يحصى، فله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

وبعد حمد الله وشكره، فإني أعتز بالفضل لأهله، وأشكر كل من مدَّ إليَّ يد العون في إتمام  
هذا البحث.

فأتقدم بالشكر الجزيل إلى فضيلة الأستاذ المشارك الدكتورة: ریحانة حاج أزهری، الذي  
تفصّلت بالإشراف على هذه الرسالة، وإلى فضيلة الدكتور الفاضل عبد الكريم بن علي الذي  
حظيت بنصحه وإرشاده، ولم تيخل عليّ بجهدٍ ولا مشورة، فقد استفدت من ملحوظاته  
وتوجيهاته.

كما لا يفوتني أن أتوجّه بالشكر الجزيل للقائمين على جامعة الملايا، لما يبذلونه من جهود  
للعلم وأهله، وأخص بالشكر أكاديمية الدراسات الإسلامية، قسم الفقه وأصوله.  
كما أشكر الحكومة الماليزية، التي منحتنا شرف التعلّم في جامعاتها، وسهلت لنا كافة  
الإمكانات، ولم تأل جهداً في ذلك.

وأخيراً أقدم شكري وتقديري لجميع الإخوة الذين ساعدوني في إخراج هذا البحث إلى  
حيز الوجود، وأخص منهم أسرتي المباركة التي قدمت الكثير والكثير من أجلي.  
فالله أسأل أن يجزي الجميع خيراً، وأن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضى، وأن يجعل عملي خالصاً  
لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمداً وعلى آله وصحبه أجمعين

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
i	الملخص
iii	ABSTRAK
v	ABSTRACT
vii	البسمة
viii	الإهداء
ix	شكر وتقدير
x	فهرس الموضوعات
1	الفصل الأول: التمهيدى
1	مقدمة البحث
3	مشكلة البحث
4	أسئلة البحث
5	أهداف البحث
5	أهمية الموضوع
6	أسباب اختيار الموضوع
6	حدود البحث
7	منهج البحث
9	صعوبات البحث
10	الدراسات السابقة
22	هيكل البحث
24	الفصل الثانى: مفهوم الطلاق البائن وصوره
25	المبحث الأول: تعريف الطلاق البائن لغة واصطلاحاً.
27	الحكمة من تشريع الطلاق فى الإسلام.

29	أقسام الطلاق
33	المبحث الثاني: أقسام الطلاق البائن وصوره
42	الفصل الثالث: واقع الطلاق البائن في مكة المكرمة وأسبابه
43	المبحث الأول: الطلاق البائن في مكة المكرمة.
43	نبذة تعريفية عن مكة المكرمة
50	واقع الطلاق في المجتمع المكي
52	المطلب الأول: حجم ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية
56	المطلب الثاني: الاحصائيات المتعلقة بالطلاق في مدينة مكة المكرمة
60	المبحث الثاني: أسباب الطلاق البائن في مكة المكرمة
61	الأسباب المؤثرة في ارتفاع معدلات الطلاق
61	أسباب مرتبطة بالنشأة والتربية
69	أسباب مرتبطة بالحياة الزوجية
74	أسباب اجتماعية
76	عوامل أخرى بالمجتمع المكي
84	أسباب نشأة وظهور زواج المسيار
84	أسباب تتعلق بالنساء
86	أسباب تتعلق بالرجال
87	أسباب تتعلق بالمجتمع
88	المبحث الثالث: الفتيا في الطلاق في المملكة العربية السعودية.
89	المطلب الأول: مكانة الفتوى وأهميتها
91	المطلب الثاني: الفروق بين الفتوى والحكم القضائي
94	المطلب الثالث: فتاوى الطلاق الرسمية في المملكة العربية السعودية
100	الفصل الرابع: الآثار المترتبة على الطلاق البائن في مكة المكرمة
101	المبحث الأول: الآثار الاجتماعية.

101	آثار الطلاق على الزوجات
106	آثار الطلاق على الزوج
108	آثار الطلاق على الأبناء
110	آثار الطلاق على المجتمع
112	المطلب الثاني: آثار الطلاق على تنمية المجتمع وتراپطة
115	المبحث الثاني: الآثار الأخلاقية.
115	المطلب الأول: الآثار السلوكية المترتبة على الطلاق البائن في المجتمع السعودي
118	المطلب الثاني: الآثار التربوية المترتبة على الطلاق البائن في مكة المكرمة
121	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية.
121	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المترتبة على الأفراد
126	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المترتبة على الحكومات
129	الفصل الخامس: ظاهرة الطلاق في مدينة مكة المكرمة الدراسة الميدانية
130	المبحث الأول: عينة الدراسة وأدواتها
130	أولاً: أداة الدراسة
131	ثانياً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
133	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي
149	الفصل السادس: التدابير المقترحة للحد من الطلاق البائن في مكة المكرمة
150	تمهيد
151	المبحث الأول: التدابير القضائية.
151	ضوابط لذرائع الطلاق في الإسلام
157	اجراءات الطلاق في المحاكم السعودية
159	التدابير المتبعة للحد من ظاهرة الطلاق في المحاكم السعودية
164	جهود المكتب في الإصلاح والتوجيه الأسري

171	عوامل نجاح القاضي في إنهاء النزاع الزوجية
177	المبحث الثاني: التدابير الاجتماعية.
178	المطلب الأول: الاهتمام بالبيئة الأسرية
182	المطلب الثاني: مساعدة الأسرة على القيام بمهام التنشئة
185	المطلب الثالث: تفعيل دور مكاتب الخدمة الاجتماعية
187	المطلب الرابع: تأسيس مراكز خاصة بالإصلاح العائلي في الأحياء
188	المبحث الثالث: التدابير التوعوية.
188	الأخذ بمنهج القرآن في علاج المشكلات الأسرية
191	علاج ظاهرة العنف الأسري
198	تطوير برامج توعية المرأة المسلمة
199	الاهتمام بالمؤسسات التعليمية
201	توجيه وسائل الإعلام لما فيه خير المجتمعات
204	الخاتمة
205	أولاً: النتائج
207	ثانياً: التوصيات
209	الملاحق
210	ملحق رقم (1) أداة الدراسة (استبانة المقابلة).
217	ملحق رقم (2) تحكيم أداة الدراسة (استبانة المقابلة).
224	ملحق رقم (3) بيان بأرقام الأشكال وعناوينها.
224	ملحق رقم (4) بيان بأرقام الجداول وعناوينها.
225	ملحق رقم (5) نموذج استدعاء طلب فتوى طلاق.
229	المصادر والمراجع

# الفصل الأول

## الفصل التمهيدي

### المحاور الأولية للبحث

### ويحتوي على النقاط التالية:

أولاً: مقدمة البحث

الحمد لله الذي أنزل الشريعة منهجاً كاملاً وشاملاً يستوعب حل جميع مشكلات الحياة، وأمرنا بالسير عليه، وعدم مخالفته لما فيه مصلحة البشرية جمعاء، أما بعد:

فإن الله تعالى قد أكمل الدين، وأتم النعمة على المؤمنين مما أنزله من القرآن والحكمة ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويهديهم إلى صراط الله المستقيم.

ولقد أوجد القرآن للمسلمين منهجاً جديداً وصحيحاً عن الوجود والحياة، والقيم، كما حقق لها واقعاً اجتماعياً فريداً في حياتها.

ومن النظم التي اعتنى بها القرآن وأكدها السنة وفضلتها، نظام الأسرة، وكيفية بنائها وأنها ضرورة لبقاء البشر وذلك في أسلوب تكوينها والنظر المؤدية إليه كالخطبة والزواج والعلاقات الأسرية، وبيان حقوق الزوجين، وحقوق الأولاد، وحدود السلطة الأسرية وأساليب مواجهة المشكلات والخلافات الأسرية.



وقد تعرضت هذه اللبنة المهمة في بناء المجتمع إلى العديد من العوامل والمؤثرات التي هزت استقرارها وعطلت شيئاً من أهدافها، وأدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمعات الإسلامية ومنها على سبيل الذكر المجتمع السعودي والذي يعاني كغيره من كثرة وقوع الطلاق البائن بين أفراد رغم المساعي والجهود الحثيثة التي بذلت ولا تزال تبذل من أطراف عديدة رسمية وشعبية للحد من هذه الظاهرة المخيفة.

ومكة المكرمة كغيرها من المدن في المملكة العربية السعودية تعاني من ارتفاع معدلات الطلاق - كما سآبين لاحقاً بإذن الله - وما يندجم عن هذه الظاهرة من أضرار ومشكلات أسرية ومادية واقتصادية ما يجعلها بحاجة مآسة لمزيد من الدراسة والتأمل من زاوية بيان أسبابها، والحد قدر الإمكان من المشكلات الاجتماعية والأخلاقية الناجمة عنها، وما يترتب عليها من مسؤوليات وأحكام وضوابط شرعية.

ولن نجحف الأسرة المسلمة عامة، والسعودية على وجه الخصوص شيئاً من أصلتها فلا يزال الخير فيها، ولكن التغير هو سنة الحياة، فقد أسهم التطور السريع في تباعد الناس بعضهم عن بعض، كما أدى غياب دور الأقربين في حل المشكلات الأسرية قبل تفاقمها، واختلفت أدوار الرجل و المرأة حين خرجت المرأة للعمل، إلى غير ذلك من الأسباب التي تناولتها في دراستي لأسباب ارتفاع الطلاق.

لذا كان هذا البحث وأمثاله مما يسهم في التعرف على حجم هذه الظاهرة وبيان أسبابها وسبل الوقاية منها، ووضع التدابير اللازمة للحد من كثرة وقوعها دون وجه حق لتكون هذه الرسالة وأمثالها نواة إصلاح وتوجيه وإرشاد في معالجة أمثال هذه الظواهر الاجتماعية في العالم الإسلامي أجمع بإذن الله.

## ثانياً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة الدراسة في معالجة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي مدينة مكة المكرمة، حيث تزداد يوماً بعد يوم، حيث تشير الإحصائيات بأن منطقة مكة المكرمة تصدرت قائمة المناطق السعودية الأكثر إصداراً لصدوك الطلاق بإجمالي بلغ 9954 إثبات طلاق، بينما جاءت مدينة جدة على رأس قائمة أكثر المدن السعودية إصداراً للإثباتات الطلاق بواقع 5306 إثبات، تلتها مكة بواقع 2326 إثبات طلاق، ثم الطائف بـ1459 إثبات طلاق<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة إلا أن الجهات المختصة لم تتخذ أي تدابير فعلية وحاسمة للحد من استفحالها وكثرتها حتى الآن، ومراكز الإصلاح الاجتماعي رغم اعتمادها واسنادها بالكوادر لم تتمكن رغم اجتهاد القائمين عليها إلى إمكانية الحد من ارتفاع هذه المعدلات أو تقليلها كما تظهر ذلك الاحصائيات الرسمية وذلك لغياب الوعي المجتمعي بهذه المشكلة على المستوى الرسمي والشعبي وقصور واخلل في وضع الآليات المناسبة للحد من انتشارها في المجتمع السعودي.

وعليه فإن الباحث يأمل في بحثه هذا تقديم مساهمته في الوصول إلى إيجاد حلول ومعالجات لتلك الأسباب التي تقف خلف هذه المعدلات المخيفة لنسب الطلاق بالمملكة العربية السعودية، والبحث يركز في دراسته على إظهار وجوه التشابه والاتفاق، بين الاجراءات القضائية والفقهاء الإسلاميين في معالجتها لمشكلة الطلاق، وكذلك إظهار الخلل ورصد جوانب القصور في الاجراءات المتبعة داخل المحاكم السعودية وما يتبعها من مراكز اصلاح أسري في ظل اعتماد نظام مكاتب الصلح الجديد وما يترتب عليه من مصالح قد تعود بالنفع على المجتمع والأمة الاسلامية جمعاء بإذن الله.

(1) المصدر <http://www.skynewsarabia.com/web/article/697153>، بتاريخ 1/8/2014م.

اضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى بيان التدابير الشرعية والوقائية للحد من هذه الظاهرة، حفاظاً على الأسرة المسلمة من الهدم، وتحقيقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية في إيجاد الرابطة الزوجية المتكافئة، والمستقرة، والقائمة على أساس الرحمة والمودة والسكينة.

### ثالثاً: أسئلة البحث

يتوقع من هذه الرسالة أن تجيب على الأسئلة التالية وهي مقسمة بحسب فصول الرسالة من خلال الأسئلة التالية:

- ما مفهوم الطلاق البائن؟
- ما الأسباب التي أدت إلى كثرة وقوع الطلاق البائن والنزاع الأسري في المجتمع المكي؟
- ما الآثار السلبية المترتبة على وقوع الطلاق البائن في مكة المكرمة؟ وما السبل المثلى لعلاجها، و التخفيف من آثارها؟.
- ما هي أسباب ارتفاع معدلات الطلاق من خلال وجهة نظر مجموعة من أفراد المجتمع السعودي ( الدراسة الميدانية ).
- كيف يمكن مواجهة ظاهرة الطلاق بالوسائل الحديثة؟ وما أهم التدابير الشرعية التي تسهم في معالجة ظاهرة الطلاق البائن؟.

## رابعاً: أهداف البحث

تكمن أبرز أهداف البحث في النقاط التالية.

- إيضاح مفهوم الطلاق البائن في الشريعة الإسلامية.
- تحليل الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع المكي.
- بيان الآثار المترتبة على وقوع الطلاق البائن في مكة المكرمة والسبل المثلى لعلاجها.
- بيان دور المؤسسات المختلفة وتحديداً مؤسسة القضاء في الحد من تفشي ظاهرة الطلاق والعمل على إصلاحها.
- بيان وتحليل التدابير الشرعية المناسبة للحد من الوقوع في الطلاق التعسفي في المجتمع.

## خامساً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تأتي أهمية هذه الدراسة في مناقشة ظاهرة الطلاق البائن والآثار المترتبة عليها في المجتمع السعودي ( مدينة مكة المكرمة ) دراسة فقهية تحليلية ميدانية، كل ذلك مما يبرز أهمية الموضوع، وضرورة الكتابة فيه خاصة في ظل قلة البحوث والدارسات الفقهية المتخصصة التي تناقش هذه الظاهرة وتسعى إلى الحد من انتشارها والآثار المترتبة على ذلك.

تكمن أهمية البحث كذلك فيمن يستفيد من نتائجه وتوصياته، حيث أنه موجه لجميع فئات المجتمع: المصلحون والقضاة والمعلمون، وعامة الناس نظراً لدورهم في الحد من آثاره، ومساهماتهم في إيجاد وعي صحيح بفقه الزواج وحكمته وأسراره، ومقاصده وغاياته، فلا يقدموا على عقد أي زواج إلا بعد استيفاء الشروط المطلوبة فكان من توفيق الله تعالى وإرادته اختياري لهذا الموضوع، ووجه همتي لأنال شرف الكتابة في موضوع

يخص صلاح الأسر، ويعالج مشكلاتها، فصلاح البيوت المسلمة صلاح للمجتمع وصلاح المجتمع صلاح للأمة أجمع.

### **أسباب اختياري للموضوع:**

- رغبتني في إظهار حقيقة واقع الطلاق في المملكة العربية السعودية بمدينة مكة المكرمة وبيانها للناس من خلال البحث بدراسة علمية ميدانية.
- الحرص على إبراز سماحة الشريعة الإسلامية وذلك من خلال تشريع الطلاق وتحقيق الإصلاح الأسري من جميع جوانبه.
- ارتفاع معدلات الطلاق في مدينة مكة المكرمة حيث أوردت إحصائيات وزارة العدل أنها تعتبر ثاني منطقة بعد العاصمة الرياض في كثرة وقوع الطلاق.
- وقاية المجتمع من المؤامرات الدنيئة والمستمرة من أعداء الإسلام لصرف المسلمين عن دينهم باعتباره نظاماً شاملاً للحياة، والتشكيك في قدرته على إصلاح المجتمع عموماً والأسر خصوصاً ومواجهة قضايا العصر، ومستجداته.

### **سادساً: حدود البحث**

سيكون مجال البحث في هذا الموضوع في ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية في مكة المكرمة على النحو التالي:

- الحدود الموضوعية: سوف يتطرق البحث إلى بيان حجم ظاهرة الطلاق.
- الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية في مكة المكرمة وعلاج هذه المشكلة على ضوء الشريعة الإسلامية.

• الحدود المكانية: وهي مدينة مكة المكرمة والحققت بها الهجر والقرى التابعة لها " إدارياً " بحسب التنظيم الهيكلي الإداري لإمارة منطقة مكة المكرمة كيما تكتمل صورة ظاهرة الطلاق فيها.

• الحدود الزمنية: فترة إجراء الدراسة من عام 2009م إلى عام 2014م وقد احتاج إلى إحصائيات سابقة لهذا التاريخ أو بعده بحسب المتوفر والمتاح. وذلك بدراسة ظاهرة قضايا الطلاق البائن من حيث دراسة أسبابها والعوامل المسببة لها وكيفية علاجها والتدابير اللازمة للحد منها، مع دراسة الجهود الإصلاحية لمكاتب الإصلاح وكيف يتم الاستفادة منها.

وقد تطرق الباحث إلى بعض الإجراءات القضائية في المشكلات الزوجية في المحاكم السعودية، وتوضيح جهود مراكز الإصلاح الحكومية والأهلية وكيفية الاستفادة المثلى منها، أما بالنسبة للإحصائيات فقد اكتفى الباحث بما يصدر عن وزارة العدل من إحصائيات رسمية فيما يتعلق بنسب الطلاق نظراً لتضارب الأرقام واختلاف النسب من جهة إلى أخرى.

## **سابعاً: منهج البحث**

منهجية البحث: هي مجموعة من القواعد والإجراءات يعتمد عليها طريق البحث، لكل بحث منهج يسير عليه لدراسة المشكلة فمنهج البحث هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها والوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها.

فمنهجية البحث هنا تقوم على منهجين رئيسيين هما:

## أ- منهج جمع المعلومات

المنهج الذي يسلكه الباحث في إعداد هذا البحث يقوم على منهجين، منهج جمع المعلومات، ومنهج تحليلها، كما يأتي:

أولاً: منهج جمع المعلومات: وذلك من خلال البحث الميداني، وقد اعتمد الباحث في هذا الجانب على المقابلات الرسمية، واللقاءات الشخصية، وزيارة دوائر القضاء ومراكز الإصلاح العائلية، والمحاكم بقسميها: العامة والأحوال الشخصية من أجل الحصول على المعلومات والقرارات.

وقد استعان الباحث - بعد توفيق الله عز وجل - بالكتب، والمؤلفات، والبحوث، والرسائل العلمية، والمؤتمرات والندوات، والمجلات، والمواقع الالكترونية، ذات الصلة بالبحث، وكل ما يعين الباحث في إنجاز البحث.

ثانياً: منهج تحليل المعلومات: وذلك يكون من خلال: -

• **المنهج الوصفي النوعي:** وذلك بدراسة واقع حالات الطلاق، من حيث الأسباب والآثار والتعبير عنهما كما وكيفاً من خلال أداة المقابلة ومن تم تحليل محتواها للخروج بعلاج لأسباب الطلاق.

• **المنهج الاستقرائي:** حيث يتم من خلاله جمع النصوص المتعلقة بالموضوع، وآراء العلماء المتقدمين والمعاصرين، وتتبعها في كتبهم ومصادرهم الأولية وفق التسلسل التاريخي وذلك من أجل الوصول إلى أحكام تتعلق بالطلاق في الإسلام.

• **المنهج التحليلي:** ذلك يكون بدراسة النصوص الواردة في الشريعة الإسلامية إضافة إلى أعمال المؤتمرات الدولية والمحلية حول الموضوع، وبيان معانيها وأبعادها، بغية التوصل إلى

الحل الأمثل لمشكلة ارتفاع معدلات الطلاق وما ينتج عنها من تفكك أسري ومشكلات اجتماعية خطيرة. وما يترتب عليها من اعباء.

• اعتنى الباحث ببيان المسائل الخلافية المتعلقة ببعض جزئيات الموضوع، سواء أكانت من المسائل القديمة التي اشتهر فيها الخلاف بين العلماء رحمهم الله، أم كانت من المسائل التي جددت وطرأت في العصر الحاضر، واعتنى بذكر الأدلة مع بيان وجه دلالتها، ثم القول بالراجح وسبب رجحانه.

وبالنسبة للمذاهب الفقهية فقد اختصر الباحث على المذاهب الأربعة المشهورة، كما رجعت الى المصادر المختلفة من كتب اللغة والتفسير وفقه الأحوال الشخصية.

واعتمد الباحث على التوثيق العلمي في جميع المواطن التي إستفادها من المصادر والمجلات، باستخدام علامات التنصيص والاشارة إليه في الهامش، وقد يؤخذ مفهوماً دون استخدام علامة التنصيص.

### ثامناً: صعوبات البحث

إن بحثاً كهذا تعترضه صعوبات نظراً لأنه يجمع بين أمرين مهمين، وهما: فقه الطلاق وصلته بالواقع، وإصلاح المجتمع، ويمكن بيان الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث في النقاط التالية:

• أن البحث جديد في نوعه وطرحه وعلى ذلك فالمصادر والمراجع فيه قليلة، وما هو مطروح عبارة عن مواضيع وإشارات للموضوع.

• وفرة الأفكار والمشاهدات في البحث؛ مع قلة الأقوال والدراسات الموثقة التي تدعم هذه الأفكار، وترتب على ذلك الجهد الذاتي في طرح الأفكار بناء على



سبر الواقع، مع محاولة الاستدلال عليها من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأقوال أهل العلم المتقدمين والمتأخرين

- عدم وجود دراسات متخصصة ودقيقة عن ظاهرة الطلاق في مدينة مكة المكرمة حيث أنها تحتاج إلى عمل فريق متكامل يجمع بين المتخصصين في الفقه وعلم الاجتماع ليخرجوا بنتائج وتوصيات مرتبطة بالواقع ارتباطاً وثيقاً.

### تاسعاً: الدراسات السابقة

لقد وجدت أثناء بحثي ودراستي قبل أن ابدأ بتحضير هذه الخطة، أن موضوع ظاهرة الطلاق في المجتمع المكّي غير مطروق ولم يكتب فيه بهذا العنوان، إلا أن الباحث وجد بعض الرسائل الكتب في موضوع الطلاق إجمالاً، ولكنها لم تستوف الموضوع حقه من الزاوية التي اختارها الباحث، وإن كانت عظيمة الفائدة في مادتها العلمية، ولا سيما الجهود العلمية، وسيقوم الباحث باستعراض الدراسات والأبحاث السابقة بغرض الاستفادة مما قدمه الباحثون السابقون في موضوع البحث، والأدوات العلمية المستخدمة في هذه الدراسات والأبحاث، وقد انقسمت هذه الدراسات والأبحاث إلى ثلاثة أنواع من الدراسات (الكتب والمؤلفات) و الرسائل الجامعية، والمجلات المؤتمرات مرتبة ترتيباً تصاعدياً على النحو الآتي: -

### أولاً: الكتب والمؤلفات

- نظام الطلاق في الاسلام<sup>(1)</sup>، للعلامة احمد محمد شاكر رحمه الله، حيث قسم كتابه إلى عشرة مسائل منها التمهيد وبين فيه تعريف الطلاق وماهيته وتاريخ تشريعه، ثم المسألة الثانية الطلاق في الحيض واستعرض أدلتها وناقشها، ثم المسألة الثالثة:

(1) شاكر، أحمد محمد، 1354 هـ، نظام الطلاق في الإسلام، مكتبة السنة، القاهرة، مصر ط 2.

واستعرض فيها حكم الطلاق ثلاثا بلفظ واحد، ثم المسألة الثالثة واشتملت على المتعجلين في الطلاق، ثم المسألة الرابعة عن مشكلة الطلاق وخشية الناس الكلام فيها، ثم المسألة الخامسة وتكلم فيها عن الإشهاد في الرجعة، ثم المسألة السادسة وتكلم فيها عن المتعة للمطلقة، ثم المسألة السابعة عن عدة المرتابة، ثم المسألة الثامنة وتكلم فيها عن الأحكام المقترحة لبعض القوانين العامة، ثم المسألة التاسعة تقرير الشيخ احمد شاكر، ثم الخاتمة والذي يستفيده الباحث من هذا الكتاب هي المسألة الثانية والمتعلقة بجانب الطلاق في الحيض بالإضافة إلى المواضيع الأخرى، والذي يزيده الباحث على جهده هو إمكانية تطبيق هذه الفتاوى في عصرنا الحاضر للحد من ارتفاع معدلات الطلاق دون جمود أو تقليد.

● الطلاق في الإسلام محدد ومقيد، في سبيل حل جذري لمشكلة الطلاق<sup>(1)</sup>، كمال أحمد عون. وقد قسم كتابه إلى خمسة فصول رئيسة المقدمة، والفصل الأول وتكلم عن الطلاق أبغض الحلال إلى الله، ثم الفصل الثاني: الطلاق مأذون فيه (سني وبدعي) ثم الفصل الثالث: الإشهاد على الطلاق، ثم الفصل الرابع: طلاق الغضبان، ثم الفصل الخامس: الطلاق بين الورع والحكم، ثم الخاتمة والذي يستفيده الباحث من هذا الكتاب هو الفصل الخامس الطلاق بين الورع والحكم حيث مناسبة هذا الفصل لواقع الفتيا في المملكة العربية السعودية.

● الطلاق وآثاره المعنوية والمالية في الفقه الإسلامي<sup>(2)</sup>، وفاء معتوق حمزة فراش، قسمت كتابها إلى ثلاثة أبواب، الباب التمهيدي في معنى الأثر والطلاق، والباب الثاني في آثار

---

(1) عون، كمال أحمد، 1983م، الطلاق في الإسلام محدد ومقيد، دار العلوم للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، بدون ت

1983م

(2) فراش، وفاء معتوق حمزة، 1406هـ، الطلاق وآثاره المعنوية والمالية في الفقه الإسلامي، دار مكة للثقافة، مكة السعودية،

الطلاق المعنوية والباب الثاني في آثار الطلاق المالية وما يستفيدة الباحث من هذا الكتاب هو ما يتعلق بجانب الآثار المالية والمعنوية في ثنايا هذه الرسالة.

● أبغض الحلال<sup>(1)</sup>، نور الدين عتر، مقدمة كتابه تحدث المؤلف عن حيوية موضوع الطلاق، بعد ذلك، قسم المؤلف كتابه إلى خمسة فصول وخاتمة، الطلاق - في بدايته - لغة واصطلاحاً، الفصل الثاني: وتناول مشروعية الطلاق في الإسلام وحكمته ثم الفصل الثالث: وشرع في بيان أقسام الطلاق من حيث السنة والبدعة، ثم الفصل الرابع: وبين فيه بإسهاب أحكام الطلاق البدعي، ثم الفصل الخامس: طلاق الثلاث بلفظ واحد، وأثره على الحياة الزوجية، أورد فيه الأحاديث والآثار التي جاءت فيه، وما تدل عليه، ومذاهب العلماء فيه، وأدلة الذين قالوا بعدم وقوعه، ومناقشتهم، ثم الخاتمة: ذكر فيها النتائج العامة لبحثه، وقد أجملها في حفظ حقوق المرأة في كرامتها الإنسانية، ومكانتها الأسرية، وعلاقتها بالرجل، وأمره بالإحسان إليها، وكف الأذى عنها، وتحديد عدد الطلقات، ثم ذكر حماية الأسرة عن طريق القيم التي يربى عليها جميع أفرادها، وطرق علاج نشوز المرأة، وتبعات الطلاق، والذي يستفيدة الباحث من هذا الكتاب القيم الجليل هما المبحثان الرابع والخامس إضافة إلى غيرها من المباحث العامة خاصة فيما يتعلق بوضع الحلول المناسبة لتفاقم مشكلة ظاهرة الطلاق وكونها ظاهرة اجتماعية معقدة.

● الأحوال الشخصية<sup>(2)</sup>، محمد أبو زهرة، وقد قسم كتابه إلى أربعة أقسام القسم الأول: تكلم فيه عن الزواج وانشاء عقد الزواج، والقسم الثاني حكم العقد، والقسم الثالث

(1) نور الدين عتر، 1984م، أبغض الحلال، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، طبعة 3.

(2) أبو زهرة، محمد، 2001م، الأحوال الشخصية دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2.

عن انهاء عقد الزواج، والقسم الرابع حقوق الأولاد، وسيستفيد الباحث من القسم الثالث والمتعلق بإنهاء عقد الزواج وضوابطه وشروطه وأحكامه.

● المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي وأساليب مواجهتها<sup>(1)</sup>، عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، وقد قسم كتابه إلى ثلاثة فصول رئيسة، الفصل الأول وقد تضمن الواقع الاجتماعي للمملكة العربية السعودية، والفصل الثاني وقد تضمن بعض المشكلات التي تواجه الأسرة السعودية في الوقت الحاضر ومن أبرزها المخدرات والفقر، والتحرش الجنسي، والعنف الأسري، ثم الفصل الثالث واشتمل على المشكلات المتعلقة بالتعامل الأمثل مع الأبناء في المراحل المختلفة، التنشئة، والمراهقة مع نماذج من المشكلات الأسرية السلوكية كالهجر وعدم الإنفاق ووالجفاف العاطفي وغيرها، والذي يستفيدة الباحث من هذا الكتاب ما يتعلق بالفصلين الثاني والثالث في بيان اسباب ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية والذي تحدث المؤلف عن أبرزها من واقع الحال كما سآيين لاحقاً.

### ثانياً: الرسائل الجامعية

● العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة<sup>(2)</sup>، نوره عبد الله علي الهزاني، ويلحظ أن هذه الرسالة اقتصرت على العوامل المؤدية للطلاق ولم تتطرق إلى الجوانب والآثار المترتبة عليه، وتاريخها قديم حيث مضى على تاريخ تقديمها خمسة وعشرون

---

(1) اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز، 2008م، المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي وأساليب مواجهتها، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1.

(2) الهزاني، نوره عبد الله، 1987م، العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة - دراسة في حالات الطلاق بمحكمة الضمان والأنكحة بالرياض من الفترة 1400 إلى 1404 هـ رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

عاماً وهي فترة طويلة استجرت فيها مستجدات وعوامل جديدة إضافة إلى أنها منحصرة في مدينة الرياض فقط وبحثي سيتحدث عن مدينة مكة المكرمة.

● ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي<sup>(1)</sup>، سليمان بن عبد الله العقيل وقد تحدث الباحث عن ظاهرة الطلاق وأهم أسبابه ومدى تأثيره على حياة الأسرة السعودية، وكذلك التعرف على حجم ظاهرة الزواج من الخارج ومدى تأثير هذه الظاهر على الحياة الأسرية على مستوى منطقة الرياض فقط ولم يتطرق إلى باقي مدن المملكة باعتبار التوسع العمراني، ويتعلق بالجانب الاجتماعي لا غير بخلاف هذه الرسالة.

● القلق والاكتئاب لدى عينة من المطلقات وغير المطلقات في مدينة مكة المكرمة<sup>(2)</sup>، عديلة حسن طاهر تونسي. والدارسة تحدثت عن مشكلة القلق لدى النساء بوجه عام وآثارها على المطلقات وغيرهن وليست متخصصة في دراسة ظاهرة الطلاق بوجه عام وإنما تناولت أثراً من آثارها وهو القلق والاكتئاب فحسب.

● العوامل المؤثرة في معدلات الطلاق في الأسر السعودية<sup>(3)</sup>، زينب عبد الصمد، وهنية السباعي، وقد تحدثت الدراسة عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر في معدلات الطلاق بين الأزواج والزوجات وأجري البحث على عينة عشوائية من الموظفات بالجامعة وخلصت إلى بعض النتائج والتوصيات بخلاف هذه الدراسة والتي تحدثت عن العوامل وساهمت في وضع الحلول المناسبة لها من الكتاب والسنة.

---

(1)العقيل، سليمان بن عبد الله، 2006م، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية.

(2) تونسي، عديلة حسن، 2002م، القلق والاكتئاب لدى عينة من المطلقات وغير المطلقات في مدينة مكة المكرمة وهي دراسة غير منشورة مقدمة إلى قسم علم النفس، جامعة أم القرى، مكة، السعودية.

(3) عبد الصمد، زينب، و السباعي، هنية، 2008م، العوامل المؤثرة في معدلات الطلاق في الأسر السعودية دراسة جامعية تحليلية لدى عينة من المطلقات العاملات جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

● ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي<sup>(1)</sup>، سلمان بن محمد العمري، والدارسة تحدثت عن الظاهرة من واقع اجتماعي بحكم تخصص مؤلفها، ووضعت الحلول الاجتماعية للظاهرة بوجه عام دون تخصيص منطقة عن غيرها مع أهمية ذلك في اختلاف العوامل من منطقة لأخرى في المملكة العربية السعودية تبعاً للتقسيمات الحضرية فيها، فيما تخصصت هذه الدراسة في مدينة مكة المكرمة فقط لما لها من خصوصية تميزها عن غيرها من حيث التجانس واختلاف مشارب سكانها وأصولهم دون غيرها من سائر المدن السعودية وما لذلك من أثر واضح جلي.

● الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي<sup>(2)</sup>، ثروت محمد شلبي، وقد نظرت الباحثة إلى التغير الاجتماعي كمتغير مستقل (سبب) و الطلاق كمتغير تابع (نتيجة). وفي توصيفها للتغير الاجتماعي فأن الباحثة نظرت إلى ثلاث زوايا للتغير: انتشار التعليم، وخروج المرأة للعمل، والتحول في بعض القيم والمواقف، وهي العوامل التي ربطت بينها وبين حدوث الطلاق. وقد أجريت الدراسة على عينة صغيرة قوامها 107 مطلقات و 31 مطلق برهنت الباحثة من خلال إجاباتهم على صحة افتراضها. فهي تناقش العوامل الاجتماعية والمتغيرات فقط دون التعرض لباقي العوامل الأخرى المؤثرة كما في موضوعنا.

---

(1) العمري، سلمان محمد، 2009م، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي " دراسة تشخيصية " طبعة المؤلف، الرياض، السعودية، ط 1.

(2) شلبي، ثروت محمد، 1990م، الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي " دراسة ميدانية في مدينة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

● بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية (1)، عبد الله الفيصل، وقد حاول الباحث تحليل خصائص المطلقين الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لعينة تكونت من 142 مطلقاً في محكمة الرياض. وأورد المؤلف جملة من الأسباب المسئولة عن الطلاق وذلك بناء على ما تضمنته سجلات المحكمة التي تضمنت 24 سبباً للطلاق حاول الباحث اختبار صحتها فهي إذن دراسة اجتماعية كالتالي سبقتها

● الطلاق وأثره في الجريمة (2)، صالح بن سليمان الشقير. وقد تحدثت الدراسة عن الصلة بين الطلاق والجريمة مع دراسة لبعض الحالات التي وقعت في الجرائم جراء الطلاق والتفكك الأسري من ناحية جنائية، بينما تناولت هذه الدراسة الجانب الجنائي كأثر من آثار الطلاق بجانب تفصيلي شمولي كما سيرد في موضعه - إن شاء الله -.

● الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الزوجات المتصلات بوحدة الإرشاد الاجتماعي (3)، عبد العزيز بن حمدي الجهني، وقد تحدثت الدراسة عن طبيعة الخلافات الزوجية الأكثر شيوعاً في المجتمع السعودي، وعن أسبابها، ومظاهرها، وآثارها، وأهم حلولها وسبل علاجها بوجه عام. وهي تتحدث عن جانب واحد من جوانب البحث ألا وهو طبيعة الخلافات دون الأسباب والعوامل والمؤثرات التابعة للظاهرة كما هو الحال في هذا البحث.

---

(1) الفيصل، عبد الله، 1991 م، بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية، دراسة جامعية غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

(2) الشقير، صالح بن سليمان، 2008 م، الطلاق وأثره في الجريمة " دراسة تحليلية تطبيقية " بحث ماجستير غير منشور في قسم العدالة الجنائية تخصص السياسة الجنائية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

(3) الجهني، عبد العزيز، 2005 م، الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الزوجات المتصلات بوحدة الإرشاد الاجتماعي " رسالة ماجستير غير منشورة في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

- الطلاق وعلاقته بأنواع الانحراف عند الأحداث<sup>(1)</sup>، سعيد بن سعد القحطاني، تنحصر مشكلة الدراسة في أنواع الانحرافات المرتبطة بالطلاق عند الأحداث مطلقى الوالدين مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة من الأحداث (الذكور) المودعين بجميع دور الملاحظة الاجتماعية ودور التوجيه الاجتماعي بمناطق ومدن المملكة العربية السعودية. منهج الدراسة وأدواتها: استخدم الباحث المنهج الوصفي واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات فهي إذن دراسة من زاوية أمنية اجتماعية وليست دراسة فقهية تحليلية.
- التنشئة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي<sup>(2)</sup>، رقية نعيم فتحي، دراسة استكشافية على عينة من الأسر السعودية، تهدف الدراسة بيان ظاهرة الإساءة إلى الأطفال في المجتمع السعودي المعاصر وقد قسمت كتابها إلى سبعة فصول، الفصل الأول تضمن إجراءات الدراسة المنهجية، والفصل الثاني اشتمل على الدراسات السابقة، والفصل الثالث: الإطار النظري والفصل الرابع: العنف الأسري داخل الأسر السعودية، والفصل الخامس: المقصود بالعنف الأسري في الحالات المدروسة، والفصل السادس ما يترتب على العنف عند الضحية والفصل السابع، نتائج الدراسة وتوصياتها وما يستفيدة الباحث من هذه الدراسة الفصل الخامس ما يتعلق بالعنف الأسري وعلاقته بارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي.

(1) القحطاني، سعيد بن سعد، 2009م، الطلاق وعلاقته بأنواع انحراف الأحداث، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

(2) فتحي، رقية نعيم، 2008م، التنشئة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي، دار الغد الجديد، القاهرة،



### ثالثاً: المجالات والمؤتمرات

- ندوة: ظاهره الطلاق في المجتمع السعودي، جامعة الملك سعود، الرياض، 5-7 / 2 / 1427 هـ.
- ندوة رعاية الأحداث في الثقافة الإسلامية والمجتمع المسلم، 5 محرم 1423 هـ، 19 مارس، 2002م وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض.
- مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، السعودية.
- مجلة الخدمة الاجتماعية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- مجلة الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود بن عبد العزيز، الرياض.
- مؤتمر الأسرة المسلمة في ظل المتغيرات المعاصرة، والذي نظّمته الجامعة الأردنية ممثلة بمعهد الدراسات الإسلامية في العالم المعاصر ومعهد العمل الاجتماعي، بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، والمنعقد بعمان، بتاريخ 28-30 / جمادى الأولى 1434 هـ الموافق 9-10 ابريل - 2013م.
- مؤتمر الارشاد الأسري بدول مجلس التعاون الخليجي والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من 4-6 مارس 2007م.
- وهذه الدراسات التي حصل عليها الباحث، وغيرها تُعد وسيلة يستطيع الباحث من خلالها إنجاز بحثه والبناء على ما أسسوه من حلول وتوصيات في معالجة مشكلة الطلاق وآثارها.

## تعليق عام على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الباحث للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع قيد البحث اتضح للباحث اتفاق الدراسة الحالية مع أهداف بعض الدراسات السابقة في أشكال ثلاثة: -  
الشكل الأول: يتشمل في الدراسات التي ركزت على مشروعية الطلاق وتأصيله مثل دراسات:

- أحمد شاكر ( نظام الطلاق في الإسلام ).
- كمال أحمد عون ( الطلاق في الإسلام محدد ومقيد )
- وفاء فراش ( الطلاق وآثاره المعنوية في الفقه الإسلامي )
- نور الدين عتر ( أبغض الحلال ).
- محمد أبو زهرة ( أبغض الحلال ).

الشكل الثاني: يتمثل في الدراسات التي ركزت على مشكلة الطلاق وبيان أسبابها ومناقشتها ومنها:

- 1- عبد الله اليوسف، المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي وأساليب مواجهتها.
- 2- نورة عبد الله المطلق، العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة.
- 3- سليمان العقيل، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي.
- 4- عديلة تونسي، القلق والاكتئاب لدى عينة من المطلقات وغير المطلقات في مكة المكرمة.

الشكل الثالث: يتمثل في الدراسات التي وضحت آثار مشكلة الطلاق مع وضع الحلول المناسبة لها ومنها:

- زينب عبد الصمد، هنية السباعي، العوامل المؤثرة في معدلات الطلاق في الأسر السعودية.
- سلمان بن محمد العمري، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي.
- ثروت محمد شلبي، الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي.

• عبد الله الفيصل، بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية.

• صالح الشقير، والطلاق وأثره في الجريمة.

• عبد العزيز حمدي الجهني، الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي.

• سعيد بن سعد القحطاني، الطلاق وعلاقته بأنواع الانحراف عند الاحداث.

• رقية نعيم فتيحي، التنشئة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي.

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات التي ركزت على معالجة قضايا الطلاق من حيث التعرف على أحكامه، وآدابه، وبيان أسبابه وآثاره والتي تختلف من مجتمع لآخر باعتبار متعددة.

كما تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المناهج التي استخدمها بعضها، كالاعتماد على السجلات الرسمية والإحصاءات كأداة لجمع المعلومات لاستخدامها، كما تتفق مع بعض الدراسات أيضاً على استخدام منهج (الدراسة الميدانية - أداة المقابلة) كمنهج شامل ومتكامل عن الحالات محل الدراسة.

وبشكل عام فقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في الحصول على رؤية واضحة وصریحة عن اهتمام الباحثين بمجالات تشبه مجال دراسته، وفي تحديد مفاهيم وأهداف وصياغة جملة من الحلول الناجعة.

ومما يؤخذ على هذه الدراسات أنها خلت من الجوانب التطبيقية التي تبين أسباب التفكك الأسري كما أنها خلت من بيان الأحكام والتدابير الشرعية الكفيلة بالحفاظ على كيان الأسرة ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي ستقوم ببيان الآتي:

• الأحكام الشرعية والتدابير الوقائية في الشريعة الإسلامية للحفاظ على الأسرة.

- التدابير العلاجية في الشريعة الإسلامية للحفاظ على الأسرة.
- موقف القضاء الشرعي في المملكة العربية السعودية من وقاية الأسرة والحفاظ عليها.
- دراسة ميدانية تطبيقية لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى الطلاق وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ما تتميز به هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تتميز هذه الدراسة عما سبق بدراسة أحكام الأحوال الشخصية والآثار المترتبة عليها، وبيان أسبابها في مجتمع مكة المكرمة دراسة تحليلية فقهية وهو الموضوع الذي لم يتناوله الباحثون حتى الآن
- كما تتميز الدراسة بكونها لأول مرة تتحدث عن واقع الفتيا في الطلاق في المملكة العربية السعودية، والمشكلات المتعلقة بالاضطراب والتداخل بين عمل القضاة وعمل المفتين بالنقد والدراسة والتحليل من واقع التجربة والاطلاع.
- فيما يخص موضوع ظاهرة الطلاق فإنها من المواضيع المتجددة قديماً وحديثاً ومعالجة قضاياها تعتبر من النوازل الفقهية التي تحتم على الباحثين دراستها باستمرار للخروج بحلول مناسبة لهذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة، وهو بحاجة إلى أمثال هذه الدراسة من باحث متخصص في العلوم الشرعية.

## عاشراً: خطة البحث

يتضمن البحث خطة مكونة من الفصل التمهيدي يتضمن مقدمة وستة فصول رئيسية واشتملت على ما يأتي:

**الفصل الأول: المحاور الأولية للبحث:** ويتضمن: مشكلة البحث، وأسئلته، وأهدافه، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وحدود البحث، ومنهجه، وصعوبات البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وتشمل ما يلي: -

**الفصل الثاني: مفهوم الطلاق البائن وصوره، في مبشرين كالاتي:**

المبحث الأول: تعريف الطلاق البائن لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الحكمة من تشريع الطلاق في الإسلام.

**الفصل الثالث: واقع الطلاق البائن في مكة المكرمة وأسبابه، ويتضمن أربعة مباحث كالاتي:**

المبحث الأول: الإحصائيات المتعلقة بالطلاق البائن في مكة المكرمة.

المبحث الثاني: أسباب الطلاق البائن في مكة المكرمة.

المبحث الثالث: الفتيا في الطلاق في المملكة العربية السعودية.

المبحث الرابع: موقف القضاء من الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية.

**الفصل الرابع: الآثار المترتبة على الطلاق البائن في مكة المكرمة، ويتضمن ثلاثة مباحث كالاتي:**

المبحث الأول: الآثار الاجتماعية.

المبحث الثاني: الآثار الأخلاقية.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية.

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية، ويتضمن ثلاثة مباحث: -

المبحث الأول: عينة الدراسة وأدواتها.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي.

الفصل السادس: التدابير المقترحة للحد من الطلاق البائن في مكة المكرمة، ويتضمن ثلاثة

مباحث كالآتي:

المبحث الأول: التدابير القضائية.

المبحث الثاني: التدابير الاجتماعية.

المبحث الثالث: التدابير التوعوية.

الخاتمة: وتشتمل على النتائج والتوصيات التي خلص إليها الباحث في بحثه، والملاحق  
والفهارس الفنية.

هذا ولتعلم أيها القارئ في هذا البحث والناظر فيه أني لم آل جهداً في تحرير مباحثه واستيفاء  
مسائله، ولكنني أرى عملي قاصراً لقصور كاتبه، وناقصاً لنقص راقمه، وفاتراً لفتور مقيده.

هذا جهد المقل فإن أصبت فمن الله وحده، وفق وأهم، وسهّل ويسر، وإن أخطأت  
فمني الخطأ وأستغفر الله

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

## **الفصل الثاني**

### **مفهوم الطلاق البائن وصوره**

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقسام الطلاق البائن.

المبحث الثاني: صور الطلاق البائن.

# المبحث الأول

## مفهوم الطلاق البائن

أولاً: تعريف الطلاق

1- تعريف الطلاق لغةً:

الطلاق: مصدر طَلَّقَت المرأة وطَلَّقَت<sup>(1)</sup> تَطَلَّقَ طلاقاً فهي طالق. ويدل على الترك والتخلية، يقال طَلَّقَ البلاد أي تركها، وأطلق الأسير أي خلاه.

ويستعمل في معانٍ أخر فيطلق على الصفو الطيب الحلال فيقال هو لك طلق أي حلال، ويطلق على البعد يقال طلق فلان إذا تباعد، ويطلق على الخروج يقال أنت طَلَّقْتِ من هذا الأمر أي خارج من<sup>(2)</sup>.

وهذه المعاني المذكورة إذا أمعنا النظر فيها وجدنا بينها وبين مقصود الطلاق ترابطاً واضحاً فالمطلق تارك لزوجته وهو أيضاً قد أحلها لغيره، وقد باعدها بفراقه لها وقد خرج أيضاً عن العقد الذي كان يربطهما، فالطلاق قد اجتمعت فيه هذه المعاني جميعاً<sup>(3)</sup>.

---

(1) بفتح اللام وضمها، ابن منظور، جمال الدين محمد مكرم، 2003م، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان ط 3، (2696/4).

(2) المصدر السابق (2696/4)؛ وابن فارس، احمد بن فارس، 1986م، مجمل اللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2 (330/3)؛ وابن فارس، أحمد، 1979م، دار الفكر، بيروت، لبنان، معجم مقاييس اللغة (420/3) وما بعدها، مادة (طلق).

(3) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (258/9) عن الطلاق في الشرع: (وهو موافق لبعض مدلوله اللغوي) وفيما ذكرته تعقيب عليه. ابن حجر، احمد بن علي العسقلاني، 1379هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 3.



## 2 - الطلاق اصطلاحاً:

تنوعت عبارات الفقهاء، وتعددت تعريفاتهم للطلاق في العرف الشرعي، وقد حرصت على اختيار التعريف الجامع المانع منها وهو: (حلُّ قيد النكاح أو بعضه في الحال أو المآل بلفظ مخصوص).

وهو الذي عرّفه به في الدر المختار<sup>(1)</sup>، ومعناه متفق عليه بين أهل العلم، وقد أضفت لتعريفه قيداً وهو (أو بعضه) وفائدته إدخال الطلاق الرجعي<sup>(2)</sup>.

كما سبق نلاحظ أن تعاريف الفقهاء للطلاق وإن اختلفت عباراتهم فيه، إلا أنه يمكن الجمع بينهما في أن الطلاق يقتضي إزالة عقدة النكاح التي ثبتت بين الزوجين بالعقد الصحيح. وليس المجال يسمح بالتفصيل في اختيار تعريف للطلاق؛ لأنه ليس موضوع البحث.

## 3 - أدلة مشروعية الطلاق:

دلّ على مشروعية الطلاق الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

أما الكتاب: فقوله تعالى: { الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ }<sup>(3)</sup>.

وقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ }<sup>(4)</sup>.

(1) ابن عابدين، محمد، 1992 م، الدر المختار ورد المحتار، دار الفكر، بيروت، لبنان ط 2: (414/2).

(2) انظر: ابن قاسم، حاشية الروض المربع (6/482)؛ والحنفي، ابن الهمام، شرح العناية على الهداية، 1989 م، وزارة الأوقاف السعودية، الرياض، السعودية، ط 3، (3/325)؛ والتسولي، علي، 1998 م، بهجة في شرح التحفة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (1/336).

(3) سورة البقرة، الآية 229.

(4) سورة الطلاق، الآية 1.

وأما السنة: ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه طلق حفصة رضي الله عنها ثم راجعها<sup>(1)</sup>.

والأحاديث والآثار في هذا كثيرة جدًا والمقام لا يتسع لبيانها وسردها<sup>(2)</sup>.

أما الإجماع: فقد أجمع العلماء على جوازه وهو واقع منذ الصدر الأول في الإسلام إلى هذا الزمان لا ينكره أحد<sup>(3)</sup>.

والمعقول يؤيد جوازه كما سيأتي في الحكمة من مشروعيته.

#### 4 - الحكمة من مشروعية الطلاق:

شرع الله الزواج ليكون دائمًا مؤبدًا إذ به تتحقق المنافع والمصالح المرادة منه، ولا بد لتحقيق أهداف النكاح العظيمة من وجود المودة والتفاهم بين الزوجين فإذا حصل ما يقطع هذه المودة ويفسد هذا التفاهم مما هو واقع وكثير، لأسباب مشاهدة، كأن تفسد أخلاق أحد الزوجين فيندفع في تيار الفسق والفجور ويعجز المصلحون عن ردة إلى سواء الصراط، أو يحدث بين الزوجين تنافر في الطباع وتخالف في العادات أو يلقي في نفس أحدهما كراهية الآخر والسأم منه والتبرم من أفعاله وقد يكون الزوج عقيمًا أو قد يصيبه مرض معد خطير أو قد

---

(1) رواه السجستاني، أبو داود في سننه كتاب (الطلاق) باب في المراجعة رقم (2280) والقزويني، ابن ماجه في سننه كتاب (الطلاق) رقم (2016)، وأخرجه النسائي، أحمد بن شعيب، في سننه كتاب (الطلاق) باب الرجعة رقم (3560)، وصححه الألباني، الألباني، محمد ناصر الدين، 1405هـ، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان ح رقم (2077)، والألباني، محمد ناصر الدين، 1986م، السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف، القاهرة، مصر، ط 1، ح رقم (2007).

(2) انظر: الشوكاني، محمد بن علي، 1993م، نيل الأوطار، دار الحديث، القاهرة، مصر (6/247)، والمغربي، محمد بن سليمان، 2009م، جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الفوائد، دار ابن كثير ودار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 3 (671/1)

(3) ممن نقل الإجماع على مشروعيته ابن قدامة في المغني (10/323) مرجع سابق، وانظر: ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد، 1397هـ، بدون ناشر، حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع (6/482).

يغيب غيبة لا يعلم فيها حاله، ولا حياته من موته، وقد يصاب بضيق ذلك اليد فلا يستطيع الإنفاق على زوجته وليست بخليه فتكبح غيره.

وهذه الأمثلة وليست من الخيال في شيء تفسد على البيت نظامه وتعكر عليه صفوه، فينحرف الزوجان في البحث على لذة بديلة أو سكن غير ما يجدانه في نكاحهما، وينحرف الأولاد حيث لا كافل لهم ولا راعي لشؤونهم ولا قائم بحقوقهم وينشأ الأطفال نشأة يملؤها التشاؤم، ويغلب عليها الحزن والانطواء في مجتمع أسري كهذا.

لهذه الأمور وغيرها كثير؛ أباح الله الطلاق ليكون علاجاً لهذا الوضع الرديء، والحال المفجع، والخطب الأليم، الذي أصاب الأسرة التي هي اللبنة الأولى لبناء المجتمع.

ولأن الإسلام دين رب العالمين الذي هو أعلم بمصالح العباد من أنفسهم، ولأنه الدين الصالح لكل زمان ومكان، فقد حرص على وقاية المجتمعات من كل داهية تفتك به وكل فجيرة تلم به، وكل نكبة تصيبه، فقد شرع الطلاق ليتخلص به الزوجان من حياة مقلقة، وصلة موجعة، وارتباط مؤلم، ومن ثم ينقب كل منهما عمّن هو خير من سابقه، وأجدر بالارتباط به، قال تعالى: { وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِّنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعاً حَكِيمًا }<sup>(1)</sup>.

فالطلاق ما شرع إلا لتيسير الخلاص من الحياة الزوجية إذا أصبحت مثار للفتن وميدان للشقاق والاختلاف والعصيان، ومحلاً للأحقاد والأضغان، ومضيعة للتآلف والتودد، وفي تشريع الإسلام للطلاق على هذه الأساس تخفيف ورحمة .

(1) سورة النساء، الآية 130 .

(2) انظر: في هذا المبحث: الدهلوي، احمد عبد الرحيم، 2005م، حجة الله البالغة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 2، (2 / 138) وأبو زهرة، محمد، الأحوال الشخصية ص (327) مرجع سابق؛. الزحيلي، وهبة، 1405 هـ، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، بيروت، لبنان (7 / 358)؛ والسريتي، عبد الودود، 1992م، أحكام الزواج والطلاق وآثارهما، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص (5، 6).

والناظر في تشريعات الطلاق لدى الأمم والديانات الأخرى ليرى بوناً شاسعاً بين سماحة الإسلام وعدالته، وجور غيره من الأديان وظلمهم لطرفي الحياة الزوجية بين إفراط وتفريط، وشتان بين تشريع رب البشر وتشريعات وقوانين البشر<sup>(1)</sup>.

## أقسام الطلاق:

ينقسم الطلاق إلى عدة تقسيمات باعتبارات متنوعة:

فهو من حيث الصيغة ينقسم إلى صريح وكناية، ومن حيث الرجعة وعدمها ينقسم كل من الصريح والكناية إلى رجعي وبائن. وميث الموافقة للسنة ومخالفتها ينقسم إلى سني وبدعي. ومن حيث الزمن المرتبط به ينقسم إلى منجز أو معجل، ومعلق، ومضاف إلى المستقبل. ويلحق بهذا المطلب حكم طلاق المريض مرض الموت.

### 1- تقسيم الطلاق إلى رجعي وبائن:

ينقسم كل من الطلاق الصريح والكناية من حيث إمكان الارتجاع وعدمه إلى رجعي وبائن. أما الطلاق الرجعي: فهو الذي يملك الزوج بعده إعادة المطلقة إلى الزوجية من غير حاجة إلى عقد جديد ما دامت في العدة، ولو لم ترض. وذلك بعد الطلاق الأول والثاني غير البائن إذا تمت المراجعة قبل انقضاء العدة، فإذا انتهت العدة انقلب الطلاق الرجعي بائناً، فلا يملك الزوج إرجاع زوجته المطلقة إلا بعقد جديد<sup>(2)</sup>.

(1) قال كبير أساقفة كنيسة كانتربري روان وليامز إن تطبيق بعض جوانب الشريعة الإسلامية في بريطانيا أمر لا يمكن تجنبه.

ودعا إلى التعامل بذهن منفتح مع المسألة، لافتاً إلى إمكان التوصل إلى "تسوية بناءة" مع الشريعة حول عدد من القضايا مثل الطلاق. موقع قناة الجزيرة الإخبارية 2008/2/8 <http://www.aljazeera.net/news/international/>

(2) بن قدامة، عبد الله، 1419 هـ، المقنع مع الانصاف والشرح الكبير، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية ط1،

129/22. والزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي، 9/415 مرجع سابق.

فالطلاق الرجعي إذن: هو الطلاق الذي لا يحتاج فيه لعودة الزوجة إلى زوجها إلى تجديد العقد ولا المهر ولا الإشهاد ولا ترفع أحكام النكاح.

وهو أن يطلق الزوج امرأته المدخول بها طليقة واحدة، وله مراجعتها إن رغب ما دامت في العدة، فإن راجعها ثم طلقها الثانية فله مراجعتها ما دامت في العدة، وهي في الحالتين زوجته ما دامت في العدة، يرثها وترثه، ولها النفقة والسكنى.

وأما الطلاق البائن: فهو نوعان: بائن بينونة صغرى، وبائن بينونة كبرى<sup>(1)</sup>.

أ- الطلاق البائن بينونة صغرى: هو الذي لا يستطيع الرجل بعده أن يعيد المطلقة إلى الزوجية إلا بعقد جديد ومهر. وهو الطلاق قبل الدخول أو على مال أو بالكناية عند الحنفية<sup>(2)</sup> أو الذي يوقعه القاضي لا لعدم الإنفاق أو بسبب الإيلاء<sup>(3)</sup>.

والفرق بين البينونة الصغرى والكبرى: أن البينونة الصغرى يستحق فيها أن يرتجع المرأة لكن بعقد جديد، ولكن لا يلزمها أن ترجع إليه إلا برضاها، بمعنى أنها لو امتنعت أو امتنع وليها فمن حقها ذلك ولا يستطيع ارتجاعها، على خلاف الرجعية فلا خيار لها.

#### وأحكامه:

1 - أن يحل به مؤخر الصداق إذا كان مؤجلاً لأقرب الأجلين - الطلاق أو الوفاة - لأنه يتم به الانفصال<sup>(4)</sup>.

(1) للاستزادة حول سنية الطلاق وبدعيته وأثر كل منهما، انظر: الفقي، المغاوري، 2011م، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ص 85 وما بعدها.

(2) الدر المختار ورد المختار مرجع سابق: 2/592، 617-621، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، مسعود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 3/187. 109/3-112.

(3) انظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي (9/415) مرجع سابق.

(4) انظر: أبو العينين، بدران، 1404هـ، مكتبة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، ط1، ص286.

2- إزالة الرابطة الزوجية بلا انتظار لانقضاء العدة؛ لأن البيونة الصغرى لا تبقى للزوجية أي أثر سوى العدة ولكنها لا تزل الحل، فله الزواج منها بعقد ومهر جديد، بدون حاجة إلى زوج آخر يجعلها للأول.

3- نقصان عدد الطلاق الذي يملكه الزوج على زوجته إذا لم يكن مكماً للثلاث<sup>(1)</sup>.

4- لا يرث أحدهما الآخر بعد الطلاق البائن بينونة كبرى<sup>(2)</sup>.

ب- الطلاق البائن (بينونة كبرى):

تعريفه: هو الطلاق الذي لا تحل المطلقة بعده لمطلقها، حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويطأ في قُبَل<sup>(3)</sup>.

فإذا دخل الزوج الآخر بالمطلقة دخولاً حقيقاً، ثم فارقتها أو مات عنها، وانقضت عدتها حلت للأول، ويكون الطلاق البائن بينونة كبرى باتفاق العلماء في حالة واحدة، وهي أن يكون الطلاق مكماً للثلاث<sup>(4)</sup>.

---

(1) الكاساني، أبو بكر، 1410 هـ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، 3/ 187 مرجع سابق. وابن قدامة، المقنع، 22/ 183 مرجع سابق. و المالكي، عبد الوهاب بن محمد، 1418 هـ المعونة على مذهب عالم المدينة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، (1/ 554).

(2) ابن قدامة، عبد الله، 1401 هـ، المغني، مكتبة الرياض، الرياض، السعودية، ط 1، 7/ 329، وابن قدامة، المقنع، 22/ 351. التنوخي، المنجي، 1424 هـ الممتع في شرح المقنع، مكتبة الأسد، مكة، السعودية، ط 3، (3/ 554) وقد ذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، والثوري، وأهل الكوفة من الحنفية وغيرهم وبعض الزيدية إلى وجوب النفقة للمطلقة مطلقاً ولو كانت مبتوتة لعموم الأدلة وهو رأي وجيه جداً أنظر: العنسي، أحمد بن قاسم، 1414 هـ، التاج المذهب لأحكام المذهب، دار الحكمة الليانية، صنعاء، اليمن، ط 1، 2/ 279.

(3) المرادوي، علي بن سليمان، دت، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ط، 9/ 164.

(4) انظر: الكاساني، مسعود بن علي، بدائع الصنائع، مرجع سابق، 3/ 109، والشافعي، محمد بن إدريس، الأم، 1422 هـ، تحقيق: رفعت فوزي، دار الوفاء، القاهرة، مصر، ط 1، 5/ 258، كشاف القناع، البهوتي، منصور بن يونس، 1421 هـ، وزارة العدل السعودية، الرياض، ط 1، 5/ 393، ابن حزم، علي بن أحمد، دت، تحقيق: أحمد شاكر، دار الجليل، بيروت، لبنان، ب ط، 11/ 551، ابن رشد، محمد بن رشد الحفيد، 1401 هـ، بداية المجتهد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 5، 2/ 65.

## وأحكامه:

- (1) زوال الملك.
- (2) لا تجب للمطلقة طلاقاً بائناً نفقة ولا سكنى.
- (3) يمنع التوارث بين الزوجين، فلو مات أحدهما لا يرث الآخر.
- (4) يحل مؤخر الصداق إذا كان مؤجلاً لأقرب الأجلين - الطلاق أو الوفاة<sup>(1)</sup>.

---

(1) أبو العينين، بدارن ص 287، مرجع سابق.

## المبحث الثاني

### أقسام الطلاق البائن وصوره

قسم الفقهاء الطلاق باعتبارات مختلفة وبيان ذلك ما يأتي:

أولاً: أقسامه من حيث وصفه بالأحكام الشرعية:

1- واجب: وهو طلاق المولى بعد التبرص إذا أبى الفيئة.

2- محرم: وهو ما كان للبدعة.

3- مكروه: وهو ما كان بلا حاجة لإزالة عقد النكاح المشتمل على المصالح.

4- مندوب: وهو ما كان في حاجة تضرر المرأة باستدامة النكاح.

5- مباح: وهو ما كان للحاجة كسوء خلق المرأة<sup>(1)</sup>.

ثانياً: أقسامه باعتبار الصيغة:

1- الطلاق المنجز: وهو ما قصد منه تحقيق معناه وترتيب آثاره في الحال كأن يقول

لزوجته: (أنت طالق).

2- الطلاق المعلق: وهو ترتيب شيء غير حاصل على شيء حاصل أو غير حاصل، كأن

يقول: (إن كنت حاملاً فأنت طالق) أو (إن دخلت الدار فأنت طالق).

---

(1) ابن قدامة، عبد الله، 7/ 97، مرجع سابق، والشيرازي، إبراهيم بن علي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، مطبعة العاصمة،

القاهرة، مصر، دت، ط 2 / 79.



3- الطلاق المضاف: وهو ما أضيف صيغته إلى زمن مستقبل يعتبر مبدأ لوقوعه، كأن يقول لزوجته: (أنت طالق غداً)<sup>(1)</sup>.

ثالثاً: باعتبار التأثير على بقاء الحل أو زوال الحل:

1- الطلاق الرجعي: وهو الذي يملك فيه الرجل مراجعة زوجته مادامت في العدة.

2- الطلاق البائن بينونة صغرى، وهو الذي يملك فيه الرجل مراجعة زوجته بعقد ومهر جديد.

3- الطلاق البائن: بينونة كبرى وهو الذي لا يملك الرجل مراجعة زوجته إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره<sup>(2)</sup>.

والمقصود هنا بالبحث هو الطلاق البائن ما يتعلق باعتباره التأثير على بقاء الحل وهو البائن بينونة كبرى لأنه هو المراد من دارستنا لآثاره وأحكامه في المجتمع المكّي.

فالطلاق على اعتبار تأثير الحل ثلاثة أنواع:

الأول: الطلاق الرجعي:

وهو إعادة مطلقة غير بائن إلى ما كانت عليه قبل الطلاق.

---

(1) البهوتي، منصور بن يونس، 1426هـ، ارشاد أولي النهى لدقائق المنتهى، حاشية على منتهى الإرادات، مكتبة الأسد، مكة، السعودية، ط2، (2/1165).

(2) سابق، سيد، دت، فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، د ط، 4/282. والفوزان، صالح، 1424هـ، الشرح المختصر على زاد المستقنع، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط1، 4/12 كما أن هناك أقساماً من النساء لا ينقسم الطلاق عليهن بهذا الاعتبار وهن: الصغيرة؛ لأنها لا تعدد بالحيض فلا تختلف عدتها، والآيسة من الحيض؛ لأنها لا تعدد بالحيض، وغير المدخول بها؛ لأنها لا عدة لها فتضرب بتطويلها، ومن تبين حملها؛ لأن عدتها بوضع الحمل. المصدر السابق 4/14.

الثاني: الطلاق البائن وينقسم إلى قسمين هما:

أ- بائن بينونة كبرى: وهو الطلاق الثلاث.

فإن كان الرجل قد طلق زوجته مرتين سابقتين ثم طلقها الثالثة، فهذا طلاق بائن بينونة كبرى، فلا تحل له إلا بعد زوج سواء أكانت مدخولاً بها أم غير مدخول بها<sup>(1)</sup>.

ب- الطلاق البائن بينونة صغرى: وهو الطلاق على عوض.

وهو الطلاق الذي لا يستطيع فيه المطلق إرجاع زوجته بإرادته المنفردة كما كان له ذلك في الطلاق الرجعي<sup>(2)</sup>.

والبينونة الكبرى كالصغرى إلا في أمرين:

الأول: أن البينونة الكبرى لا محل بعدها بالاتفاق.

الثاني: أن المرأة في البينونة الكبرى لا يمكن أن ترجع إلى زوجها الأول حتى تتزوج بزواج آخر غيره<sup>(3)</sup>، فالطلاق البائن بينونة كبرى لا يبقى معه شيء من عصمة أو حل فليس لمن طلق الطلاق البائن بينونة كبرى الحق في مراجعة من طلقها بعقد أو بغيره، بموافقتها أو من غير ذلك، وإنما هي قد غدت عليه حراماً وإن كان هذا التحريم تحريماً مؤقتاً حتى تنكح زوجاً غيره كما قال تعالى: [فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ]<sup>(4)</sup>.

(1) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الإجماع، 261 مرجع سابق.

(2) العاصمي، عبد الرحمن بن محمد، 1413هـ، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، دار القاسم، الرياض، السعودية، ط5، 6/601 وقد حكى الإجماع عن ابن المنذر على ذلك.

(3) الزحيلي، وهبة، 1405هـ، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، بيروت، لبنان، 9/415، وانظر: بن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الإجماع، دار القاسم للنشر، الرياض، السعودية، ط1، ص260.

(4) سورة البقرة، الآية: 230.

## رابعاً: أقسامه باعتبار لفظه

المعتبر في الطلاق اللفظ دون النية التي لا يقارنها لفظ، لأن اللفظ هو الفعل المعبر عما في النفس عن الإرادة والعزم والقطع بذلك إنما يكون مع مقارنة القول للإرادة

1- الطلاق الصريح: وهو ما لا يحتمل غيره، وهو لفظ الطلاق وما تصرف منه.

2- الطلاق الكنائي: وهو ما يحتمل غيره وهو قسمان:

أ- كنائي ظاهر: وهو ما كانت ألفاظه موضوعة للبينونة كانت بائن أو خلية.

ب- كنائي خفي: نحو (أخرجي) و(أذهبي)<sup>(1)</sup>.

والفرق بين الصريح والكناية في الطلاق من وجهين:

1- أن الصريح ما لا يحتمل معنى غير الطلاق، والكناية تحتمل معنى الطلاق وغيره.

2- أن الصريح يقع به الطلاق ولو لم ينوه، والكناية لا يقع بها الطلاق إلا مع النية لأن

اللفظ لا دلالة له على العدد فيرجع إلى نيته<sup>(2)</sup>.

## خامساً: أقسام الطلاق باعتبار الوقت والعدد:

1- الطلاق السني: وهو الذي يوقع على الوجه المشروع.

دليله من السنة النبوية ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق

امراته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال له: ((مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر ثم

(1) البهوتي، منصور بن يونس، إرشاد أولي النهي، (2/1153-1154).

(2) الفوزان، صالح، الشرح المختصر، 3/20، مرجع سابق.

تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمسه، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء))<sup>(1)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر بمراجعة زوجته وإمسакها حتى تطهر ثم تحيض، ثم تطهر، ثم خيره بعد ذلك بين الإمساك أو الطلاق..

### شروط الطلاق السني:

أ- أن يطلقها واحدة.

ب- أن تكون الزوجة ممن يحيض.

ج- أن تكون طاهراً.

د- وأن لا يمسه في ذلك الطهر.

هـ- أن لا يتقدمها طلاق في حيض.

و- لا يتبعها طلاق في حيض.

ي- وأن يكون الطلاق خلا عن العوض<sup>(2)</sup>.

### 2- الطلاق البدعي: وهو الذي يوقع على الوجه غير المشروع.

---

(1) متفق عليه، أخرجه البخاري، محمد بن إساعيل، في صحيحه مع الفتح، 1401 هـ، دار المعرفة، بيروت، كتاب الطلاق، باب إذا طلقت تعتد بذلك الطلاق، فتح الباري، 9/ 345 حديث رقم (5251) والنيسابوري، مسلم بن الحجاج، في صحيحه بشرح النووي، 1423 هـ، دار المنار، القاهرة، مصر، كتاب الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، (48/10) حديث رقم (1471).

(2) ابن العربي، أبو بكر، 1422 هـ الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط 1/ 4/ 174.

وهو إما بدعي باعتبار الوقت، وإما بدعي باعتبار العدد، والطلاق البدعي باعتبار الوقت إما أن يكون في زمن الحيض، ومثله النفاس، وإما أن يكون في زمن الطهر الذي جامعها فيه والحلاصة أن البدعي يكون في ثلاث حالات هي:

1- الطلاق في زمن الحيض، ومثله النفاس.

2- الطلاق بالثلاثة مجتمعة، أو مفرقة في طهر واحد<sup>(1)</sup>.

3- الطلاق في طهر جامعها فيه<sup>(2)</sup>.

فهو إذن طلاق مدخول بها ذات إقراء في حيض أو نفاس أو طهر متعقب لرجعة من طلاق في ذلك، أو في طهر جامعها فيه، أو طلاق امرأته مطلقاً بعدد غير مأذون له فيه.

#### ألفاظه وأقسامه إجمالاً:

1- الألفاظ التي يتحقق بالتلفظ بها وصف الطلاق بالبدعية نحو أن يقول: (أنت طالق

ثلاثاً، واثنين، وانت طالق البدعة، الجور، المعصية، البتة).

2- إضافة الطلاق للبدعة تنجيزاً أو تعليقاً.

3- إذا وصف الطلاق بصفة ذم، كقوله: (طالق أقبح الطلاق، أو أوردى الطلاق، أو

أسمجه، أو أفضعه، أو أنتنه، أو أشر الطلاق، فهو طلاق بدعة)<sup>(3)</sup>.

---

(1) على خلاف في مسألة إيقاع الثلاث بلفظ واحد بين الجمهور وبعض العلماء كالظاهرية وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، والشيخ أحمد شاكر، والشيخ ابن باز، وابن عثيمين رحمهم الله جميعاً للاستزادة انظر: العمير، سليمان بن عبد الله، 1413 هـ، تسمية المفتين بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد طلقة واحدة، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط1، ص47 وما بعدها.

(2) ابن قدامة، موفق الدين، 1408 هـ، الكافي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط5، (3/161).

(3) انظر: ابن قدامة، المقنع، 2/325. مرجع سابق.

## حكم الطلاق البدعي:

اتفق الفقهاء<sup>(1)</sup> على أن الطلاق البدعي محرم، وأن فاعله آثم لمخالفته الطريقة المشروعة في الطلاق والتي تحقق مقصود الشارع وحكمته في تشريعه للطلاق، ولكنهم اختلفوا في وقوعه رغم حرمة على عدة أقوال وليس هنا مكان بسطها واستعراضها<sup>(2)</sup>.

ويرى الباحث أن هذه المسألة من النوازل الفقهية التي ينبغي لأهل العلم إعمال النظر فيها بمزيد من البحث والدراسة، خاصة وأن كثرة وقوع الطلاق البدعي قد تفتت بين اوساط المسلمين ومفاسد الطلاق من أعظم أبواب الشرور التي أصابت العالم الإسلامي خاصة وأن من الاحتياط أن لا يحرم على مسلم امرأته التي أباحها الله له بعقد الزواج إلا بيقين ثابت وأما الظنون والمحتملات فلا، فيكون رأي من يمنعون وقوع هذا الطلاق أرجح من جهة الموقعين له، خاصة وأن المسألة خلافية ولا ينبغي أن يغتر برفع دعوى الإجماع في مثل تلك المسائل بل لا بد من التحقق من ثبوت وقوع الطلاق كونه يترتب على وقوعه التفريق بين الزوجين والذين ثبت زواجهما بيقين واليقين لا يزول بالشك.

الطلاق بيد الرجل أصل ويبد المرأة استثناء:

اسندت النصوص الشرعية السابق ذكرها ايقاع الطلاق إلى الأزواج، فهم المخاطبون فيها، مما يدل على أن الطلاق حق مشروع لهم لا يصح إلا بإرادتهم ومن غير اشتراط لرضا زوجاتهم أو حكم القاضي بالتطليق بينهما، وإلى ذلك ذهب عامة الفقهاء<sup>(3)</sup>.

(1) الكاساني، بدائع الصنائع، 3/ 96 مرجع سابق. ، و ابن رشد، محمد، بداية المجتهد، 3/ 56، مرجع سابق، الشيرازي،

إبراهيم بن علي، المهذب، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر، 2/ 79، المغني، ابن قدامة، 10/ 88. مرجع سابق.

(2) انظر: موافي، أحمد بن علي، 2003م، الطلاق البدعي زمنًا، دار ابن عفان، القاهرة، مصر، ط 1، 46 وما بعدها.

(3) انظر: ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 3/ 327،

و الكاساني، بدائع الصنائع، 3/ 112 مرجع سابق.

ولعل الحكمة من جعل الطلاق بيد الرجل ابتداء ترجع إلى أن الرجل:

- (1) مكلف بتبعات الحياة ومشاقها، ويدفع تكاليف الزواج من مهر وغيره، مما يجعله يفكر ملياً قبل إيقاع الطلاق حتى لا يتحمل هذه التكاليف والنفقات مرة أخرى إذا ما أراد الزواج، وقد جعل الشارع للمرأة حق المخالعة تلجأ إليها لافتداء نفسها.
- (2) أن الرجل أبصر بالعواقب وأكثر تحكماً من المرأة في عواطفه وأعصابه مما يجعله أكثر روية وصبراً في إيقاع الطلاق، بخلاف المرأة التي قد تدفعها عاطفتها لذلك.
- (3) أقدر على تقدير الآثار المادية وغير المادية للطلاق من حضانة الأولاد ورعايتهم، مما يجعله يكبح جماح نفسه ولا يشرع في إيقاع الطلاق<sup>(1)</sup>.

والخلاصة مما سبق:

أن تمليك الإسلام حق الطلاق للرجل هو من أجل الحفاظ على تماسك الأسرة فقد حدد الشرع قيوداً كثيرة على الطلاق يمكن إجمالها فيما يلي: -

- 1 - من حيث القصد: فلا يقع طلاق الرجل إلا إذا كان يقصد الطلاق، فلا طلاق من مكره، أو من سكران، أو من هازل، أو من غضبان ملك عليه الغضب إرادته.
- 2 - من حيث اللفظ: فلا يقع الطلاق إلا بلفظ صريح يدل على معنى الطلاق، ولا يقع إلا الطلاق المنجز لأنه هو الذي يدل على قصد المطلق وأنه جاد في طلاقه، ولا يقع الطلاق أكثر من طلقة واحدة مهما تكرر اللفظ أو أكثر به من عدد.
- 3 - ومن حيث الوقت: لا يقع الطلاق في كل وقت فليس الزوج حراً في إيقاع طلاقه متى شاء أو أراد بل حدد للمطلق وقتاً لا يقع الطلاق بغيره.

(1) انظر: أبو زهرة، محمد، الأحوال الشخصية، 284.

وعلى ضوء ما تقدم بيانه، يكون جعل الشارع مقيداً بكل هذه القيود تدبيراً ربانياً وقائياً للحد من كثرة وقوع الطلاق؛ لأنه لو ترك الأمر بيد المرأة وحدها في إيقاع الطلاق كما ترك للرجل لترتب على ذلك آثار خطيرة على العلاقة الزوجية، إذا قد توقع المرأة الطلاق بلا سبب معقول ودون أعمال للعقل تماماً أو تبصر كافٍ في عواقب الأمور، لما عرف عنها بأنها سريعة الغضب سريعة التأثير بما يجري من حولها، وطبيعتها غالباً ما تدفعها إلى الانصياع خلف عاطفتها وفي ذلك تهديد للحياة الزوجية وربما استعجال هدمها لأتفه الأسباب بخلاف ما لو كان بيد الرجل كما هو الحال كونه بعيد عن العاطفة أكثر من المرأة وينظر للأمور بنظرة فاحصة بصيرة في معظم الأحيان.

هذه هي أهم القيود التي وضعت أمام المطلق ليكون الطلاق عن رؤية وقصد وليس نتاج غضب أو موقف عارض<sup>(1)</sup>.

---

(1) للاستزادة: انظر: الصابوني، عبد الرحمن، 1983 م، مدى حرية الزوجين في الطلاق في الشريعة، دار الفكر، بيروت،



## **الفصل الثالث**

### **واقع الطلاق البائن في مكة المكرمة وأسبابه**

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الإحصائيات المتعلقة بالطلاق البائن في مكة المكرمة.

المبحث الثاني: أسباب الطلاق البائن في مكة المكرمة.

المبحث الثالث: الفتيا في الطلاق في المملكة العربية السعودية.

المبحث الرابع: موقف القضاء من الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية.

## المبحث الأول

### الطلاق البائن في مكة المكرمة

#### أولاً: نبذة تعريفية عن مكة المكرمة

1 - جغرافية ومناخ مكة المكرمة:

تقع مكة المكرمة: على درجة عرض 12°، 52'، 91" شمالاً وعلى درجة طول 46، 49، 39 شرقاً.

#### تركيبها الجيولوجي.

تكونت منطقة مكة المكرمة عموماً بما فيها مكة المكرمة ضمن تشكيلات الدرع العربي المكون من الصخور القديمة والتي تمثلها معظم جبال مكة المكرمة. أما الأودية فتغطيها ترسبات الحصى والرمل، ومعظم هذه الأودية التي تتشكل منها مكة المكرمة تتبع في تكوينها حركات الصدوع والانكسارات التي مرت بالدرع العربي خلال الأزمنة الجيولوجية القديمة.

#### تضاريس مكة المكرمة:

تتميز مكة المكرمة باختلاف تضاريسها. . حيث تتناثر التلال والجبال التي اتخذت من سفوحها أهالي مكة المكرمة مناطق عمرانية لمساكنهم.

ويبلغ ارتفاع مكة المكرمة ما بين 250 متراً إلى 350 متراً فوق سطح البحر من الغرب إلى الشرق، بما في ذلك المشاعر المقدسة.

ويمكن تقسيم تضاريس مكة المكرمة إلى ثلاثة أقسام تمتد من الشمال إلى الجنوب:

(1) القسم الغربي: ويتراوح ارتفاعه ما بين 200 إلى 250 متراً، وترتفع فيه بعض قمم الجبال وتصل إلى 400 متر فوق سطح البحر.

(2) القسم الأوسط: ويتراوح فوق 300 متر وتبرز فيه عدد من الجبال التاريخية منها جبل خندمة، الذي يصل ارتفاعه إلى 420 متراً، وجبل أبي قبيس الذي يصل ارتفاعه إلى 372 متراً، وجبل ثور الذي ترتفع قمته إلى 759 متراً فوق سطح البحر وجبل قعيقعان الذي ترتفع قمته إلى 427 متراً.

(3) القسم الشرقي: يتميز بارتفاعه الذي يزيد عن 400 متر فوق سطح البحر وبه قمم جبلية يزيد ارتفاعها عن 800 متر مثل جبل الطارقي الواقع في شرق مشعر منى، والذي تبلغ قمته ارتفاع 900 متر، وهو أعلى قمة في جبال مكة المكرمة والمشاعر المقدسة<sup>(1)</sup>.

### الحرارة:

سجل مكة المكرمة أعلى معدلات درجات الحرارة العظمى بين محطات شبكات الأرصاد، ويعتبر المعدل السنوي من أكبر المعدلات في العالم.

إذ سجلت المناطق الاستوائية نحو 27°م، فإن المعدل السنوي لمكة المكرمة سجل (29.9°م) وهذا الارتفاع الحراري جاء نتيجة بعدها عن المسطحات المائية الكبيرة وفي الوقت الذي تختلف فيه درجات الحرارة في مكة المكرمة لاختلاف مناطقها وارتفاعاتها في الوقت الذي تجد فيه بطئاً في حركة الهواء وذلك لإحاطة جبال السروات بها ولوقوعها في المنطقة الجبلية

(1) المصدر: <https://www.makkah.gov.sa/> موقع إمارة منطقة مكة المكرمة تاريخ الزيارة (10/3/2014م).

الانتقالية الدافعة بين السلسلة الجبلية والسهل الساحلي للبحر الأحمر، وبشكل عام فإنها شديدة الحرارة صيفاً دافئة شتاءً!

ويمكن القول أن درجات الحرارة في مكة المكرمة على الشكل الآتي:

في الصيف تتجاوز  $48^{\circ}\text{م}$ . في الشتاء تنخفض إلى  $18^{\circ}\text{م}$ .

المعدل السنوي من  $9.29^{\circ}\text{م}$  -  $31^{\circ}\text{م}$ .

### الرياح:

إن متغيرات مراكز الضغط الجوي من أهم العوامل المؤثرة في اتجاه الرياح التي تهب على مكة المكرمة. فإذا أضفنا إليها موقع مكة المكرمة. وتشكيل تضاريسها فذلك يلعب دوراً رئيسياً وهاماً في اتجاهات الرياح، وأوضحت الدراسات التي أجريت أن هبوب الرياح على مكة المكرمة يأتي من الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي.

قد بلغت متوسطات سرعة الرياح في مكة المكرمة كالاتي:

أقل سرعة 3 عقدات أي ( 5 . 6 كيلاً في الساعة).

أعلى سرعة 36 عقدة أي ( 66 . 7 كيلاً في الساعة).

غير أن الجدير بالملاحظة أن السرعة القصوى المذكورة لم تسجل إلا على فترات متباعدة من السنوات أما المتوسط العادي في معظم الأوقات فهو يتراوح من 4 إلى 4.5 عقدة في الساعة أي ما بين ( 7 . 4 كيلاً - إلى 8 . 5 كيلاً في الساعة ) أما معظمها فكان يقل عن 30 عقدة في الساعة، وعموماً فإن رياح مكة المكرمة هي:

شمالية غربية - جافة صيفاً رطبة ممطرة شتاءً.

شمالية شرقية - حارة جافة صيفاً وشتاءً دافئة.

جنوبية غربية - رياح موسمية ممطرة.

### الأمطار:

مكة المكرمة أمطارها نادرة أو قليلة وغالباً ناتجة عن الرياح الشمالية الغربية أو الجنوبية الغربية الموسمية الممطرة.

غير أن هطولها أحياناً بغزارة يتسبب على فترات زمنية في حدوث كوارث طبيعية في أم القرى خلال سنوات طويلة، وقد جرفت في السابق كل ما يعترضها ودخلت المسجد الحرام مرات عديدة، ولعل من أشهرها سيل أم نهشل الذي جرف المقام وأوصله إلى منطقة المسفلة في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب في رمضان سنة 17 هجرية، عموماً فإن معدل الأمطار الساقطة على مكة المكرمة يتراوح ما بين 80 مم - إلى 25 مم<sup>(1)</sup>.

### الرطوبة:

ترتبط الرطوبة ارتباطاً عكسياً مع الحرارة ولذلك فإن المعدل العام للرطوبة في مكة المكرمة معدل منخفض نتيجة الطبيعة الصحراوية الجافة ومن خلال المعدلات التي أجريت في مكة المكرمة حسب المعايير المناخية نجد أن أعلى نسبة رطوبة سجلت في مكة المكرمة هي 57٪ كما سجلت الدرجة الصغرى نسبة 32٪.

(1) المصدر: <https://www.makkah.gov.sa/> موقع إمارة منطقة مكة المكرمة. (10 / 3 / 2014 م).

## ثانياً: الموقع الجغرافي

تقع مكة المكرمة عند تقاطع درجتي العرض 25 / 21 شمالاً، والطول 49 / 39 شمالاً، ويعتبر هذا الموقع من أصعب التكوينات الجيولوجية، فأغلب صخورها جرانيتية شديدة الصلابة، ويصل ارتفاعها عن سطح البحر إلى أكثر من ثلاثمائة متر.

ويحتضن مكة وادي إبراهيم الخليل الذي ينحصر بين سلسلتي جبال متقاربة، من جهات الشرق والغرب والجنوب، فالسلسلة الشمالية تتألف من جبل ( الفلق ) وجبل ( قعيقعان )، والسلسلة الجنوبية تتألف من جبل ( أبي حديدة )، غرباً، ثم جبل ( كدى ) باتجاه الجنوب، ثم جبل ( أبي قبيس ) في الجنوب الشرقي، ثم جبل ( خندمة ).

ولمكة المكرمة ثلاثة مداخل رئيسية هي: ( المعلاة ) وتعرف باسم ( الحجون ) والمسفلة، و( الشبيكة ).

وقد تعارف الناس على أن ( المعلاة ) هي كل ما ارتفع عن مستوى أرض المسجد الحرام و( المسفلة ) هي كل ما كان دونه.

وترتفع مكة المكرمة عن سطح البحر (330) متراً، وهي على عرض (31) درجة وتتجاوز مساحتها (4800) هكتار، ويزيد عدد سكانها عن الـ (600.000) نسمة يتضاعفون في أيام المواسم وبالذات في موسم الحج، وتخدم مكة المكرمة شبكات من الطرق والأنفاق المتطورة التي تصل بين أطرافها والمسجد الحرام في قلبها، وطريق دائري ويصلها كلها بالمشاعر المقدسة بأنفاق وجسور وطريق خاص بالمشاة مظلل ومهيأ بكافة الخدمات.

وفي مكة المكرمة خدمات صحية متطورة وشبكة هاتفية تصلها بجميع أنحاء العالم، وترتبطها بالمشاعر المقدسة وبالعالم أيضاً إضافة إلى كل الخدمات الحضارية التي تتضاعف خلال مواسم الحج<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: مكة المكرمة ومراكزها:

تتكون محافظة مكة المكرمة من عشرة مراكز إدارية تضم نحو 31 تجمعاً عمرانياً رئيسياً تتواجد بها الخدمات العامة بالإضافة لمدينة مكة المكرمة. ويشير جدول (5/4) أن حوالي 97.6% من سكان محافظة مكة المكرمة يتمركزون في مكة المكرمة وتتوزع باقي النسبة (الضئيلة) على المراكز الإدارية الأخرى بنسب أقل من 5.0% في معظم الحالات وهو ما يشير إلى ضعف الموارد في معظم أجزاء المحافظة باستثناء مكة المكرمة.

وقد انعكس التمرکز الشديد للسكان في مدينة مكة المكرمة على هيكل التدرج الحجمي للتجمعات العمرانية في المراكز الإدارية الأخرى حيث أن ما يقرب من 88% من إجمالي عدد القرى بالمحافظة تقل إحصاءها السكانية عن 2500 نسمة، بينما تنحصر التجمعات العمرانية أكبر من 2500 نسمة في ثلاثة تجمعات اثنان يقعان في الفئة الحجمية (2500-5000) والثالث في الفئة الحجمية (7500-10000 نسمة) وهذه التجمعات هي جعرانة والشرائع العليا بمركز جعرانة وأبو حجارة بمركز مكة المكرمة.

ويلاحظ أن هذه التجمعات تقع بالقرب من مكة المكرمة. وبالتالي فإن هناك غياب في تدرج الفئات الحجمية للتجمعات حيث يوجد في الوضع الحالي انتقال مفاجئ من الفئات الحجمية الأكبر بالمحافظة وهي مدينة مكة المكرمة (أكثر من مليون نسمة إلى الفئة الحجمية التالية

(1) المصدر: <https://www.makkah.gov.sa/> موقع إمارة منطقة مكة المكرمة. 10/3/2014م

مباشرة وهي من (7500 إلى 10000 نسمة). ويبين شكل (2 /4) التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية الرئيسة وأحجامها بمكة المكرمة.

جدول رقم (1): القرى والمراكز التابعة لمدينة مكة المكرمة<sup>(1)</sup>.

الحجم النسبي للسكان	عدد التجمعات الرئيسة	عدد التجمعات بالفئة الحجمية						المركز الإداري
		أكثر من مليون نسمة	من 5.7 إلى 10 آلاف نسمة	أكبر من 5 إلى 5.2 آلاف نسمة	أكبر من ألف إلى 5.2 ألف نسمة	من 500 إلى ألف نسمة	اقل من 500 نسمة	
58.97	6	1		1	2	1	1	مكة المكرمة
03.0	2						2	المضيق
46.0	6				3	3		الزيمه
25.0	3				2	1		الشعيه
16.0	3				1	1	1	وادي دفاق
16.0	3				1		2	اليضا

(1) المصدر: <https://www.makkah.gov.sa/> موقع إمارة منطقة مكة المكرمة. 10 / 3 / 2014م



19 .0	3	1	1	1	أم الراكه
03 .0	1			1	المطارفه

من خلال ما سبق يتبين أن تعداد سكان مدينة مكة المكرمة وما جاورها يبلغ حوالي مليونين نسمة بالإضافة إلى مليون ونصف المليون من المجاورين المقيمين بطريقة غير نظامية من ميانمار وبعض الدول الإفريقية والذي يجرى العمل على تصحيح أوضاعهم

#### رابعاً: واقع الطلاق في المجتمع المكي:

ازدادت حالات الطلاق في السنوات الأخيرة في المجتمع السعودي بشكل عام والمكي منه بشكل خاص على نحو يبعث على القلق، ولاسيما إن للطلاق عواقب غير محمودة على المستوى الاجتماعي، فزيجة من كل خمس زيجات مآلها الفشل إن مبعث القلق نابع من حقيقة إن تماسك المجتمع وسلامته وإمداده بأعضاء جدد يبدأ من عتبة الأسرة فهي حجر الزاوية في البنية الاجتماعية، وهي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الكبير.

وأن الطلاق ومشكلات أخرى تعصف بالأسرة اليوم تشكل معاول هدم في جدار المجتمع، خاصة عندما يتعلق الأمر بضحايا الطلاق كالأطفال الذين يصدون نتائج ما يفعله الكبار، وإنها حقا لمفارقة غريبة أن يعتدي الكبار على حقوق الصغار دون أن يكون للأخيرين كلمة ورأي في الموضوع.

وتتباين حالات الطلاق في المجتمع السعودي كأى مجتمع آخر وفقاً لعدة عوامل أهمها طبيعة المجتمع المحلي ( حضرى - ريفى - بادية ) حيث إن ظاهرة الطلاق شأنها كأى ظاهرة اجتماعية أخرى تتأثر بالثقافات الفرعية السائدة في المجتمع المحلي، وما تنطوي عليه من قيم

وأعراف وعادات، هذا بالإضافة إلى مدى تأثير عوامل التغيير الاجتماعي التي تعرضت لها هذه المجتمعات ومؤسسات الأسرة فيها، هذا بالإضافة إلى العوامل الشخصية الأخرى<sup>(1)</sup>.

وبحسب الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العدل السعودية تبين أن نسب الطلاق البائن بينونة كبرى في مكة المكرمة هي الأعلى بعد العاصمة الرياض إذا بلغت 55% من مجموع حالات الطلاق في مدينة مكة المكرمة وما يتبعها من قرى وهجر<sup>(2)</sup>.

ويرى الباحث أن ارتفاع معدلات الطلاق في العاصمة الرياض تليها مدينة مكة المكرمة راجع إلى ارتفاع عدد سكانها عن باقي المدن والمحافظات الأخرى كما هو مبين في الجدول السابق.

وتشير هذه النتائج إلى أن حالات الطلاق في المملكة العربية السعودية تزداد بمعدلات متسارعة مقارنة بحالات الزواج، كما توضح بيانات الجداول التالية.

---

(1) صحيفة المدينة، الجمعة، تاريخ 16/10/1426 هـ عدد 1554

(2) [http://www.moj.gov.sa:50/Downloades/Annual\\_Report\\_1433\\_2012.pdf](http://www.moj.gov.sa:50/Downloades/Annual_Report_1433_2012.pdf)

موقع وزارة العدل السعودية، الدليل الإحصائي، شعبة الإحصاء العام من العام 1433 - 1434 هـ. تاريخ الزيارة 7/6/2012 م ويلاحظ هنا عدم توفر بيانات عن القرى والمراكز التابعة لمدينة مكة المكرمة ولعل ذلك راجع إلى تلك المراكز والقرى ليس لها محاكم مستقلة بحسب التنظيم الإداري لمنطقة مكة المكرمة.

## المطلب الأول: حجم ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية

أ- الإحصائيات الرسمية لوقوع الطلاق خلال السنوات السابقة:

تظهر الدراسات ارتفاعاً في نسب الطلاق ليس في المملكة العربية السعودية فحسب، بل وفي باقي دول الخليج العربي، وأظهرت الإحصاءات الأخيرة أن معدلات الطلاق الإجمالية كنسبة مئوية من جميع حالات الزواج في دول الخليج.

جدول رقم (2): الاحصائيات لنسب الطلاق بدول الخليج العربي

الدولة	النسبة	ملاحظات
المملكة العربية السعودية	45%	النسب متضاربة
الكويت	35%	
الإمارات	40%	
عمان	24%	
البحرين	62، 25%	
قطر	13، 37%	

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الدليل الإحصائي لمركز أبحاث الأسرة

الخليجية، الرياض، السعودية، 2010م - 2011م.

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة تراكمية للطلاق جاءت في البحرين ثم المملكة العربية السعودية ولكن عند حساب فارق السكان والمساحة الإجمالية فإن المملكة العربية السعودية ستحتل المرتبة الأولى حيث بلغت ( 45٪ )<sup>(1)</sup>.

وهذه المعدلات وفقاً للاتجاهات والمقاييس العالمية مخيفة وتثير المزيد من القلق والإزعاج، وتندر بالخطر، وتهدد أمن المجتمعات وتزيد من المخاوف الناشئة عن انحراف الأحداث، وضياح الفتيات إذا لم يتداركها المسئولون وصناع القرار بحكمة وبصيرة<sup>(2)</sup>.

فقد كشفت دراسة حديثة عن ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي أن نسبة المطلقات السعوديات تبلغ 4.18 في الألف وتزيد عن نسبة المطلقات غير السعوديات التي تبلغ 15 في الألف حسب بيانات المسح الديموغرافي والتي بينت الارتفاع الملحوظ في نسبة المطلقات، مقارنة بنسبة المطلقين للسعوديين وغير السعوديين على حد سواء<sup>(3)</sup>.

وبينت الدراسة أن حالات الطلاق في المجتمع السعودي تقل تدريجياً بعد بلوغ الزوجين سن الأربعين، لأن طر في الزواج بعد هذه السن يصبحون أكثر حرصاً على استمرارية الزواج خاصة في وجود أطفال، فيما أرجعت الدراسة انخفاض احتمالية حدوث الطلاق بعد سن الأربعين بسبب أن فرص الزواج مرة ثانية تقل كثيراً بالنسبة للزوجة<sup>(4)</sup>.

وأشارت إلى أن 8.46٪ من المطلقين و 5.46٪ من المطلقات تنحصر أعمارهن بين سن 25 و 39 سنة، فيما تتناقص النسبة تدريجياً كلما ارتفع العمر إلى أن يصل لأدنى نسبة وتبلغ 1.6٪ للمطلقين، و 1.2٪ للمطلقات للفئة العمرية من 70-74 سنة، كما لفتت الدراسة إلى

(1) صحيفة الوطن، الأحد، تاريخ 19/11/1426 هـ. العدد: (1909)

(2) قطب، ، الفزاني، 1431 هـ، مشكلة العنوسة في المجتمع السعودي، ص 111 مرجع سابق.

(3) التقرير الإحصائي الصادر عن وزارة العدل السعودية للعام (1423 هـ 2002-2003) ص 4.

(4) ندوة عن ظاهرة الطلاق في المملكة، مجلة البحوث الأمنية العدد (33 ص 14).

وجود اختلافات كبيرة في النسبة المئوية للمطلقات في الفئة العمرية من 25 إلى 39 سنة بين السعوديين وغير السعوديين. فبينما تبلغ نسبة المطلقات غير السعوديات 3.72٪ فإنها لا تزيد عن 3.40٪ للمطلقات السعوديات. ويقل الفارق بالنسبة للمطلقين السعوديين وغير السعوديين حيث تبلغ النسبة المئوية لكل منهما 50.7٪ و 8.45٪ على التوالي<sup>(1)</sup>.

كما أوضحت بعض الدراسات أن معدلات الطلاق في السعودية أخذت ترتفع باستمرار منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين وربطت هذه الدراسات بينها وبين الطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد آنذاك وازدياد الرغبة في الرفاهية ما يسبب تراكم الديون وعندما تتراكم الديون تتفاقم أيضاً المشكلات والخلافات بين الزوجين مما قد يؤدي إلى الطلاق<sup>(2)</sup>.

وبينت إحدى الدراسات أن فترة الكساد الاقتصادي التي مرت بها السعودية خلال الفترة من عام 1413هـ - 1417هـ وارتفاع المهور وتكاليف الزواج في معظم المناطق أثرت على تناقص عقود الزواج التي بدأت نسبتها ترتفع من 2.10٪ لعام 1418هـ إلى 2.31٪ لعام 1422هـ

أما صكوك الطلاق فقد أخذت تتزايد بوتيرة متسارعة حسب وصف الدراسة مقارنة بحالات الزواج<sup>(3)</sup>.

ويلاحظ أن النسبة التراكمية بين عدد صكوك الطلاق وعدد عقود الزواج والتي بلغت (45٪) تقترب من نسبة هذه الصكوك إلى العقود في سنة (2009م).

(1) موقع العربية نت، الثلاثاء 1، ربيع الأول 1428هـ - 20 مارس 2007م.

(2) انظر: العمري، سلمان، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، ص 61.

(3) ندوة "ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية" التي نظمها مركز البحوث والدراسات الجامعية للبنات بجامعة

الملك سعود خلال الفترة من 5-7/2/1427هـ الموافق 5-7/3/2006م

وجدير بالذكر أن الزيادة أو النقص في حالات الطلاق ترتبط بمتغيرات اجتماعية واقتصادية عديدة، أهمها التغيرات التي طرأت على الأسرة نتيجة عوامل داخلية وخارجية، ولاشك أن هذه الزيادة المضطربة في حالات الطلاق مهمة وتستحق وقفة، والبحث عن سبل العلاج لما تشكله من خطورة من حيث ضعف بنية الأسرة والمجتمع، ولا يقتصر آثارها على الزوج والزوجة، بل يمتد إلى بقية الأبناء وبقية أفراد العائلة من شتى النواحي النفسية والاجتماعية والمادية<sup>(1)</sup>.

فيما اعلنت مصادر صحيفة تصدر منطقة مكة المكرمة أعلى نسب طلاق على مستوى المملكة العربية السعودية في الأعوام الأخيرة من خلال صكوك الطلاق الصادرة من المحاكم العامة.<sup>(2)</sup>

---

(1) الرومي، علي، الصائغ، عبد الله، 2004 م، الزواج في المملكة، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية، ط 1، ص 38.

(2) تصدرت منطقة مكة المكرمة قائمة المناطق السعودية الأكثر إصدارا لصكوك الطلاق بـ 9954 إثبات طلاق، فيما جاءت مدينة جدة على رأس قائمة أكثر المدن السعودية إصدارا للإثباتات الطلاق بواقع 5306 إثباتات، تلتها مكة المكرمة (2326)، ثم الطائف (1459). كما سجلت قضايا الخلع ارتفاعا ملحوظا في محاكم منطقة مكة، إذ أصدرت خلال العام نفسه 405 صكوك خلع، بنسبة زيادة بلغت 375٪ عن العام 2013 م، صحيفة عكاظ، السبت (29/3/1437-9/1/2016 م العدد 5319)

## المطلب الثاني: الإحصائيات المتعلقة بالطلاق في مدينة مكة المكرمة

بلغ إجمالي صكوك الطلاق في منطقة مكة المكرمة (7677) خلال العام (2009 / 1429 م)

بنسبة (6.26) من إجمالي الطلاق بالمملكة العربية السعودية موزعة كالتالي:

(1) 5652 حالة طلاق بائن بينونة كبرى.

(2) 594 حالة خلع بينونة صغرى.

(3) 1431 حالة فسخ نكاح.

ويلاحظ أن أعلى عدد لإجمالي حالات الطلاق كان في المحكمة العامة بمكة المكرمة حيث

بلغ (2560) حالة<sup>(1)</sup> وفيما يلي تفصيلها:

جدول رقم (3) عدد صكوك الطلاق في مدينة مكة المكرمة

طلاق بين السعوديين	غير السعوديين	سعودي من غير سعودي	طلاق غير سعودي من سعودي	الخلع سعودي من سعودي	غير سعودي من غير سعودي
1565	428	54	16	45	174

المصدر: التقرير الإحصائي عن الزواج والطلاق الصادر عن وزارة العدل السعودية

للعام 2009 م ([www.moj.gov.sa](http://www.moj.gov.sa)) نشر بتاريخ (1/2/2010 م).

(1) التقرير الإحصائي عن الزواج والطلاق الصادر عن وزارة العدل السعودية للعام 2009 م ([www.moj.gov.sa](http://www.moj.gov.sa))

بتاريخ (1/2/2010 م) وتشمل صكوك الطلاق ما تصدره المحاكم لغير السعوديين عند طلاق زوجاتهم رغم أنهم لا يُقمن في السعودية، كما تشمل جميع الصكوك بغض النظر عن تكرار الحالة، فمن طلق وصدر له صك ثم راجع ثم طلق وصدر له صك آخر يحسب صك طلاق، أضف إلى ذلك أن صكوك الطلاق في سنة ما ليست لحالات زواج حصلت في السنة نفسها وإنما تشمل حالات الزواج التي حدثت لسنوات ماضية، كل ذلك يدعو إلى نوع من الحصر في قراءة تلك البيانات.

كما تفاقمت حالات العنف بين الزوجين، فحسب إحصائيات رسمية صادرة من قبل الجهات الأمنية<sup>(1)</sup> فإن حالات العنف بين الأزواج وصلت إلى نسبة 7% من حالات الزواج بالمنطقة، مشتملة على مشاجرات أدت إلى الإصابة بجروح بين الزوجين<sup>(2)</sup>.

وتسعى حالياً لجان تسوية الخلافات الأسرية بالمنطقة إلى حل نحو 18 ألف قضية أسرية ومعالجتها بحيث لا تتفاقم وتؤدي إلى الطلاق وذلك بعد تشكيل هذه اللجان بتوجيهات أمير المنطقة بهدف تقليص مشاكل الطلاق والخلافات الزوجية التي تزايدت في الآونة الأخيرة<sup>(3)</sup>.

وقد كشفت دراسة علمية أن 50 بالمائة، من حالات الطلاق في مكة المكرمة، تقع قبل دخول منزل الزوجية، وأن هذه النسبة هي الأعلى تليها حالات الطلاق بعد أول سنتين من الزواج وقالت الدراسة التي أجراها فريق خبراء ومختصين لصالح لجنة التنمية الاجتماعية في مكة أن أعلى حالات الطلاق تقع بالفسخ أو الخلع بين الزوجين قبل دخولهما إلى بيت الزوجية خاصةً بين الشباب، وذلك بنسبة تزيد عن 50 بالمائة من حالات الطلاق بالمنطقة، يليها الطلاق بعد أول سنتين من الزواج.

وكشفت الدراسة أن حالات الطلاق تصل إلى 62 بالمائة في بعض محافظات المنطقة، بسبب صعوبات اقتصادية وعدم إدراك الشباب لمسؤوليات الزواج.

لاسيما مع ظهور أنواع جديدة من الزيجات كالمسيار<sup>(4)</sup>.

---

(1) المصدر السابق.

(2) علياء الجندي، 2008م، مشكلة الطلاق، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ط1، ص34.

(3) إبراهيم شقدار، لقاء صحفي بصحيفة الوطن السعودية بتاريخ 21/10/2009م ص20.

(4) زواج المسير له صورتان: الأولى: أن يتم عقد الزواج بين الزوجين مستوفياً جميع الأركان والشروط المطلوبة في العقد من وجود المهر والولي وشاهدي عدل، إلا أن الزوج يشترط في العقد إسقاط النفقة أو المسكن، بحيث تسكن هي في مسكنها ويأتي الزوج إليها في مسكن مخصص لها، فيكون الزوج غير مكلف بالسكنى والنفقة عليها، هذه صورة. والصورة الأخرى ألا يشترط الزوج إسقاط النفقة، لكن يشترط عدم الالتزام بالقسم في المبيت، وهو الأكثر، لأن



والمسفار، وغيره...<sup>(1)</sup>.

وأوضحت أن المسألة ما هي إلا نتاج لتراكمات لسنوات طويلة، مترتبة على ظاهرة المخدرات وانتشار المخالفين، والعمالة من الخادمتين والسائقين وأساليب تربية وحقوق شرعية وتعامل أسري وانعدام التكافل الاجتماعي.

وقالت الدراسة إن أبرز أسباب عدم دقة إحصائيات ودراسات سابقة بالقدر المطلوب، هو الاختلافات الفقهية بين القضاة في مسألة تحديد بينونة الطلاق، وما إذا كان الواقع بين الزوجين هو الأول أم الثاني<sup>(2)</sup>.

كما أوضحت الدراسة أن كثيراً من حالات الطلاق لا تسجل فوراً لدى المحاكم، أو لا تسجل أبداً، مما يعيق الوصول لمؤشرات دقيقة حول معدلات الظاهرة<sup>(3)</sup>.

---

الحامل على مثل هذا الزواج هو رغبة الزوج في إخفاء أمر هذا الزواج عن أهله وأولاده، درءاً للمشاكل المحتملة منهم إذا علموا بذلك، والأول قد يكون الحامل عليه رغبة الزوجة التي لم يتيسر لها زوج ترضى به، في أن ترزق بذرية وأن تحمي نفسها من الوقوع في الحرام، فإذا كان ما ذكر هو زواج المسيار، فهو عقد صحيح، ولا يعكر عليه إسقاط أحد الزوجين بعض حقوقه، إذا كان فعل ذلك راضياً مختاراً، مقدماً مصلحة أعلى بالنسبة له، سواء كان ذلك أثناء العقد أو بعد تمامه، وأخرج ابن أبي شيبة عن عامر الشعبي أنه سئل عن الرجل يكون له امرأة فيتزوج المرأة فيشترط، لهذه يوماً، ولهذا يومين قال لا بأس به. وأخرج أيضاً أن الحسن البصري كان لا يرى بأساً في الشرط في النكاح إذا كان علانية، وهذا النوع من الزواج - زواج المسيار - فيه مصالح، من حفظ الأعراض وقطع أسباب الفساد، خاصة من جهة النساء التي لا تتيسر لهن أسباب الزواج، وهن كثيرات، كما أنه لا يسلم من مؤاخذات، خاصة بعد وفاة الزوج من المشاحة والمشاحة في الحقوق والإرث، ولهذا منعه بعض أهل العلم، والأظهر - والله أعلم - جوازه لأنه لا دليل على منعه بعد استيفائه أركان وشروط النكاح الصحيح. وقد يظن البعض أن زواج المسيار زواج مؤقت بوقت وليس كذلك، بل لو وُقت بوقت محدد كان باطلاً لأنه والحالة هذه يكون متعة. للاستزادة ينظر: المطلق، عبد الملك، 2004م، زواج المسيار، دار ابن لعبون للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ص 75 وما بعدها.

(1) موقع قناة العربية نت، الصفحة الأخيرة: [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net) بتاريخ (2012/2/14م).

(2) المصدر السابق.

(3) صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء 04 ربيع الثاني 1430 هـ 31 مارس 2009 العدد 11081.

إضافة إلى أن عدم دقة معدلات الطلاق يترتب عليه عدم تفاعل الجهات ذات العلاقة مع تزايد هذه الظاهرة المؤثرة في المجتمع وعلى سبيل الذكر لا الحصر سبق وذكرت وزارة التخطيط والاقتصاد السعودية في نشرتها السكانية تحت الفصل الخامس ( الخصائص السكانية والسكنية في المملكة العربية السعودية) تفاصيل متعددة للحالة الاجتماعية لسكان السعودية من الذكور والإناث للعام 2009م وخلص التقرير إلى أن نسبة الطلاق لا تتجاوز نسبة ( 8%) من عدد السكان<sup>(1)</sup>.

ولا شك أن هذه النسبة أقل بكثير من النسبة الفعلية مقارنة بتقارير صادرة عن جهات أخرى كوزارة العدل وبعض مراكز الاستشارات العائلية في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والذي سبق الإشارة إليها فيما تقدم.

وفي ظل غياب معلومات الطلاق عن الإحصاءات العامة، وعدم وجود مراكز وطنية يعتمد عليها لقياس الظواهر والمشكلات الاجتماعية، تبقى هذه الإحصائية لوزارة العدل هي الأقرب للواقع، فعند احتساب متوسط صكوك الطلاق الصادرة من الوزارة خلال الخمس سنوات الماضية مقارنة بعقود الزواج في نفس السنوات، نجد أن معدل الطلاق يبلغ نحو 24% وهي نسبة أعلى من الرقم الذي اعلنته وزارة التخطيط والاقتصاد لنفس العام.

وقد ذكرت بعض الصحف المحلية أن نسب الطلاق في المملكة العربية السعودية تجاوزت ( 35%) بالمائة عام ( 2012م) متجاوزة النسبة العالمية المتوسطة من ( 18-22%) وذكرت أن مصدرها هو دراسة خاصة عن الطلاق أجريت عبر إحدى الجهات شبه الرسمية دون ذكر اسمها<sup>(2)</sup>.

---

(1) موقع الهيئة العامة للإحصاء السعودية، pdf: <http://www.cdsi.gov.sa/pdf/demograph1428.pdf> تاريخ

الزيارة 10/8/2010م.

(2) صحيفة الاقتصادية، الجمعة، 4 ربيع الأول، 1432هـ، 18/1/2013م العدد 1297.

## المبحث الثاني

### أسباب الطلاق البائن في مكة المكرمة

الطلاق ظاهرة اجتماعية زمانية ومكانية ومن ثم فإن الأسباب التي تقف وراء الطلاق كثيرة ومعقدة لأنها ترتبط بثقافات وعادات الشعوب وبالمستويات الحضرية التي بلغتها، والطلاق ليس وليد لحظة حدوثه بل للظاهرة مقدمات عديدة غير أن مدى أهميتها يرتبط حتماً بالسياق الاجتماعي التي تبلورت فيه.

فمظاهر ظاهرة الطلاق وأسبابها متعددة جداً ومتغيرة تماماً، كما هو الشأن بالنسبة للمتغيرات الطارئة على حياة الإنسان عامة ونمط المعيشة بخاصة.

وعلى صعيد المجتمع الواحد نجد أن تطور تلك الاختلافات من زمن لآخر تفرض ترتيب أسباب الطلاق، ويمكن ربط أسباب الطلاق بجوانب عامة يمكن تلخيصها في الجوانب الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والنفسية، والخلقية، أما تفصيلاً فيمكن حصرها في الآتي: باعتبارها أبرز العوامل وأكثرها أهمية وانتشاراً.

## المطلب الأول: الأسباب المؤثرة في ارتفاع معدلات الطلاق

لا نستطيع تحديد سبب أو أسباب معينة، فالأسباب كثيرة غير منحصرة ولكنني سأجملها في نقاط محددة خوفاً من تشعب الموضوع واتساعه ويمكننا أن نقسم هذه العوامل إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

### أسباب مرتبطة بالنشأة والتربية:

- إهمال الأم لرسالتها الأولى: لخصائص الفطرة التي انفردت بها المرأة كانت رسالتها الأولى في الحياة التي خلقت من أجلها، هي أن تكون أمّاً وربة بيت، وهي لن تنهض بهذه الرسالة على أحسن وجه إلا إذا تفرغت لها ولم يشغلها عنها أمر آخر، ويترتب على هذا الإهمال الاضطراب في حياة الأسرة وتقويض لأهم مقوماتها ودعائها وإضعاف لروح الترابط العائلي<sup>(1)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك تخطيطاً دولياً من أجل أن تتخلي المرأة عن رسالتها الأولى، بحجة حقها في مشاركة الرجل في معترك الحياة، وأن تخرج من بيتها إلى عمل لا يتفق مع فطرتها وطبيعتها، الأمر الذي نشأت عنه ظاهرة الحيرة والتمزق التي تواجه الأسرة المسلمة الآن.

على أن إهمال الأم رسالتها الأولى ليس مقصوراً على حرصها على العمل خارج البيت، وإنما قد يكون هذا الإهمال بسبب بعض التقاليد الضارة، كالإسراف في العلاقات الاجتماعية مثل الزيارات التي تمتد فترة طويلة دون فائدة من ورائها، ويترتب على هذه الزيارات أن تهمل المرأة في رعاية أبنائها، وتجعل من بيتها مجلساً للزيارات، وتنسى أنه مقر للراحة والسعادة للزوج والأولاد. كما تدع مهمة

(1) انظر: السباعي، مصطفى، 1984م، المرأة بين الفقه والقانون، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 6 ص (175) وما بعدها.

الرعاية والعناية بالبيت والزوج والأبناء إلى الخدم. . وهؤلاء أصبح لهم في الأسرة الخليجية حضور مستمر، جعل منهم ركائز أساسية لهذه الأسر، وكانوا من ثم من عوامل ضعف العلاقات بين أفراد الأسرة.

• تقصير الرجل في القيام بواجباته فواجب الرجل نحو أسرته ليس مقصوراً على الإنفاق المادي. . . فالقوامة التي منحها الله للرجل تعني المسؤولية بمعناها الشامل ولكي يقوم بهذه المسؤولية كما ينبغي أن تكون عليه يجب أن يكون له حضور بين أفراد أسرته وأن يشعر الجميع بقربه منهم<sup>(1)</sup>.

• الاعتماد على الخدم في مهمة الرعاية والعناية بالبيت والزوج والأولاد وقد أصبح لهؤلاء الخدم حضور مستمر في الأسرة الخليجية جعل منهم ركائز أساسية لهذه الأسر، وكانوا من ثم عوامل ضعف العلاقات بين أفراد الأسرة. . . ولوظيفة الخدم المهمة للأسرة كاد يختفي غالباً الأسلوب المباشر للتعامل بين أفرادها، وهذا الأسلوب هو الذي يعزز الرابطة العائلية بين هؤلاء الأفراد وإذا ظل للخدم ذلك الدور اهتزت العلاقة بين أفراد الأسرة وأصابها الوهن وتعرضت للقطيعة والتنافر<sup>(2)</sup>.

فسلوك الخدم داخل البيوت يتسبب في نشوء النزاعات الزوجية وتؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على استقرار الحياة الزوجية سواء من ناحية قيام الخادما بالتربية نيابة عن الأم، أو اتكالية الزوجة على الخادمة في كل شؤون المنزل وعدم قيامها بحقوق زوجها على الوجه الشرعي، وقد أضيف شرط ( احضار خادمة ضمن شروط عقد النكاح ) كشرط يذكر مع

---

(1) انظر: المقرن، محمد، 1432 هـ، القوامة الزوجية، أسبابها، ضوابطها، مقتضاها، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط 2،

ص 17.

(2) انظر: العمري، سليمان، المرأة السعودية والخادمة، 2003 م، المؤلف، الرياض، السعودية ط 1 ص 76.

الصداق وبقية الشروط الأخرى والتي يترتب على الإخلال به مطالبة المرأة بالفسخ في بعض الأحيان عند عدم الوفاء به<sup>(1)</sup>.

• ما يقدمه الإعلام من برامج مختلفة ترسخ في وجدان الشباب والفتيات صورة مختلفة عن الواقع لما يكون عليه الحب الشريف المبني على الزواج السعيد.

فقد يكون للإعلام دور إيجابي إذا كانت رسالته نبيلة، وقد يكون له دور سلبي بتصويره الحب خارج إطار الزواج على أنه حل للمشكلات وأن الفرد يذهب إلى العلاقات غير الشرعية بحثاً عن اللذات والراحة لذا فإن على الأسرة دور كبير في اختيار ما يمكن أن يشاهده الأبناء والأزواج على حد سواء من برامج تلفزيونية وما لا ينبغي أن يشاهدونه.

وبالتالي أصبح الأبناء يتلقون التوجيهات من عدة جهات وأصبح الميدان مفتوحاً، وباتت وسائل الاتصال الحديثة تقدم أنماطاً تربوية جديدة وبأساليب حديثة ولا تزال مع الأسف نواجه هذا المد الإعلامي بأساليب قديمة ومهارات سطحية إما بالانعزال والتنفير عنها، أو بمحاولة التخلي عن الوسائل المتاحة والمتوفرة من حولنا بدعوى الحفاظ على الخصوصية والأمان الأسري.

والخلاصة إن البث الإعلامي سلاح عصري مؤثر يقتحم البيوت لتدمي القيم الإسلامية وتمزيق الروابط الأسرية، ودفع الجيل الصاعد إلى سبل الضياع والحياة التي لا تعرف طموحاً نحو معالي الأمور وإنما ترضى بسفاسفها.

• التعليم الذي يبعد المتعلمين عن مواجهة واقع الحياة. . بحيث ينفقون ثلث أعمارهم (مرحلة التكوين) في لهو وعبث وحفظ وتسميع لمناهج عقيمة!!

---

(1) انظر: الخضيرى، حمد، 1431هـ، الاجراءات القضائية في المشكلات الزوجية، مجلة وزارة العدل، الرياض، السعودية، عدد 45 وتاريخ محرم 1431هـ. ص 126.

فالمدرسة هي الوسط الاجتماعي الثاني بعد الأسرة الذي يتلقى فيه الناشئة القيم الصالحة، ويتعلمون معايير السلوك الاجتماعي المقبول، وغير المقبول، وعندما تقوم المدرسة بدورها التربوي المتوقع منها على الوجه المطلوب فإن المشكلات الأسرية يمكن محاصرتها وتقليلها بين أفراد المجتمع، إضافة إلى ملائمة مناهج التعليم لمستويات المتعلمين وارتباطها بواقعهم<sup>(1)</sup>.

إن بناء الأمة هو رسالة التعليم، وهذا يشمل تعميق معاني التراحم والتعاون والنزاهة والعدالة والأمن المجتمعي ومفهوم المجتمع المدني والعمل التطوعي.

إن جوهر التعليم من أجل مجتمع أفضل يركز على الاهتمام بالجانب الأسري واحترام حقوق أفراد المجتمع والاستفادة من مخرجات التعليم في إثراء سبل الإبداع والتنوير المجتمعي ورفع حالة الذكاء المجتمعي.

وترسيخ قيم وأخلاق الإسلام كالبر بالوالدين، وتقدير المعلمين، وحفظ حقوق الجيران وعموم المسلمين، وتوقير الكبير ورحمة الصغير إلى غير ذلك من الأخلاق التي دعا إليها الإسلام، وبغير ذلك سيكون التعليم مجرد صفوف ينتقل من خلالها الطلاب إلى مراحل أعلى بغض النظر عن أخلاقهم وديانتهم وتعاملهم مع مجتمعهم بما يضمن أن يكونوا لبنة صالحة في جسد الأمة السليم.

• شيوع روح الأنانية والفردية. . وطغيان الحياة المادية على تعاملات الناس ومنها التعاملات الزوجية، وعدم وجود قوانين تردع الشباب وتحد من استهتارهم وطلاقهم غير المبرر، فمن أمن العقوبة أساء الأدب.

ويرى الباحث أن التقنيات الحديثة، من فضائيات، وفيديو، وكمبيوتر، وإنترنت أو وجدت لكل فرد في الأسرة جوه الخاص، أو الجوه البديل والمناخ البديل عن مناخ الأسرة، وإن كان

---

(1) انظر: اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز، 1425هـ، دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف، مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

ضمن الأسرة نفسها فلكل مجتمعه، ولكل موارده التربوية والثقافية، ولكل خياراته. .  
والأسرة بدأت تتحول شيئاً فشيئاً إلى مجمع سكني، أو مبني فندقي، أو مطعم وبالتالي  
تكرست روح الأنانية والفردية داخل العائلة الواحدة.

• عمل المرأة في بعض الأحيان الذي ضاعف من متاعب المرأة وعصبيتها، وأبعدها عن  
مركز التحكم في الأسرة، مما يوفر بيئة خصبة لمشاكل معقدة، وتعاसे مؤكدة!!<sup>(1)</sup>

ومن النتائج المهمة لخروج المرأة للعمل أن أصبحت تملك دخلاً يمكنها من النفقة على  
نفسها مما يجعلها تشعر بنوع من الاستقلالية والقدرة على الاعتماد على النفس، كما أصبح دخل  
الزوجة في كثير من الحالات نقطة خلاف بين الزوجين<sup>(2)</sup>. .

• إحساس المرأة أتمها قدرة على أن تعول نفسها، يجعلها أكثر تهوُّراً في طلب الطلاق! فقد  
ارتبط وجود الزوج في المجتمع السعودي بالإنفاق دون حاجة لعمل المرأة معه او  
مساندته، وحين تحس بعض النساء استغناءها عن الزوج فهي غالباً لا تبالي بطلاقها أو  
ببقاءها خاصة مع وجود المشكلات الزوجية<sup>(3)</sup>.

---

(1) انظر: نواب، عبد الرب، 1998م، عمل المرأة وموقف الاسلام منه، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 1 (123).

(2) انظر، شلبي، ثروت، التغيرات الاجتماعية، ص 145 مرجع سابق.

(3) انظر: د/ قمر الدين، زليها / عبد الله، ریحانة، 2003م، تحرير المرأة في القرن 21: الإسلام كنموذج للكفاح، ورقة العمل رقم 14 في ملتقى العلماء العالمي، (بوترا جايا، 10-12)، ص 23. وانظر إن شئت: زوزو، فريدة، أثر عمل المرأة خارج البيت على استقرار بيت الزوجية، ماليزيا مثلاً، ورقة بحثية ألقيت في المؤتمر الدولي عن (ظاهرة الطلاق: الأسباب، الآثار، العلاج)، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 21-22/4/2004م. وانظر: الغامدي، محمد سعيد، 1996م، عمل المرأة وأثره على بعض وظائفها الأسرية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، م 9، ص 3-58. ففيها مزيد بيان وتوضيح.



إن خروج المرأة للعمل واستقلالها الاقتصادي وراء معظم المشاكل الزوجية؛ فقد كانت المرأة تعتمد على زوجها اقتصادياً فتتأقلم مع المشاكل وتصاب لتستمر حياتها معه، أما اليوم فالمرأة كل أملها أن تبني مستقبلها المادي.

• ارتفاع سن الزواج خاصة للمرأة ووما يلحق من هذا الزفاف المتأخر من مشكلات وعقبات ناجمة عن سوء التفاهم بين الزوجين<sup>(1)</sup>.

فتأخر سن الزواج قد يؤثر على التوافق الفكري والانسجام بين الزوجين، وبذلك يصبح سبباً قوياً في وجود خلافات شديدة بين نظرة الزوجين للحياة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى ضعف الاستقرار في الزواج.

فالتوافق في السن بين الزوجين مهم لاستمرار الوفاق في الحياة الزوجية ذلك أن تأخر الفتاة عن الزواج في سن مبكرة يعرضها للزواج من رجل يكبرها بعشرات السنوات، أو أن تقبل خيار التعدد رغم صعوبتها عليها كونها لم تتزوج بعد، ما يجعلها عرضة إما للطلاق المبكر أو المشكلات الزوجية والفراغ العاطفي القاتل خاصة إذا كان الفارق بين الزوجين شاسعاً.

وليس معنى ذلك أن الزيجات التي تتم بفارق عمر كبير نهايتها الفشل فلكل قاعدة استثناء وإنما المقصود أنه كلما توفر للزواج أكبر قدر ممكن من عوامل التكافؤ كلما كانت احتمالات نجاحه أعلى بإذن الله.

• إقدام بعض الشباب المحافظ على الزواج من فتاة أقل منه اهتماماً بالدين وحفاظاً على فرائضه، لأنها فتنته بجمالها أو جرأتها أو دلالها. فخدع نفسه بالادعاء بأنه يستطيع إصلاح عيوبها - التي يعرفها جيداً - بعد الزواج<sup>(2)</sup>.

(1) انظر: مجلة اليمامة، فقد أعدت تحقيقاً صحيفياً في عددها رقم (1994) بتاريخ 9/2/1429 هـ بعنوان الفجوة بين الزوجين وأسبابها وأثرها على الزوجين والأبناء.

وهذه من المشكلات الكبيرة التي تسبب انتهاء العلاقة الزوجية في السنة الأولى في معظم الحالات فيحاول طرفي العلاقة أن يجذب الآخر إلى فكره وطريقته في الحياة فإما أن ينحرف عن مساره أو يصطدم بشريكة حياته فيؤدي ذلك إلى حدوث التنافر والتباغض ومن ثم وقوع الطلاق عند تعذر الحياة الزوجية بينهما.

على أننا لا ننكر وجود نماذج استفادت و تغيرت حياتها بمثل هذه الزواجات الناجحة إلا أن الواقع يشهد بحدوث كثير من الخلافات في أمثال هذه العلاقات الزوجية نظراً لصعوبة تأقلم كلا طرفيها مع طريقة الآخر في تطبيق تعاليم الدين والتزامه بشريعة رب العالمين.

• بحث بعض الشباب المنحرف عن الفتيات المحافظات، لأنّ نوعية هؤلاء تبحث عن فتيات لم يسبق لهن أن تعرفن على أحد قبل الزواج، وقد يؤدي ماضي هؤلاء إلى تبعات لا تحمد عقباها بعد الزواج<sup>(2)</sup>.

وكلا هذين العنصرين مردهما إلى الأمية الدينية في فهم الحياة الزوجية، فعدم فهم الزوجين لطبيعة الحياة الزوجية، وإدراكهما لما يجب عليهما حفاظاً على هذه الحياة منذ بدايتها واستمرارها وعدم انتهائها يوجب عليهما أن يكونا بمستوى متقارب فكرياً وسلوكياً ودينياً وبقدر هذا التقارب يكون الوفاق، وبمقدار عدم الفهم أو الأمية الدينية في فهم الحياة الزوجية يكون التفكك والتفريق.

فعدم التوافق في الطباع بين الزوجين نتيجة لأي من أسباب المكونات الاجتماعية أو الشخصية أو غيرها، ما يؤدي إلى الانفصال بينهما غالباً<sup>(1)</sup>.

---

(1) انظر: الجهني، عبد العزيز بن حمدي، 2009 م، تأهيل الزوجات للحياة الزوجية في المجتمع السعودي، الرياض، السعودية، ط 1، ص 17 وما بعدها.

(2) العقيل، سليمان بن عبد الله، 1426 هـ ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، ط 1،

## • العنف الجسدي والخيانة الزوجية<sup>(2)</sup>.

وهذه من السلوكيات التي لا تقبل اجتماعياً أو دينياً! ويأرسها البعض وهم تحت مؤثرات نفسية أو عقلية، أو بعد عن الدين، أو غير ذلك من الأسباب التي تكسر الحاجز النفسي- وتحطم العلاقة الزوجية وتنهى بالطلاق، وتتفق كثير من الآراء حول استحالة استمرار العلاقة الزوجية بعد حدوث الخيانة الزوجية لاسيما في حالة المرأة الخائنة، وفي حال خيانة الرجل تختلف وتكثر التبريرات التي تحاول دعم استمرار العلاقة<sup>(3)</sup>.

وأسوء المشاكل الهادمة لكيان وبنیان الأسرة وتطيح بالحياة الزوجية إلى الهاوية ما يتعلق بالخيانة الزوجية من الزوج أو الزوجة فهي خيانة ومعصية لله سبحانه وتعالى قبل خيانة الطرف الآخر، ومن أسبابها الرئيسية ضعف الوازع الديني وعدم مراقبة الله عز وجل وإتباع الهوى والشيطان، وكذلك الخلل في العلاقة الزوجية<sup>(4)</sup>.

---

(1) التوافق في الحياة الأسرية هو النتيجة الإيجابية للتفاعل السليم بين أطراف الأسرة، وهو نتيجة طبيعية لجهد يبذله جميع الأطراف؛ لكي تعدد القواعد السليمة للتعامل المتبادل بين أفراد الأسرة. انظر: صحاف، خلود، 1435 - 1436 هـ التوافق الزوجي وعلاقته بالاستقرار الأسري لدى عينة من المتزوجين في مدينة مكة المكرمة، متطلب تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير بقسم علم النفس بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(2) الخيانة الزوجية هي الوقوع في علاقة محرمة، علاقة غير شرعية يقيمها أحد الزوجين مع طرف ثالث، لذلك فالخيانة في المفهوم الشامل لا تقتصر فقط على الزنا، بل إن إقامة أي علاقة تتجاوز حدود الشرع يمكن أن تعتبر نوعاً من الخيانة وإن كان أشدها بين الزوجين العلاقة الجنسية، ويشمل هذا: المواعيد واللقاءات والخلوة وأحاديث الهاتف التي فيها نوع من الاستمتاع وتضييع الوقت بل حتى الكلام العابر واللقاءات.

(3) انظر: الصنيع، صالح بن إبراهيم وآخرون، 1422 هـ، التفكك الأسري الأسباب والآثار، والحلول المقترحة، كتاب الأمة، الدوحة، قطر. ص 75 - 107).

(4) رصد أحد مراكز الدراسات الأسرية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية بعض الأسباب، نقلاً عن نساء عشن تجربة الخيانة، والدوافع التي أدت بهن إلى اقتراف هذه السلوك المشين، سواء وقعن في هذا الشرك بإرادتهن، أم تحت ضغوط وظروف، فأشارت الدراسات التي أجريت إلى عدة أسباب ودوافع، من أهمها لجوء المرأة إلى ملاذ «في صورة رجل»، تلوذ إليه المرأة عندما يضيق خناق الزوج وضغوط الحياة، في محاولة منها للهروب من كل شيء، فتلقني هذه

ولقد أشارت الدراسات - أيضاً- إلى بعض أسباب خيانة الزوجة لزوجها، ويمكن إجمال هذه الأسباب في: معاناة الزوج اضطراباً جنسياً، كالعجز الجنسي بمختلف أشكاله، أو لغياب الزوج أو سفره فترات طويلة وغير ذلك من الأسباب<sup>(1)</sup>.

### أسباب مرتبطة بالحياة الزوجية:

- عدم الالتزام بالضوابط الشرعية في رؤية المخطوبة.  
فعدم رؤية المخطوبة لزوجها ورؤيته لها، والقبول من قبل الزوجة بهذا الزوج القادم دون التأكد من اخلاقه وشخصيته، والذي يمكن بعد الزواج عدم صلاحية كل منهما للآخر، ويكون ذلك الموقف بداية المشكلات التي قد تؤدي إلى الطلاق.  
ففي بعض مجتمعات مدينة مكة المكرمة الريفية تفرض التقاليد والأعراف أنماطاً متنوعة في الزواج، تخالف بعض ما دعا إليه الإسلام. . من ذلك إجبار الفتى أو الفتاة على الاقتران بمن لا يأنس إليه ولا يرغب في العيش معه بدعوى القرابة أو الاستفادة من العوائد المالية الخاصة بأوقاف تلك العائلات، اضيف إلى ذلك منع بعض العائلات الخاطب من رؤية المخطوبة إلا ليلة زفافها كعرف سائد بينهم أو الاكتفاء برؤية الصور الخاصة بها دون رؤيتها الرؤية الشرعية.  
• إخفاء بعض العيوب الخلقية عن أحد الزوجين.

---

الزوجة بأحاسيسها على أعتاب رجل، تتوهم أن يعطيها ما تفتقده، كذلك الحال بالنسبة للرجل، خاصة إذا أهملته زوجته، ولم تهتم بمظهرها ونظافتها، ولم تشبع رغباته الرومانسية والجنسية.  
(1) انظر: الثاقب، فهد، 1999م، المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي، جامعة الكويت، الكويت لجنة التأليف والتعريب و النشر، ص ( 225).

فإخفاء العيوب تؤدي إلى الغرر وحين اكتشاف أحد الطرفين وجوده فإنه قد يفضل طلاق الآخر، وهذا راجع إلى مدى تمسك كل من الزوجين بالشرع المطهر<sup>(1)</sup>.

ومن أبرز العيوب التي تسببت في ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي ولم تتم حتى الآن معالجتها بشكل فعال مشكلة تعاطي المخدرات ومشكلة بعض الأمراض النفسية التي تصيب الزوجين قبل الزواج كالاكتئاب والوسواس القهري وغيرها من المشكلات النفسية التي تصيب بعض الشباب في أواخر مرحلة المراهقة خاصة في الدول العربية.

وقد أجرت صحيفة الرياض السعودية تحقيقاً موسعاً حول دور المخدرات والأمراض النفسية والخيانة الزوجية في ارتفاع معدلات الطلاق وسلطت الضوء على معاناة الأسر السعودية في التخلص من مشكلات ما بعد الزواج بسرعة الحصول على الطلاق لبناتهن تلافياً لمشكلات أكبر قد تحصل مستقبلاً جراء تصرفات الأزواج معهن<sup>(2)</sup>.

في كل الأحوال، نحن أمام مشكلة معقدة ومتفاقمة هي تعاطي المخدرات. وما لم يضاعف المجتمع والحكومة الجهود لمكافحتها سوف تنسف، لا سمح الله، كيان هذا المجتمع. صحيح أن ثمة جهوداً تبذل للتعامل مع المشكلة لكنها بكل أسف قاصرة ومحدودة!

● إهمال أحد الزوجين الفروض الدينية. لقد وضع الله تعالى القوانين لتنظيم العلاقة الزوجية، وجعلها على أفضل وجه؛ من أجل تأمين حياة زوجية سعيدة، وعندما يتخلى الإنسان عن هذه الحدود الشرعية ويتجاوزها؛ فإنه سيهدد الحياة الزوجية برمتها. من هنا، كان من الواجب على كلا الزوجين أن يتعرفا على الأحكام الشرعية المتعلقة بحقوق

(1) للاستزادة ينظر: عبد الله، رحمة، 2011م، أثر التفرير في عقد النكاح، رسالة ماجستير غير منشورة بالجامعة الإسلامية،

غزة، فلسطين ص 27

(2) صحيفة الرياض السعودية، السبت 8 ربيع الآخر 1430 هـ - 4 أبريل، 2009م، العدد 14894

كُلٌّ منها تجاه الآخر، وأن يحيط كَلٌّ منها علماً بالحقوق الزوجية وآداب العلاقة التي ينبغي أن تحكم هذه الحياة الخاصة، حتى يتمّ تحصيل الحصانة اللازمة التي تحمي ببيان الأسرة من التصدّع فإهمال العبادات والطاعات يعود بالتعاسة والشقاء على الزوجين، إذ أن الحياة الكريمة مرتبطة بالتزام طرفي عقد النكاح بطاعة مولاه، ورضى مولاه عنه، وبقدر قربته تطمئن روحه، وتسعد نفسه بذلك.

- عدم معرفة أحد الزوجين بالضوابط الشرعية للطلاق.
- فعدم التزام أحد الزوجين بالآداب والضوابط الشرعية قبل وأثناء الطلاق غالباً ما يسبب مشكلات بين الزوجين قد تمتد إلى الأولاد والعائلة القريبة منها وتزرع بينهما الشك والريب والحقد والغل.
- عدم إتباع الشرع في توسيط حكمين في حال وجود خلافات بين الزوجين.
- فعدم تدخل ذوي القربى في إصلاح ذات البين استجابة للتوجيه الإسلامي والرباني بذلك، بل ترك كل من الزوجين يتصرف وفق الحالة المنفعلة التي يعيشانها قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة الطلاق وازدياد أسبابه<sup>(1)</sup>.
- إحساس كل من الزوجين بالكبرياء وعدم الاعتذار عن الخطأ.
- فالحياة الزوجية قائمة على المودة والرحمة وخلق التغافل وتكبر أحد طرفي الحياة الزوجية يجعلها عرضة للانفصال والفراق فالكبر من أسباب هضم الحقوق وجحودها<sup>(2)</sup>.
- اختلاف الطباع والظروف المعيشية لكل منهما.

---

(1) انظر: سكيك، وائل، 2007م، التحكيم في الشقاق بين الزوجين في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 44 وما بعدها.

(2) للاستزادة ينظر: بو دبابه، رابع، 2005م، ظاهرة الطلاق بين الأسباب والآثار، الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (85) ص (59-77).

الاختلاف التضاد بين الزوج والزوجة في بعض القدرات النفسية والعقلية (طريقة الحياة للزوجة أو الزوج) كالمزاج والطباع والانفعالات، والمشكلات الاقتصادية أو الفروق الاقتصادية بين الزوجين، ونظرة كل منهما للآخر وفق هذه الفوارق مما قد يؤدي إلى الخلاف وعدم التوافق وبالتالي الانفصال؛ لعدم التوافق وصعوبة الاستمرار في الحياة الزوجية<sup>(1)</sup>.

- علاقة الزوجة السلبية بأهل زوجها.
- فكلمها كانت علاقة الزوجة باهل زوجها سيئة فإنها تنعكس على حياتها الزوجية سلباً ومع كثرة الاختلافات واثارة المشكلات تصبح الحياة الزوجية لكلا طرفيها جحيماً لا يطاق وتنتهي في الأغلب إلى الطلاق.
- عدم التوافق بين الزوجين، ويشمل ذلك التوافق الفكري، وتوافق الشخصية والطباع والانسجام العاطفي والاجتماعي والتعليمي وفارق السن الكبير بينهما<sup>(2)</sup>.
- كثرة التلفظ بكلمة الطلاق دون مبرر.
- فكثير من الرجال يستهين بكلمة الطلاق ويطلقها لأسباب تافهة قد لا يكون للزوجة أية صلة بها، ويرتبط هذا في أغلب الحالات ببعض العادات الاجتماعية التي تتطلب انتباهاً حاداً حتى لا تذهب العديد من العلاقات الزوجية ضحيتها.
- غلاء المهور وتراكم الديون على الزوج في أول حياته.

---

(1) علياء الجندي، مشكلة الطلاق، (11-14) مرجع سابق. وصحيفة الشرق الأوسط السعودية الثلاثاء 6 صفر 1427 هـ

7 مارس 2006 العدد 9961 ص 27.

(2) عقلة، محمد، 2002م، نظام الأسرة في الإسلام، مكتبة الرسالة، عمان، الأردن، ط 3، 3/ 73. وانظر كذلك: صحاف، خلود، التوافق الأسري وعلاقته بالاستقرار الأسري لدى عينة من المتزوجين في مدينة مكة المكرمة ص 44. مرجع سابق.

يشكو كثير من الأسر من الديون المرتبطة بالزواج وذلك بشراء الحاجيات والسيارات الفخمة وشراء تذاكر السفر وما إلى ذلك من المواد الاستهلاكية التي تتطلب اللجوء إلى البنوك للحصول على قروض وعندما تكثر القروض تتفاقم المشكلات والخلافات بين الزوجين والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى الطلاق.

- تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية.

فالمشاكل التي تنشأ بين الزوجين قد تكون بسيطة وأحياناً تافهة، ولكن قد لا تكون كذلك من وجهة نظر الأهل فتتضخم الأمور إلى أن يصبح حلها صعب المنال. وقد يؤدي تدخل الأهل والأصدقاء إلى تعقيد درجة الخلاف بين الزوجين ومن ثم حدوث الطلاق وقد يكون تدخل هؤلاء بسبب إقامة الزوجين في منزل أهل الزوج.

- صراع الأدوار: ويقصد به التنافس بين الزوجين لأخذ كل منهما مكان الآخر، وإن كان من الزوجة أظهر وأوضح خصوصاً لدى كثير من الملتحقات بأعمال خارج المنزل<sup>(1)</sup>. حيث تسعى إلى أن تكون هي ربان الأسرة ويترتب على هذا حصول النزاعات المتكررة على كل صغيرة وكبيرة في أمور الحياة الزوجية بما يمهد الطريق لحصول التفكك في هذه الأسرة<sup>(2)</sup>.

- مقارنة الزوجة وحياتها بالأسرة الأوفر منها حظاً<sup>(1)</sup>.

---

(1) عمل المرأة ليس محظوراً ولا منهيّاً عنه وفق الضوابط الشرعية ولكن إهمال الحقوق الشرعية الزوجية وعدم الاهتمام بها هو المحذور وأحد أسباب ارتفاع حالات الطلاق في العالم الإسلامي وللاستزادة حول الموضوع ينظر: عبد الرحمن، نور الفضيلة، 2003م، عمل المرأة بين الفقه الإسلامي والقانون الماليزي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ص 53.

(2) لحظ الباحث من خلال عمله كمستشار أسري قانوني، منذ عام 2007م بمركز الاستشارات العائلية أن عدداً كبيراً من الزوجات ليس لديهن معرفة عن الحياة الزوجية، وعن الدور المطلوب منهن تجاه أزواجهن مما أدى إلى وقوعهن في الخلافات الزوجية.



## أسباب اجتماعية:

- عدم قدرة الزوجين على تحمل أعباء الحياة الجديدة نظراً لكثرة متطلباتها من قبل الزوجة أحياناً، أو لاستهتار الزوج وأنانيته<sup>(2)</sup>.
- عدم تدريب الزوجين على إدارة الأسرة الجديدة قبل الزواج.
- الظروف الأسرية التي عاشها الزوجان قبل الزواج، فطلاق الأبوين، وضياع الأسرة وتشتت أفرادها سبب رئيسي في انتقال المشكلة أحياناً إلى الأجيال الأخرى وبالتالي سهولة الوقوع في الشجار والشقاق الدائم وإصابة الأبناء بالفهر الاجتماعي والضعف النفسي.
- تناول المسكرات، وتعاطي المخدرات، لأحد الزوجين.
- خسارة سوق الأسهم السعودية في العام 2006م وما تبعها من مشكلات اقتصادية ومالية على مستوى الفرد والأسرة وارتفاع معدلات الطلاق بعدها بصورة مخيفة<sup>(3)</sup>.
- غياب دور الأسرة الفاعل في التوجيه والمتابعة وخصوصاً في الأشهر الأولى من الزواج، مع عدم استشعار الزوجين لمفهوم الأسرة وكيانها، مع الأخذ بالاعتبار عدم الواقعية في توقع المشاكل والعقبات عند الإقبال على هذه الحياة الجديدة بكل مفاهيمها، والدخول إليها برومانسية خيالية وعدم وجود الرغبة في تعلم فنون احتواء المشكلات الزوجية<sup>(4)</sup>.

(1) السيف، عبد الرحمن، 1433هـ، الطلاق في المجتمع السعودي، أشبيلية، الرياض، السعودية، ط1، ص131.

(2) رضا، مسعود، 1998م، العجز عن حقوق الزوجية المترتبة على عقد الزواج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ص168 وما بعدها.

(3) انظر: عبد العزيز، ماجدة، صحيفة الوطن، العدد (1994) بتاريخ 16/2/1427هـ.

(4) المسدي، ياسر، 1431هـ، فن التعامل بين الزوجين، دار المجتمع، جدة، السعودية، ط1 ص192 وما بعدها.

ومن الأسباب التي يراها الباحث وجيهة في الجانب الاجتماعي الزواج المبكر للطرفين دون أن يكون الطرفان مؤهلان نفسياً واجتماعياً، وحتى صحيحاً بشكل كاف لفهم الزواج وتقدير مسؤولياته، وبالتالي تحملها بجدارة<sup>(1)</sup>.

وقد أكد أخصائون تربويون أن هناك الكثير من المشاكل التي يعاني منها الأزواج الجدد كالرهاب وانفصام الشخصية والاكتئاب الشديد والتي تلعب دوراً مهماً في استمرارية الزواج من عدمه، خصوصاً وأن بعض الأمراض النفسية يصعب ملاحظتها ومعرفتها إلا بعد معايشرة طويلة وذلك أن أصحابها قد يتصرفون بصورة طبيعية وعادية جداً، مؤكدين على أن مثل هذه الحالات يمكن علاجها من خلال الطبيب النفسي- أو باستشارة المرشدين الاجتماعيين.

وقد أوضحت بعض الدراسات الصحفية أن تضمين فحص ما قبل الزواج للكشف عن الأمراض النفسية قد يحتاج إلى دراسات عميقة ومتعددة لأن بعض الأمراض النفسية قد يمكن علاجها بالزواج وهناك جهات معينة للمقدمين على الزواج ومن خلال ما تجريه من فحوصات يتم بناء عليه تحديد مدى فاعلية الزواج من عدمه وذلك بتوضيح الإيجابيات والسلبيات<sup>(2)</sup>.

---

(1) انظر: حقي، زينب، ابو سكينه، نادية، 2009م، العلاقات الأسرية بين النظرية والتطبيق، المملكة العربية السعودية، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ص 66 وما بعدها.

(2) صحيفة الرياض، الجمعة، 27 شوال 1430 هـ، 16، أكتوبر، 2009م، العدد 15089. وانظر: عبد الرحمن، محمد، و دسوقي، رواية، 1988م، التنبؤ بالتوافق الزوجي، بحوث المؤتمر (4) لعلم النفس في مصر، مركز التنمية البشرية والمعلومات، العدد من 25 - 27 يناير.

## عوامل أخرى خاصة بالمجتمع المكي:

المجتمع المكي كغيره من المجتمعات يعاني من هذه المشكلة، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال الاحصاءات الصادرة عن الجهات المهتمة والمختصة بهذا الشأن، وهو مؤشر يدل على أن ظاهرة بهذا الحجم تعد من الظواهر الاجتماعية السلبية، التي لم تكن موجودة في المجتمع المكي من قبل، وقد تنادى أهل العلم والفكر وأولو الأمر لدراسة هذه الظواهر السلبية في المجتمع، وبيان حجم هذه المشكلة، وضرورة الاهتمام بها، ومحاولة لفت النظر إليها باعتبارها من المشكلات الاجتماعية الإنسانية الخطيرة.

يلحظ الباحث من خلال دراسته إلى وجود عدة عوامل أخرى ساعدت على ارتفاع معدلات الطلاق في مدينة مكة المكرمة من أبرزها ما يلي:

- إهمال حقوق الزوجة من حيث مراعاة الظروف الخاصة التي تمر بها عند أوقات الدورة الشهرية، وعند الحمل و بعد الولادة، أو عند مرضها، أو غيابها للضرورة.
- كثرة تعدد الزوجات وعدم العدل بينهن.
- إن تعدد الزوجات بحد ذاته قد لا يكون سبباً للطلاق ولكن السبب الرئيس هو عدم العدل بينهن مما يثير الحقد والبغضاء، وليس فقط بين النساء ولكن أيضاً بين المرأة من التخلص من ذلك الشعور فإنها تفضل الطلاق على البقاء مع ذلك الزوج الذي ترى بأنه لا يعيرها اهتماماً كافياً ويفضل امرأة أخرى عليها.
- ضعف الوعي الأخلاقي عند المرأة.

لقد أصبح بالإمكان أن تفرض المرأة نفسها على الزوج وتتعرف عليه وذلك باللجوء إلى استخدام تكنولوجيا الاتصال، كالإنترنت، والهاتف النقال، والبريد الإلكتروني، إن

استخدام هذه الوسائل قد يؤدي إلى زرع الريب والشك بين الزوجين وبناء عليه يلجأ إلى الطلاق.

- كثرة خروج الزوجة إلى خارج المنزل وقضاء الأوقات في الاستراحات وكثرة سفر الزوج إلى الخارج دون حاجة.

طلب الإسلام من المرأة أن تلزم بيتها ما لم تكن هناك ضرورة للخروج، لكن لم يقصد بذلك التضييق عليها، ولا عدم الثقة بها، وإنما سعى إلى المحافظة عليها وعلى الرجل وصيانتها من الفتن. وخروج المرأة من بيتها يصرفها بلا شك عن رعاية زوجها وأولادها، وانصرافها عن رعاية زوجها يثير بينهما النزاع والشقاق الذي إذا استمر واستحكم أدى إلى الفراق، كما أن كثرة سفر الزوج للسياحة والنزهة ما يتسبب في ضياع الأولاد وفساد تربيتهم على حساب المتع والم لذات العابرة.

- غياب الرجل أو المرأة كثيراً عن بيتهم يضاعف من خطورة الخدم وغيرهم لأنهم يفتقدون الحارس الذي يأخذ على أيديهم أو يعاقبهم إذا انحرفوا. فتقصير الرجل في القيام بواجباته، وغيابه كثيراً عن بيته قد يكون وسيلة للزوجة في أن تتأثر لنفسها من تصرفات زوجها فتخرج كثيراً من بيتها وتختلط مع الجارات والقريبات في لقاءات قد تسهم في تدمير العلاقة الزوجية وزيادة حدة المشكلات الأسرية.

- الغيرة المفرطة وسوء الظن. فكلاهما مما يسببان حدوث الطلاق في الأسرة فهما أي الغيرة المفرطة وسوء الظن والشك لا يجتمعان مع المودة والرحمة والتي غالباً ما تبنى عليها البيوت المسلمة.

- اختلاف وجهات النظر خاصة فيما يتعلق بإدارة شؤون الأسرة وتربية الأطفال<sup>(1)</sup>.  
وغالباً ما يحدث ذلك إذا كان المستوى التعليمي متقارباً أو كانت المثالية حاضرة في أذهان الوالدين دون الأخذ في الاعتبار امكانية تطبيق ما يهدفان إليه جميعاً.
- غياب الدور التوجيهي للآباء والأمهات مع التأثير السيئ لوسائل الإعلام، والبعث الإعلامي يشمل كل وسائل الاتصال المعاصرة من صحافة وإذاعة وتلفزيون وأقمار صناعية وفضائيات وشبكة الانترنت. . . إلخ، وأخطر هذه الوسائل الغزو الفضائي الذي يمثله ذلك الكم الهائل من القنوات الفضائية وشبكة الانترنت، فهي وسيلة جديدة وسريعة لاخترق حدودنا وهويتنا وضمائرنا، إنها تسعى لاقتلاع القيم الإسلامية من جذورها، وإحلال القيم الغربية مكانها<sup>(2)</sup>.
- عدم القيام بالالتزامات الأسرية.  
إن عدم فهم الزوج لدرجة القوامه يجعله يقصر في واجباته نحو زوجته وأولاده، وقد يعتقد بمقتضى هذه القوامه أن له الحرية المطلقة في فعل ما يشاء دون مراجعة أحد له، وهذا السلوك من الزوج ينعكس على الأسرة بالاضطراب وفتور العلاقة الزوجية، وقد يصل الأمر إلى الشك الذي يدمر هذه العلاقة.

(1) للاستزادة ينظر: اليوسف، عبد الله عبد العزيز وآخرون، 1420 هـ، العنف الأسري دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية.

(2) للاستزادة حول أثر الإعلام في ازدياد حالات الطلاق في المجتمع المسلم انظر: عثمان، أبو زيد، 1431 هـ وسائل الإعلام والعنف الأسري، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط1، ص21. خدمة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) سلاح ذو حدين فبالرغم من منافعها الكثيرة قد تكون مصدراً لشر عظيم لمن أساء استخدامها، فالاستخدام السيئ للأزواج والزوجات لهذه المواقع قلل من فرص التفاعل والنمو الاجتماعي والانفعالي والصحي بين الزوجين مما تسبب في النزاع الأسري الذي أدى للطلاق. الباحث.

- اختلاف البيئة الثقافية وعدم التكافؤ بشكل عام، فزواج بعض أهل البادية من أهل الحضر والعكس كذلك ينشأ عنه في الغالب خلافات أسرية قد تنتهي بالطلاق في بعض الأحيان.

من الثابت أن الشريعة الإسلامية حداً لفارق السكن والانتفاء بين الزوجين فالمسلمون بعضهم لبعض أكفاء فهم يقدرون القيم الأخلاقية ويراعون المعاني النفسية ويعترفون بالعواطف الطبيعية ويؤمنون بالدوافع الفطرية للزواج، لذلك تركت الشريعة مثل هذا الأمر لأبنائها يقدرون الظروف الملائمة والغايات المناسبة من كون الزواج سبباً لسكن النفس واطمئنانها وقيامها بواجباتها، والبيئة عامل قوي في قوة التأثير، وبالتالي تتفاوت التصرفات في السلوكيات، والأخلاقيات والمعاملات.

ونظراً لتغير عادات الناس بين سكنى البادية وسكنى الحاضرة تبعاً لاختلاف بيئاتهم، واختلاف النظرة إلى متطلبات الحياة بين فئة وأخرى فإن بعض نماذج زيجات البادية من الحاضرة والعكس قد شهدت عدم استقرار وانتهت بها الحال إلى الطلاق لاختلاف الأفكار وتعارض بعض العادات بين منطقة وأخرى<sup>(1)</sup>.

وبالتالي فإن مراعاة هذا العامل وتبينه من أهم الأسباب التي تخفض نسبة الطلاق وتحد من وقوعه في مثل هذه الحالات.

- اختلاف الطباع وعدم التعود على تقبل الآخر المختلف في مزاجه وعاداته الشخصية.

---

(1) انظر: العنزي، فرحان، 1430هـ، دور أساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديموغرافية في تحقيق مستوى التوافق الزوجي لدى عينة من المجتمع السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة، ص

من المقطوع به أن البيئات تختلف من بلد إلى بلد، بل قد تختلف في البلد الواحد من جهة إلى جهة أخرى، والبيئة هي مجموعة العناصر التي تؤثر في الإنسان، ويؤثر فيها<sup>(1)</sup>، والبيئة ينظر إليها من جهة الدين والخلق، والاقتصاد والتعليم، والثقافة، إلى غير ذلك، فمن يعيش في الأرياف تختلف طباعه عمن يعيش في المدينة، بفعل المؤثرات، ومن ينتمي إلى جنسية دولة تجده مختلف في طباعه وعاداته عمن ينتمي إلى جنسية دولة أخرى، فترى التفاوت في السلوكيات والأخلاقيات والمعاملات<sup>(2)</sup>.

فالبيئة إذن عامل قوي في قوة التأثير، حيث تجعل منه نسيجاً مختلفاً في الطباع والتعامل، وبالتالي فإن الأبناء في الأسرة الواحدة يحملون ويكتسبون من طباعها وأخلاقها الكثير، واختلاف الطباع والصفات بين الزوجين تؤدي إلى عدم التفاهم ما تكثر معها المشكلات التي تنتهي غالباً إلى الطلاق والمجتمع المكسي بعض حالاته مثال لهذا الاختلاف.

● سوء الاختيار المبني على الاستعجال في إتمام عقد النكاح دون تمهل وتروي.

فقد خلق الله البشر على صور مختلفة وفطرحهم على أخلاق متباينة وميول متغايرة وعقول متميزة، كما جعلهم أجناساً وأنواعاً بعضها متجانسة مؤتلفة، وبعضها متباينة متنافرة ولا يعرف الائتلاف والاختلاف إلا بالتحري والتعارف ولما كان عقد الزواج في الإسلام عقداً أبدياً يدوم بدوام الحياة أوجب على كل من الزوجين قبل عقد الزواج حسن الاختيار، والتعرف على ما عليه الآخر من صفات، وهذا من أهم الأسس الصالحة التي تبنى الحياة الزوجية وتقوي الارتباط بين الزوجين.

---

(1) البيئة بمفهومها العام هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه. هذا المجال قد يتسع ليشمل

منطقة كبيرة جداً وقد تضيق دائرته ليشمل منطقة صغيرة جداً لا تتعدى رقعة البيت الذي يسكن فيه، للاستزادة ينظر:

السليمان، محمد، 2007م، البيئة وأثرها في سلوك الإنسان، دار كنز المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ص 132.

(2) للاستزادة حول البيئة ينظر: عبد الحميد، أحمد، 2003م، الأسرة والبيئة، المركز الفلسطيني للدراسات والإعلام، غزة،

فلسطين، الطبعة الأولى، (ص 22 وما بعدها).

- اختلاف كل من الزوجين لمفهوم الزواج أو النظرة إليه على أنه لتحقيق رغبة جنسية أو مصلحة مادية وليس أنه سكن ومودة ورحمة، خاصة مع وجود فارق كبير في السن بين الزوجين.
- القسوة والتسلط والعصبية الزائدة وغيرها من الأخلاق والطباع الصعبة والتي يستحيل على أحد الشريكين التكيف معها أو تقبلها.
- الأسباب الجنسية، ويكفي أن أذكر الفضائيات والانترنت التي انعكس تأثيرها السلبي على الرجال والنساء على حد سواء<sup>(1)</sup>.
- كثرة مطالب الزوجة المالية سواء كان ذلك تلبية لرغباتها الشخصية أو استجابة لتطلعات أسرتها والضغوط التي يفرضها المجتمع من حولها للإنفاق بشكل معين؛ بحيث تكون هذه المطالبات المالية فوق طاقة الرجل.
- سلوك الزوج الإنفاقي فبخل الرجل وتقتيره على زوجته وأطفاله رغم سعة حاله وميسرته يفجر المشكلات بينهما وتبدأ الزوجة في اتهامه بالتقصير في القيام بمسؤولياته وواجباته الأسرية.
- الطلاق العاطفي بين الزوجين عندما يكتشف أحد الزوجين أن الحياة الزوجية لا تلبى له مطالبه وتشبع رغباته.
- لا شك أن الزواج وتكوين أسرة يعتبر هدفاً لكل فرد سوي في أي مجتمع على وجه الأرض ومع تعدد الأهداف الخاصة من الزواج إلا أن هناك ثلاثة أهداف رئيسة للزواج هي:

(1) الإحصان في الإسلام إرواء الغريزة الجنسية .

(1) للاستزادة ينظر: عبد المحمود، عباس، والبشري، محمد، 1426هـ، العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط1، ص 129 وفيها ذكر لأهم أسباب جرائم العنف الأسري ومنها الفضائيات، وضعف التمسك بالأخلاق الإسلامية. فليراجع.



(2) التكاثر أو حصول الذرية.

(3) الاستقرار النفسي، ولا شك أيضاً أن عدم توفر أحد هذه العناصر يؤثر سلباً في استمرار الحياة الزوجية لترابطها الوثيق مع بعضها البعض، غير أن أكثر مشكلات الزوجية التي تهدد أركان الحياة الزوجية تنبع من تأثير هذه المشكلات تنبع من تأثير هذه المشكلات على الاستقرار النفسي- لأحد الزوجين أو كليهما وهو ما يسمى بالطلاق العاطفي والذي هو بداية حدوث الافتراق الجسدي قبل الفراق النظامي المعبر عنه بالطلاق البائن<sup>(1)</sup>.

- التصرفات المالية لأحد الزوجين أو كليهما تلعب دوراً لا يستهان به في حياة الأزواج ومسيرة الأسرة وبقائها.
  - انتشار الأمراض العصرية كمرض السكري وأمراض ضغط الدم وما تتركه من آثار نفسية، وصحية، واجتماعية<sup>(2)</sup>.
  - انعدام الثقة بين الزوجين، وتغليب سوء الظن على التصرفات وردود الأفعال<sup>(3)</sup>.
- وجود المرأة في العمل يجعل بعض الرجال في تخوف دائم وشك وحذر إن من الغيورين، وخاصة في هذا الزمان الذي استمرراً الناس فيه عمل المرأة في شتى مجالات العمل، ولو مع الرجال.

---

(1) للاستزادة ينظر: مجموعة من المختصين، 2006م، دليل الإرشاد النفسي- الإرشاد بالمقابلة، مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2/ 49.

(2) بلغت نسبة الإصابة بمرض السكري - على سبيل المثال - في المملكة العربية السعودية 38٪ من عدد السكان الإجمالي، انظر: موقع صحيفة الرياض السعودية، 1021086 <http://www.alriyadh.com>.

(3) هذه أهم الأسباب من وجهة نظري خلال عملي كمستشار أسري في مركز وفاقنا للاستشارات الأسرية بمكة. وفي الفصل السابع: الدارسة الميدانية مزيد توضيح وبيان، فلتراجع.

وبالتأكيد سيدفع ذلك الرجل إلى التحري والمراقبة والشك، وستكبر المشكلة وتتفاقم إذا علمت الزوجة بذلك بما يؤدي إلى انعدام الثقة وتبادل الاتهام فسيستحکم النزاع الذي قد يؤدي إلى الفراق، إن لم تترك المرأة العمل تحت ضغط من زوجها، فتكون بين بقاءها في عملها أو بين خيار انفصالها عن زوجها بدعوى حفاظها على مستقبلها المهني والأمان الوظيفي ما قد يجلب المتاعب لها ولأسرتها ويؤدي بها في النهاية إلى الانهيار والطلاق<sup>(1)</sup>.

ويرى الباحث أن انتشار ظاهرة زواج المسيار والذي برز أخيراً في المجتمع السعودي عامة والمجتمع المكّي على وجه الخصوص وأخذ هذا النمط من الزواج مجموعة من المسميات مثل زواج الفرند، أو الويكند أو الزواج السياحي من الخارج<sup>(2)</sup>، وغيرها من المسميات التي تشير إلى نمط واحد من الزواج يتميز بالعوامل الآتية: -

1) عدم التزام الزوج بأوقات محددة أو المبيت أو خلافه.

2) السرية التامة.

3) أحياناً عدم الرغبة في إنجاب الأطفال على الأقل في السنوات الأولى من الزواج.

---

(1) للاستزادة ينظر: العليان، فاطمة، 2005 م، الطلاق، أسبابه، آثاره، علاجه، دراسة موضوعية لظاهرة الطلاق في المجتمع

الخليجي والعربي، دار العليان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ص 86 وما بعدها.

(2) مصطلح الزواج السياحي هو: أن يعتمد أحد السائحين والزوار لدولة ما إلى الزواج من فتاة من هذه الدولة وتكون النية

مبيتة في الطلاق بعد قضاء إجازته والتي غالباً ما تكون في الإجازة الصيفية وهذه الصورة أشهر الصور، بل هي أعم

وأغلب الحالات التي تحصل ويقصدها الناس، فهي المقصودة عند إطلاق مسمى الزواج السياحي في الغالب. وقد

يسميه البعض (زواج المصيف، زواج المسفار، على وزن زواج المسيار وهو موجود ومنتشر بنسب متفاوتة في دول

أخرى كإندونيسيا، وسوريا، ومصر، واليمن، وإندونيسيا وغيرها من الدول الإسلامية الفقيرة وتأثيره على المجتمع

السعودي والمكّي على وجه الخصوص من ناحية تعود الزوج على هذه النوع من الزواج ودخوله في مشكلات أسرية

تنتهي غالباً بالطلاق. وقد تأسست جمعية خيرية سعودية لرعاية أبناء الأسر السعودية في الخارج ولها ميزانية ومكاتب في

بعض هذه الدول الإسلامية خاصة لمن تركهم أبائهم دون نفقة أو سكنى. انظر: الحجيلان، عبد العزيز، 2009 م،

الزواج السياحي، دراسة فقهية اجتماعية تطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 46 وما بعدها.

4) غالباً ما يقدم عليه المتزوجون.

5) عدم الالتزام أحياناً الإنفاق على الزوجة أو تأمين سكن خاص.

وأعتقد أن انتشار زواج المسيار يمكن أن يعزى لمجموعة من العوامل بعضها متعلق بالنساء وبعضها متعلق بالرجال وبعضها الآخر متعلق بالمجتمع، وسنستعرض هذه العوامل بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

### أسباب نشأة وظهور زواج المسيار:

أولاً: أسباب تتعلق بالنساء ومنها:

1- العنوسة أصبحت العنوسة ظاهرة اجتماعية مؤرقة أفرزتها الحياة المعاصرة، وهي تكبر وتتسع وتفرض نفسها على المجتمع كأمر واقع وخطير<sup>(1)</sup>. وفي اعتقادي أنها من أهم الاسباب التي أدت إلى وجود زواج المسيار وانتشاره، فوجود عدد كبير من الفتيات الاتي بلغن سن الزواج ولم يتزوجن بعد، يعد سبباً رئيساً لانتشار هذه الظاهرة وقد ظهرت احصاءات كبيرة حول عدد العوانس في المجتمع. وفي استطلاع للرأي أجرته مجلة الأسرة السعودية وشمل (363) فتاة من المملكة العربية السعودية رأت (46، 62) من الفتيات أن سبب ظهور زواج المسيار هو عنوسة المرأة، أو طلاقها أو حاجتها إلى الأطفال، فعندما تبقى المرأة من دون زواج، وتقل فرصتها في الزواج تضطر المرأة أو وليها إلى تقديم تنازلات من أجل الحصول على زوج بشروط ومواصفات أقل مما كانت تطلبه من السابق لأنها تشعر بأن الوقت قد تداركها وأن قطار الزواج قد فاتها وأن

---

(1) هذه أهم الأسباب من وجهة نظري خلال عملي كمستشار أسري في مركز وفاقنا للاستشارات الأسرية بمكة. وفي الفصل السابع: الدارسة الميدانية مزيد توضيح وبيان، فلتراجع.

حاجاتها إلى هذه العلاقة التي تشبع رغباتها وتحقق حلم الأمومة تحصل بزواج وإن كان ناقص الشروط<sup>(1)</sup>.

2- رفض كثير من النساء لفكرة التعدد: كثير من النساء لا يقبلن التعدد، مع تسليمهن بأن هذا هو شرع الله عز وجل إلا أن الغيرة الطبيعية لدى المرأة تجعلها لا تقبل به واقعاً عملياً، وهذا الرفض أدى إلى زيادة نسبة العنوسة، إذ أن المرأة لا تقبل بزواج له زوجة أولى، حتى إذا تقدم بها العمر ولم تحصل على زوج اضطرت إلى تقديم تنازلات من أجل الزواج كما في زواج المسيار.

وقد أدى هذا الرفض إلى لجوء الرجال إلى الزواج عن طريق المسيار بدافع الحرص على عدم علم الزوجة الأولى، وكذلك الخوف على كيان أسرته من الاهتزاز، بعدم المبيت، وعدم السكن، والسرية مما يجعل من الصعب على زوجته الأولى أن تعرف به.

3- بعض الظروف الخاصة بالمرأة: ربما لا يوجد عائل لوالدي الفتاة إلا هي، أو يكون عندها بعض الإعاقة التي تمنعها من تحمل مسؤولية البيت، ويرغب والديها تزويج ابنتهم دون أن يكلفوا الزوج شيئاً أو أن تكون المرأة مستقلة، أو مكتفية مادياً وتعيش في ظرف خاص مثل كونها أرملة وأم لأطفال، أو أنها لا تحظى بالقدر الكافي من الجمال.

---

(1) انظر: حماد، سهيلة، 2010م، زواج المسيار، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط 1، ص 32 وما بعدها.

## ثانياً: أسباب تتعلق بالرجال:

1- رغبة بعض الرجال في المتعة: يرغب بعض الرجال في التعدد من أجل المتعة التي ربما لا يجدها مع زوجته الأولى، بسبب كبر سنهما مثلاً أو انشغالها مع أولادها ونحو ذلك، وهذا حق مشروع ولكن خوفهم من علم زوجاتهم، وحرصهم على شعورهن، وعلى كيان الأسرة أدى إلى ظهور هذا النوع من الزواج، فيتم الحصول على المتعة، وإعفاف النفس من دون المبيت، أو التغيب طويلاً عن مسكنه الأول..

2- عدم رغبة بعض الرجال في تحمل المزيد من الأعباء: هروب بعض الرجال من تبعات الزواج العادي وواجباته، فبعضهم ليس لديه الاستعداد أو القدرة على تحمل المزيد من الأعباء الإضافية في حياته الأسرية خصوصاً في العصر الحاضر والتكلفة الباهظة في الزيجات، مع رغبته في زوجة من أجل المتعة والإعفاف، وقابلت رغبته هذه رغبة كثير من المطلقات والأرامل والعوانس في الزواج، فأدى ذلك إلى ظهور هذا النوع من الزواج.

3- عدم استقرار الرجل بسبب العمل: قد يكون عمل الرجل غير مستقر، فهو يتردد على بعض المدن، أو البلدان في عمل رسمي، أو تجاري، ويحتاج أثناء وجوده في هذا البلد إلى امرأة تحصنه، مع عدم استعداده لتحمل مسؤولية الزواج كاملة فيلجأ إلى زواج المسيار؛ لأنه لن يستقر معها، ولن يأتيها إلا أثناء وجوده في هذا البلد، أو تلك المدينة وليس مستعداً لنقلها إلى بلده أو مدينته<sup>(1)</sup>.

---

(1) عرف هذا النوع من الزيجات باسم زواج التجار وكان موجوداً إلى عهد قريب في المنطقة العربية وزواج المسيار ما هو إلا صورة منه وكذلك ذكر بعض صوره الفقهاء المتأخرون من أمثال ابن قدامة رحمه الله في كتابه المغني (7/ 450-451)، حيث عرض حالة رجل تزوج امرأة وشرط عليها أن يبيت عندها في كل جمعة ليلة، وآخر تزوج امرأة وشرط عليها أن تنفق عليه كل شهر خمسة أو عشرة دراهم، وآخر يتزوجها على أن يجعل لها في الشهر أياماً معلومة. وعلى هذا يتضح أن الزواج وإن كان حديثاً في الاسم إلا أنه قديم بالفعل فإن له صوراً قد تكون مشابهة في الزمن الماضي.

### ثالثاً: أسباب تتعلق بالمجتمع:

1- غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج: يرغب بعض الرجال في الارتباط بزوجة تعفه، ويسكن إليها، سواء كانت الأولى أو الثانية، ولكن هناك عقبة في الطريق ألا وهي: مغالاة الأسر في المهور، وإلزام الزوج بتكاليف باهظة قد تفوق قدرته المالية، وقابل ذلك وجود عدد كبير من المطلقات والأرامل اللاتي قد يمتلكن المال ويرغبن في الزواج من زوج كفء وصالح، وعدد كبير من العوانس الاتي يرغب أولياؤهن في تزويجهن في الإعفاف والولد، حتى ولو أنفقوا عليهن، فأدى ذلك إلى ظهور هذا النوع من الزواج رغبة في تخطي أعباء الزواج العادي.

2- نظرة المجتمع بشيء من الازدراء للرجل الذي يرغب في التعدد: فيتهمه المجتمع بأنه شهواني ولا هم له إلا النساء، وقد يكون هذا الرجل بحاجة فعلية إلى امرأة تعفه لظروف خاصة قد تكون عند زوجته، مما يدفعه للبحث عن زواج فيه ستر وبعد عن أعين المجتمع، فكانت هذه الصورة. وهذه النظرة للتعدد غير صحيحة وتحتاج إلى تصحيح فإن التعدد أباحه وفعله النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون من بعده<sup>(1)</sup>.

---

(1) المسلسلات العربية رسخت فكرة قوية لدى كثير من النساء أن الرجل عندما يريد أن يعدد فهذا معناه أنه خائن، وكثيراً ما نسمع عن نساء طلبن الطلاق بمجرد أن سمعن أن أزواجهن أعدن الزواج مرة ثانية في السر، وطبيعي أن يكون في السر ما دام أنه ممنوع عليه أن يتزوج حتى لو وجد لديه مبرر شرعي لذلك. وكذلك ترويح فكرة أن التعدد يهدم البيوت، ويشرد الأسرة، وهذا لوحده تشويه لما جاء به الإسلام فيما يخص التعدد الذي يعتبر مشروطاً بحكمه القيود. الباحث.

## المبحث الثالث

### الفتيا في الطلاق في المملكة العربية السعودية

#### التمهيد:

ستحدث من خلال هذا المبحث عن واقع الفتيا في المملكة العربية السعودية ودور القضاء في التعامل مع القضايا الزوجية لما لها من أثر واضح في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية ومدينة مكة المكرمة على وجه الخصوص وذلك فيما يلي:

#### علاقة الفتيا بالطلاق في المملكة العربية السعودية:

إثبات الطلاق في المحاكم، ولدى عدد كبير من القضاة: يأتي مُطابقاً لما يُدلي به المطلق نفسه؛ دون تعرُّضٍ لسلامة ما يقوله من الناحية الشرعية. وسبب ذلك أمران:

الأول: عدم الجراءة على التعرُّض للفتوى في مسائل الطلاق.

الثاني: عدم المستند النظامي المخوّل للقاضي تعديل ما يطلبُ المطلق، أو تقييده.

ومن هنا منشأ المشكلة وحدوث التعارض بين حكم القاضي، وفتيا المفتي فغالباً ما يلجأ الناس إلى اللجنة الدائمة للإفتاء لمحاولة إرجاع زوجته بعد ندمه لإعادة النظر في الحكم الشرعي في طلاقه خاصة إذا كان طلاقاً بدعياً<sup>(1)</sup>.

---

(1) الخلاف في المسألة غير خاف؛ فالجمهور يقولون: بوقوع الطلاق؛ فإن كان بدعياً وقع مع الإثم، ولا إثم؛ إن وقع موافقاً للمشروع. وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول: بوقوع الطلاق السُّني؛ دون البدعي، والحجة لكلا المذهبين مُقررة في مظانها من كتب العلم. والدعوة في هذه الوقفة: إلى جهات الاختصاص عن القضاء الشرعي - وفقهم الله - بالتعميم على المحاكم: بعدم توثيق الطلاق البدعي؛ أي كان نوعه؛ اختياراً لقول شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمه الله عليها - وإلزاماً بالعمل به في هذه المسألة المتكررة: ليتحقق من ذلك أمور كثيرة؛ منها: أولاً/ تعويد الناس اتباع السنن بإلجائهم إليها، ومنعهم من التلاعب بكتاب الله. ثانياً/ توفير الجهد على المطلق عند طرود الرغبة منه في الرجعة بزوجه. ثالثاً/ تخفيف العبء عن دار الإفتاء؛ ليتفرغ المفتون لما ينفع الناس. رابعاً/ توحيد الإجراءات في المحاكم؛ باختيار ما فيه تيسير على العامة.

## المطلب الأول: مكانة الفتوى وأهميتها

الفتوى هي: ((تبيين الأحكام الشرعية عن دليل لمن سأل عنها))<sup>(1)</sup>. أي بيان الحكم الشرعي عند السؤال عند السؤال عنه من خلال النظر في الأدلة المعتبرة.

فالإفتاء منصب كبير، وعمل خطير، يتولى صاحبه تعليم الناس أحكام دينهم، وتوضيح طريق الشرع لهم، وبيان الحلال والحرام، والجائز والممنوع، ويقوم مقام النبي صلى الله عليه وسلم في وراثته لعلم الشريعة، وتبليغها للناس.

فلا يقوم به إلا العلماء الصادقون إذ "التبليغ عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ، والصدق فيه؛ فلذا لا يصلح إلا لمن اتصف بالعلم والصدق؛ ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضي السيرة، عدلاً في أقواله وأفعاله، متشابه السر والعلانية في مدخله ومخرجه وأحواله، وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا يُنكر فضله ولا يُجهل قدره، وهو من أعلى المراتب السنيّات فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات؛ فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يُعدّ له عدته، وأن يتأهب له أهبته، وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدق به، فإن الله ناصره وهاديه، وكيف وهو المنصب الذي تولاه بنفسه فقال تعالى: (( وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ))<sup>(2)</sup>.

وكفى بما تولاه الله تعالى بنفسه شرفاً وجلالاً، وليعلم المفتي عمّن ينوب في فتواه، وليوقن أنه مسؤول غداً، وموقوف بين يدي الله<sup>(3)</sup>.

فلا شك إذن أن الفتوى من الأمور الجليلة الخطيرة التي لها شأن عظيم في الشريعة الإسلامية ولذا تورّع كثير من السلف عن الإفتاء، وتدافعوا الفتوى بينهم، كلٌ يودّ أن يكفيه

(1) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، ط 1، 20/32.

(2) سورة النساء، الآية: 121.

(3) انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، 1422هـ، إعلام الموقعين، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط 1، (1/27).



أخوه مؤنتها ويقوم بواجبها، فهي من فروض الكفايات التي إذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين.

وما يدل على مكانة الفتيا في الطلاق ودورها في حفظ الحقوق وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية وأهمية الحكمة في التعاطي مع المسائل الشرعية خاصة ما يتعلق بالحياة الأسرية العامة ما حصل لملك التتار (خدا بنده) الذي خلف أخاه قازان، وكانا يُظهران الإسلام والسنة، فقد قيل إنه غضب يوماً من زوجته فطلقها ثلاثاً ثم أراد أن يردها إلى عصمته، فقال له فقهاء أهل السنة إنه لا سبيل إلى ذلك حتى تنكح زوجاً غيره، وصعب عليه ذلك فأشار عليه رجال حاشيته من الشيعة بأن يدعو ابن المطهر الحليّ الشيعي، فلما حضر أفتاه ابن المطهر بأن الطلاق لم يقع وأن له أن يعاشر زوجته، فسّر خدا بنده وانتقل لمذهب التشيع، وكتب إلى عماله في الأمصار بذلك<sup>(1)</sup>.

واليوم نرى أن واقع الفتيا في مسائل الطلاق في المملكة العربية السعودية يحتاج إلى إعادة نظر خاصة مع ظهور كثير من المشكلات الحادثة والنوازل الفقهية الملحة والتي تتجدد يوماً فيوم، وحاجة النظام القضائي الخاص بالأحوال الشخصية إلى مراجعة شاملة وهو ما تقوم به الآن وزارة العدل السعودية من استحداث محاكم خاصة بالأحوال الشخصية<sup>(2)</sup> ومكاتب للصلح والتوفيق الأسري.

---

(1) الذهبي، محمد بن أحمد، 1995م، المنتقى من منهاج الاعتدال، هامش لمحّب الدين الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص20، وقال أيضاً: «هي الخطوة الأولى في التشيع الرسمي للدولة في خراسان وإيران» اهـ. فهذا الطلاق لا يقع عند ابن حزم، وجهور الإمامية الشيعة، وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، شاكر، أحمد محمد، نظام الطلاق في الإسلام، ص65، مرجع سابق، وقد عدد سليمان العمير في كتابه (تسمية المفتين) واحدة عدداً كبيراً من العلماء كابن كثير، وابن رجب، والمرداوي، وصديق خان الفنوجي، ومن المعاصرين الشيخ أحمد شاكر وابن باز والشيخ ابن عثيمين رحمهم الله وغيرهم. مرجع سابق

(2) ينظر: مجلة العدلية، الصادرة عن وزارة العدل السعودية العدد الثالث، محرم 1430 هـ يناير 2009م، ص77، وقد صدر القرار بإنشاء 3 محاكم أسرية في كل من محافظة جدة، والرياض، والدمام، كبداية للتنظييات القضائية والتي تقضي

## المطلب الثاني: الفروق بين الفتوى والحكم القضائي

الإفتاء والقضاء مهمتان جليلتان عظيمنتان لا غنى للمجتمع الإسلامي عنهما فبالأولى يحصل تعلم الدين وفقهه كما بها تُعرف الأحكام الشرعية فيما يقع للمكلفين (المستفتين) وفي ما يجتهد من النوازل بالنسبة للأمة وبالثانية يفصل في المنازعات ويُحسم في الخصومات وتحفظ حقوق المظلومين من عبث الظالمين غير أنه بين الإفتاء والقضاء فوارق أساسية ينبغي تمييزها اتقاء للخلط الذي وقع فيه بعض الناس.

ونظراً لأن سلطة المفتي العام ومكانته في المملكة العربية السعودية هي أعلى من سلطة القاضي وفق المعمول به حتى الآن لأن المفتي أعلم من حيث الأدلة، وأكثر اطلاعاً فيما يظهر، لذا سأبين شيئاً من الفروق بين المفتي والقاضي<sup>(1)</sup>.

سبق معنا تعريف الفتوى وأنها بيان للحكم الشرعي على سبيل التوضيح والبيان لا الإلزام.

ذلك أن القضاء هو: ((تبيين الحكم الشرعي والإلزام به وفصل الخصومات))<sup>(2)</sup>.

فالقضاء شبيه بالفتوى من حيث أن كلاهما إخبار عن حكم الشارع في واقعة من الوقائع، كما يشتركان في أنهما مبنيان على أعمال النظر في الصور الجزئية، وإدراك ما اشتملت عليه من أوصاف، وتمييز ما يجب اعتباره من هذه الأوصاف وما لا يجب، وربط الحكم الشرعي بالمعتبر منها، وهذا يعني أن الأصل في القاضي والمفتي أن يكون مجتهداً.

---

بتخصيص محاكم بحسب القضايا، واعتداد القضاة المتخصصين المؤهلين للفصل فيها انظر: مجلة العدل، وزارة العدل

السعودية، الرياض، العدد 46، ربيع الآخر، 1431 هـ ص 336.

(1) انظر، ابن القيم، إعلام الموقعين (1/50). مرجع سابق.

(2) البهوتي، منصور، 1381 هـ شرح منتهى الإرادات، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط 1، 3/459.

وتشترك الفتوى مع القضاء في الوجوه التالية:

1. أن كلا منهما إخبار عن حكم الله تعالى.
2. أن كلا منهما لا بد فيه من توفر شرط الاجتهاد.
3. أن كلا منهما يلزم المكلف من حيث الجملة<sup>(1)</sup>

### الفروق بين الفتوى والحكم القضائي:

لما كان القضاء والإفتاء من النظم المرتبطة بالمجتمع الإسلامي ارتباطاً وثيقاً، باعتبار أن كلاهما منها يتناول ترسيخ العدالة بين أفراد ذلك المجتمع بتطبيق الأحكام الشرعية على الوقائع المختلفة، ولما كان كلا النظامين معني بإظهار حكم الله في الواقعة المعروضة عليه، كان لزاماً علينا أن نتعرض للفتوى من جوانبها المختلفة؛ لنرى مدى الفروق بينها وبين الحكم القضاء ومن أبرزها:

- 1- أن الفتوى إخبار عن الحكم الشرعي، ولا إلزام فيها للمستفتي أو غيره، بل له أن يأخذ بها، وله أن يتركها ويأخذ بفتوى مفت آخر، أما القضاء فهو إخبار معناه الإنشاء للحكم والإلزام به.
- 2- أن المفتي يفتي بالديانة على باطن الأمر ويدين المستفتي والقاضي يقضي على الظاهر.
- 3- الفتوى أعم من القضاء؛ إذ أن العبادات كلها لا يدخلها القضاء البتة، بل تدخلها الفتيا فقط، وهي تعم المسائل الدنيوية والأخروية بخلاف القضاء فهو يختص بالمسائل الدنيوية فقط.

---

(1) انظر: القرافي، شهاب الدين أحمد، الفروق بدون طبعة وبدون تاريخ، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 4/ 48-54 وابن القيم، إعلام الموقعين: 1/ 36-38، 4/ 220-221 مرجع سابق، المالكي، محمد، وتهذيب الفروق، 2010م، وزارة الأوقاف السعودية، الرياض: 4/ 89-97.

4- أن الفتوى تصح ممن لا يصح منه القضاء، مثل العبد والمرأة، فإن هؤلاء تصح منهم الفتوى ولا يصح منهم القضاء<sup>(1)</sup>.

ومنها أن القضاء لا يكون إلا بلفظ منطوق، وتكون الفتيا بالكتابة والفعل والإشارة<sup>(2)</sup>. وعلى ذلك يُمكن القول: "إنَّ الفارق الأوَّل والأساسي بين الفتوى والحكم هو عنصر الإلزام، فكما رأينا من التعريف السابق أنَّه وإن كان كل منهما يَعتمد الأدلة الشرعية لاستنباط الحكم الشرعي المسؤول عنه، فإنَّ المفتي مُحبر عن الحكم للمستفتي، والقاضي مُلزم بالحكم، وله حقُّ الحبس والتعزير عند عدم الامتثال، كما أنَّ له إقامة الحدود والقصاص.

---

(1) ابن القيم، إعلام الموقعين، 1/48-49. مرجع سابق.

(2) انظر البهوتي، منصور، 1427هـ، المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، كنوز أشبيلية، الرياض، ط1، 2/773.

### المطلب الثالث: فتاوى الطلاق الرسمية في المملكة العربية السعودية

المفتي مخبر عن الحكم للمستفتي، والقاضي ملزم بالحكم وله حق التعزير والحبس عند عدم الامتثال كما مر بنا، وسأبين في عدة نقاط واقع فتاوى الطلاق عبر مكتب المفتي العام من خلال ما يلي:

#### أولاً: آلية الفتيا في حالات الطلاق:

جرت العادة في المحاكم الشرعية، وعبر مكاتب الدعوة التابعة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء في مناطق المملكة وأرجاءها على إحالة حالات الطلاق والاستفتاءات في السابق إلى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - عندما كان مفتياً عاماً للمملكة، واستمر العمل على ذلك حتى عُين سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتياً عاماً للمملكة من بعده، وما زال العمل مستمراً على ذلك حتى تاريخه، يكتب المستفتي عن طلاقه سؤاله ويرسل عبر مكاتب الدعوة إلى سماحة المفتي ليرى رأيه في المسألة ويحكم بما يراه مؤيداً بالدليل<sup>(1)</sup>.

وهكذا بعض أهل العلم من غير قضاة المحاكم يعتذرون غالباً عن الفتوى في كثير من مسائل الطلاق ويرشدون السائل إلى مراجعة رئاسة الإفتاء ومكاتبها المختلفة أسوة بالمحاكم وتوحيداً للفتوى ولا اعتبارات أخرى منها مكانة المفتي وسعة علمه، وقدرته على نقض الأحكام في حال لم يطبق القاضي ما عليه الفتوى من إيقاع الثلاث بلفظ واحد طلاقاً بائناً<sup>(2)</sup>.

يدل على ذلك كثرة ما يرد على المفتي من أسئلة حول مسائل الطلاق إذا بلغت اثنين وأربعين ألفاً وأربعمائة وثلاثة وثلاثين (42433)، منذ تولى العمل 1419 هـ إلى تاريخ

(1) صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء، 4 ربيع الثاني، 1430 هـ، 31 مارس، 2009 م، عدد 11081. مجلس الشورى يناقش

احالة قضايا الطلاق المختلف فيه والمحال من المحاكم بواقع 20 قضية يومياً. ويدرس حلولاً عملية لهذه المشكلة.

(2) صحيفة الرياض، الجمعة 21 صفر 1431 هـ 5 فبراير 2010 - العدد 15201 ص 25.

18 / 2 / 1431 هـ منها 4300 قضية طلاق عرضت على المحاكم السعودية خلال الفترة الماضية وتمت إحالتها من القضاة إلى سماحة المفتي لحاجتهم إلى «فتوى رسمية» لإتمامها، بحجة وجود شبهة في عملية إلقاء الطلاق على النساء المعنيات بتلك القضايا.

وقالت لجنة الشؤون الإسلامية في الشورى في دراستها لهذا الموضوع «تم إصدار عدد 4242 فتوى طلاق خلال العام الماضي 1430 هـ». وبررت ذلك «لأن جميع أصحاب الفضيلة أعضاء اللجنة الدائمة ورؤساء المحاكم والقضاة قد تخلوا عن مسألة الفتوى بالطلاق بالثلاث، وما اشتهب بأنه طلاق بائن». ولاشك إن حصر مسؤولية الفتوى بقضايا الطلاق فيه مشقة على مفتي عام البلاد، الذي يعالج أكثر من 20 حالة من هذا النوع في اليوم الواحد<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً: المشكلات التي تعترض عملية الإفتاء

توجد بعض المزالق التي تعود إلى كيفية استقبال الفتوى وتبليغها وتتمثل في النقاط الآتية:

##### أ - تأخر عرض الأسئلة على المفتي:

تعاني الرئاسة العامة للإفتاء من مجموعة صعوبات تم تلخيصها على النحو الآتي:

- 1) عدم افتتاح فروع للرئاسة في أنحاء المملكة مع وجود الحاجة الملحة لذلك.
- 2) معاناتها مع وزارة المالية عند دراسة الميزانية في كل عام.
- 3) كثرة فتاوى الطلاق وعدم وجود مكتب متخصص في أمور الطلاق.
- 4) قلة أعضاء الإفتاء وخصوصاً في الصيف لانتقال أعضاء اللجنة الدائمة إلى الطائف.

---

(1) صحيفة الرياض، الجمعة 21 صفر 1431 هـ 5 فبراير 2010 - العدد 15201 ص 25.

5) افتقارها للمواقع الإلكترونية باللغات المختلفة وضعف الميزانيات المعتمدة لها بهذا الشأن وخصوصاً مع دخول التقنية الحديثة في كل المجالات<sup>(1)</sup>.

ب - إصدار الفتوى دون سماع أطرافها:

فبعض مسائل الطلاق تحتاج إلى سماع كلا الطرفين لا مجرد الكتابة فحسب، وبذلك لا يمكن للزوجين الإدلاء بكل ما لديهم نظرة لكثرة السائلين، وضيق وقت المفتي.

وقد يتعذر سماحة المفتي عن الفتيا إذا التبس عليه سؤال المستفتي فيعيدها إلى طالب الفتيا ليراجع المحكمة الشرعية التابع لها ومن أمثلة ذلك خطاب موجه من سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية إلى مدير مكتب الدعوة والإرشاد في منطقة مكة المكرمة ونصه الآتي: (( من عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ إلى حضرة الأخ المكرم مدير فرع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء في منطقة مكة المكرمة وفقه الله لكل خير أمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد:

فأعيد إليكم برفقة كتابكم رقم... وتاريخ... ومشروعاته المتعلقة بطلاق المدعو / ....  
..... سجل مدني رقم... لزوجته المدعوة / .....  
سجل مدني رقم / ..... وأفيدكم أنه ليس لي في الموضوع فتوى للإشكال في  
الطلاق الأول المكرر الذي في تاريخ / / / ويرشدان - أي الزوجين - مراجعة  
المحكمة وفيما تراه المحكمة الكفاية إن شاء الله أثابكم الله وشكر سعيكم والسلام عليكم

(1) صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء 04 ربيع الثاني 1430 هـ 31 مارس 2009 العدد 11081.

ورحمة الله وبركاته، ، التوقيع / المفتي العام للمملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء والرئيس العام للبحوث العلمية والافتاء))<sup>(1)</sup>.

ج- التشديد فيما تعم به البلوى (الطلاق البدعي):

وذلك أن بعض مسائل الطلاق كالطلاق ثلاثاً بلفظ واحد كانت الفتوى على التشديد فيها دون رفع الحرج عن وقوعها أو اعتبار خلاف العلماء في أصل المسألة.

د- الجمود على الفتاوى الموجودة في كتب الفقهاء القدامى دون التنبه إلى متغيرات الواقع<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً: آثار خلاف القضاة في مسائل الطلاق

تهيب كثير من القضاة عن القول بوقوع الطلاق في بعض المسائل الاجتهادية فيه، إما شعوراً منهم بعظم المسؤولية والتبعة فيها، وإما لعدم إمامهم بأقوال العلماء في بعض مسائلها، أو تعظيمهم لشأن الفتوى، وتوقفهم في بعض الأحيان عن القول في دين الله بلا علم، كما أن جمود بعض القضاة على أقوال العلماء السابقين، وتشددهم في الأخذ بإيقاع الطلاق دون نظر في المصالح واعتبار للمفاسد!!<sup>(3)</sup>.

جعل مهمة النظر في كثير من مسائل الطلاق المعلقة لدى سماحة المفتي دون غيره، ما سبب تحايل البعض على الإفتاء، ومحاولتهم إبطال الأفضية الشرعية بفتوى المفتي عبر قلب الحقائق

---

(1) وثيقة صادرة بتاريخ 12/7/1434 هـ من سماحة مفتي عام المملكة إلى رئيس فرع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء نسخة موجودة لدى الباحث، إضافة إلى مرفق نموذج طلب فتوى من سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية وهو عبارة عن ثلاثة صفحات يتم تعبئة النماذج بحضور الزوجين إما أمام القاضي، أو لدى مكتب الدعوة والإرشاد التابع للرئاسة العامة للإفتاء والدعوة والإرشاد وعن طريقه يتم إرسال الفتوى ومن ثم يتم عرضها على سماحة المفتي ويرد على السؤال بما يظهر له. انظر الملاحق نموذج رقم (4).

(2) انظر: آل الشيخ، محمد، 1395 هـ مجموع فتاوى ورسائل، الرياض، السعودية، بدون، ط 31/11.

(3) آل معجب، سعود، رئيس محكمة الضمان والأنكحة بمحاكم الرياض، مقابلة صحيفة الرياض السعودية بتاريخ

1429/4/15 هـ، عدد 14546.



أحياناً، أو إخفاء الدقائق المؤثرة في الحكم الشرعي الواجب في مثل هذه الوقائع، وما يترتب عليها من أحكام، وينبني عليها من مسائل لازمة وهو ما بينه سماحته حين سئل عن تحايل بعض السائلين على الأحكام الشرعية، قائلاً: "هناك العديد من الحالات الغريبة -أي المتحايلين- وبحمد الله بدأت تتلاشى وتقل."

ومن هذه الحالات قضية طلاق قد أفتى فيها سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- مرتين بأن الطلاق بائن بينونة كبرى لا رجعة فيه. . . وقام الزوجان بالذهاب إلى إحدى المحاكم وأثبتا أن الطلاق مرة واحدة فقط وعندما تمت إحالة القضية علينا وجدنا أنه قد أفتى لهما بأن الطلاق بائن وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في ذلك"<sup>(1)</sup>.

ولا سبيل - من وجهة نظري- إلى حل هذه القضايا وأمثالها إلا بإحياء فقه الاجتهاد الجماعي التي تتطلب رأي الخبراء من المجامع الشرعية والعلمية، وما إلى هذه الجهات ذات الاختصاص، وإيجاد مرجعيات ذات خبرة وكفاءة علمية وواقعية تنظر في مسائل الطلاق وغيرها من المسائل الشرعية<sup>(2)</sup>.

---

(1) صحيفة الرياض السعودية، ص 25، مرجع سابق، قال البهوتي رحمه الله فيما ينبغي أن يكون عليه المفتي من معرفة الناس: "ينبغي أن يكون بصيراً بمكر الناس وخداعهم، ولا ينبغي له أن يحسن الظن بهم، بل يكون حذراً فظناً مما يصورنه في سؤالاتهم؛ لئلا يوقعوه في المكروه"، البهوتي، منصور بن يونس، 1983م، كشاف القناع، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د ط، 6/299.

(2) الخلط بين القضاء والإفتاء من أكثر المآخذ التي تقف عائقاً أمام تنفيذ بعض الأحكام القضائية المتعلقة بالطلاق بشكل ملحوظ، والقاعدة الشرعية تنص على أن (حكم الحاكم يرفع الخلاف) وأن للقاضي أن يختار من الأمور الخلافية ما يراه مترجماً لتحقيق مصالح شرعية ومقاصد مرعية ذلك أن استقرار القضاء على اختيار رأي من الآراء الاجتهادية في الشريعة ولو كان = مرجوحاً يرفع النزاع بين الناس، ويلزمهم العمل به، ويحسم كثيراً من مسائل الطلاق المختلف فيها مثل الطلاق المجموع، والطلاق في الحيض، وكذلك بعض مسائل الميراث والوصية الواجبة وغيرها. الباحث.

## الخلاصة:

مما سبق يتبين أن مدينة مكة المكرمة - حرسها الله - هي المدينة الثانية بعد العاصمة الرياض في ارتفاع نسب معدلات الطلاق بحسب احصائيات وزارة العدل السعودية وذلك يرجع إلى أسباب عديدة منها ما هو عام تشترك فيه معها غيرها من المدن والقرى السعودية ومنها ما هي عوامل خاصة بالمجتمع المكي نظراً لتمييزه بتعدد اعراقه وكثرة سكانه من شتى أنحاء المعمورة. وقد بينت الدراسة وجود تضارب واضطراب بين واقع الفتيا في المملكة العربية السعودية والجهاز القضائي نظراً لتشدد بعض القضاة في إيقاع الطلاق البدعي كطلاق الثلاث بلفظ واحد وغيرها من المسائل الخلافية والتي تحتاج إلى إعادة نظر ومزيد من الدراسة والاتفاق بين المؤسسة الدينية وبين الجهاز القضائي وهو ما وضحته الدراسة من خلال ما سبق.

# الفصل الرابع

## الآثار المترتبة على الطلاق البائن في المجتمع السعودي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الآثار الاجتماعية.

المبحث الثاني: الآثار الأخلاقية.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية.

## تمهيد:

لاشك أن الطلاق يترك آثاره السلبية على المطلقين وعلى أولادهم وعلى المجتمع بأسره، وأن الضرر الذي يقع على هذه الفئات نتيجة الطلاق هو أكبر بكثير من مقاصد الطلاق وأحكامه والآداب الإسلامية المصاحبة لوقوعه إذا خرج عن ضوابط الإسلام، وانحرف عن حكمه وأهدافه وفيما يلي سأبين جوانب من هذه الآثار<sup>(1)</sup>.

## المبحث الأول

### الآثار الاجتماعية

بنظرة فاحصة مدققة على الجوانب الاجتماعية نجد أن الضرر الأشد والأخطر يقع على أربع فئات في الحياة الأسرية، وحرى بنا هنا أن نتحدث عن كل فئة من هذه الفئات ونبين الضرر الواقع عليها اجتماعياً، ونلقي الضوء على آثار وسلوكيات كل فئة بعد وقوع الطلاق<sup>(2)</sup>.

#### أولاً: آثار الطلاق على الزوجات

آثار الطلاق المباشرة لا ترتبط بالمرأة المطلقة فحسب وإنما تمتد تلك الآثار لتشمل كل من الأولاد والزوج والمجتمع، وهكذا يكون تأثير الطلاق سلبياً على مؤسسة الأسرة وترابطها والأسرة هي النواة في المجتمع.

---

(1) يقصد بالآثار هنا التبعات والنتائج السلبية التي تترتب على الطلاق، وليس ما يترتب عليها من أحكام كالحقوق المادية والنفقة والحضانة وغيرها.

(2) إن الآثار السلبية ليست كلها حتمية لازمة في كل طلاق فقد يكون بعضها وقد لا يكون، إلى جانب أن الطلاق قد يكون به آثار إيجابية حين يرفع به ضرر كبير بين الزوجين يتوقع حصوله فيم لو لم يقع الطلاق فكان الطلاق بذلك رحمة لكل منهما.

فهي التي تحس بألم الطلاق في المقام الأول خصوصاً إذا لم يكن لها معيل غير الزوج أو مصدر رزق آخر وهي التي تواسي فراقها بدموعها، وتحاول إخفاء حزنها في الغالب على من حولها وربما عد بعض أهلها رجوعها إليهم بعد زواجها مشكلة كبيرة وربما اسمعوها من الكلمات ما لا يليق بحالها ومآل أمرها.

فتبقى أسرة القيود الاجتماعية تعاني الأمرين، ومن المشكلات الأخرى التي قد تلحقها كمطلقة فقدان المورد الاقتصادي الذي كان يوفره الزوج وبذلك يضيق مجال مصروفها، ويتردى مستوى معيشتها فتشكل عبئاً على عائلتها وخاصة إذا كانت عائلتها تعاني من ظروف اقتصادية سيئة مما يجعلها تلجأ لطب المعونة من مراكز الإعانة الاجتماعية والهيئات الخيرية وهذا في حد ذاته يزيد من عذابها النفسي. فتصاب بروح اليأس والاكتئاب. وتصبح عرضة للانحرافات السلوكية كتعاطي المخدرات أو العلاقات غير الشرعية أو محاولات الانتحار<sup>(1)</sup>.

#### ومن أبرز هذه الآثار:

- سوء التكيف الاجتماعي، والانسحاب من سياق الحياة الاجتماعية والشعور بالاغتراب الاجتماعي داخل محيط العائلة، جراء الوصم الاجتماعي الذي سيلاحقها بسبب طلاقها، سواء داخل محيطها العائلي أو الوظيفي أو الاجتماعي.

فقد كشفت نتائج دراسة علمية سعودية أجريت على 840 سيدة أن معظم المطلقات السعودية يعانين من سوء التكيف رغم ارتفاع مستواهن التعليمي، فقد أظهرت الدراسة أن (42) من المطلقات السعوديات يعانين من سوء التكيف الشخصي بعد الطلاق ونسبة غير المتكيفات اجتماعياً بلغت (33%) ونسبة غير المتكيفات أسرياً (30%) وأظهرت

(1) انظر: الشبيكي، الجازية، 2009م، المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي، مجلة العلوم الاجتماعية،

جامعة الملك سعود، الرياض، عدد 455، 3/ 98.

النتائج أن أكثر من ثلث المطلقات في العينة تقريباً لم تستمر حياتهن الزوجية أكثر من ستين ونصف السنة، كما أوضحت ارتفاع نسبة الطلاق بين من تزوجن بمن هم دون المستوى الاقتصادي لأسرهن<sup>(١)</sup> .

- تدني فرص الزواج للمطلقة مرة أخرى لسوء التفسيرات المصاحبة للطلاق، واختلال مكانتها الاجتماعية خاصة كلما زاد عمرها، وصعوبة التخلي عن الأبناء ورعايتهم<sup>(٢)</sup> .
- وفرص الزواج مرة أخرى إن تيسرت لها فيما أن يكون من زوج كبير في السن أو مريض أو شخص توفيت عنه زوجته، كما أن الثقافة السائدة لا تتيح للشخص الأعزب الزواج من امرأة مطلقة خشية انتقاد أفراد المجتمع له فالمطلقة إما زوجة ثانية أو لا تتزوج أبداً في معظم الأحيان.

فقد أشارت الدراسات إلى أن نسبة الأزواج الذين تزوجوا بعد الطلاق أعلى من نسبة الزوجات المطلقات، وقد وضحت غالبية المطلقات أنهن ينتقلن بعد الطلاق إلى بيت الأهل للإقامة معهم، وأن أسرة الأم عادة تدعم أبناءها نفسياً واجتماعياً، ويعتبر هذا الوضع سلوك طبيعى يرتبط باستمرار أهمية الأسرة الممتدة في البناء الأسري في المجتمع السعودي<sup>(٣)</sup> .

- قد يغير الطلاق من أنماط صداقات المطلقة، مما يجعلها تشعر بالوحدة الاجتماعية، وقد تتبعد النساء المتزوجات عن المطلقة، خوفاً أو تشاؤماً منها، أو قد يعتبرنها خطراً على حياتهن الزوجية.

---

(1) انظر: الفريح، آمال، 2007م، التكييف الشخصي والاجتماعي والأسري والاقتصادي للمرأة السعودية للمطلقة دراسة تطبيقية في مدينة الرياض، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص 144 وما بعدها.

(2) انظر: الخطيب، سلوى عبد الحميد، 2007م، نظرة في علم الاجتماعي الأسري، الرياض، السعودية، مكتبة الشقري، ص 34.

(3) انظر: الخليفة، هند، الأطفال والطلاق، ص 100. مرجع سابق.

- فقدان الشعور بالأمان، وفقدان التركيز والتشتت، والعديد من المظاهر السلوكية السلبية والأعراض المرضية.
- ففي ظل الثقافة السائدة تحمل المرأة مسؤولية الطلاق أكثر من الرجل كما تعاني المرأة من إحلالها مكانة اجتماعية أدنى من غيرها من الفتيات غير المتزوجات وبقية النساء المتزوجات وفقدانها للشعور بالأمان والمكانة اللائقة بها بدون سبب أو وجه حق.
- معاناة المطلقة العديد من المشكلات ومنها: ضعف الرضا العام عن الحياة وضعف احترام الذات، وضعف الإشباع الجنسي، كما تبين أنهن أكثر تعرضاً للضغوط الصحية.
- معاناة المطلقة من القلق والاكتئاب وصعوبات التكيف، وازدياد مشاعر الكآبة والحزن لديها، مما قد يزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية والانفعالية الواقعة عليها.
- تعدد المشكلات العاطفية التي تواجهها المرأة المطلقة والتي منها: الإحباط والوحدة وقلّة من يمكن الوثوق بهم، والاعتراف لهم، والإحساس بالذنب والشعور بالندم ونقص الإحساس بقيمة الذات.
- إثارة العار الاجتماعي من كلمة مطلقة تتحمله المرأة، وبالتالي خضوعها للرقابة الاجتماعية، والتي لا تخلو من الشك والتجريح واللوم والمضايقة مما يجد من حركتها الاجتماعية<sup>(1)</sup>.
- الدخول في إجراءات قضائية وقانونية تتعلق بالحضانة والنفقة وحق الرعاية وخاصة عند الحرمان من مشاهدة الأطفال عند رعاية الأب لهم.
- تغير الدور الاجتماعي للمرأة وازدياد المسؤولية عليها جراء تحمل تربية الأطفال وتلبية احتياجاتهم، من أجل تعويض فقدان الأب والقيام بجزء من مهامه ومسؤولياته.

(1) سمير قطب، والفزاني، مشكلة العنوسة في المجتمع السعودي، ص 112-115، مرجع سابق.

- القلق الدائم على الأطفال والحساسية المفرطة تجاه أبنائها، وزيادة المخاوف عليهم مما قد يؤدي إلى خلل في التنشئة الاجتماعية للأبناء دون قصد أو تعمد.
- انخفاض الدخل وسوء التكيف الاقتصادي<sup>(1)</sup>.
- ضعف قدرة الأم المطلقة على تحمل ضغوط الحياة وسرعة الاستثارة وعدم امتلاك مهارات إدارة المنزل وتربية الأطفال.
- احتمالية انحراف المرأة كردة فعل ونزعة انتقامية لديها سعيًا وراء إثبات الذات ولو بطريقة مخالفة لمعتقدات وقيم المجتمع.
- التشاؤم والصورة السوداوية وتدني مستوى الإيجابية لها والمخاوف والأحلام المزعجة جراء الإحساس بالفشل<sup>(2)</sup>.

(1). تجربة تأسيس صندوق للنفقة: ويشمل رعاية المطلقة بعد الطلاق وضمان العائد المادي لها ولأولادها، أمر واجب، فقد سعت مثلاً حكومة مملكة البحرين على ذلك، حيث وافق مجلس الوزراء البحريني يوم 17-5-2004م على مشروع قانون بشأن صندوق نفقة للمطلقات ليتولى صرف النفقة مؤقتاً للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الوالدين أو كل من تجب عليهم النفقة أثناء نظر دعواهم القضائية أمام المحاكم لتقرير النفقة، وذلك بهدف ألا تبقى الحاضنة المطلقة وأولادها دون عائل أثناء هذه الفترة، بالشكل الذي يحمي الأسرة وخاصة الأمومة والطفولة، ويقيها شر العوز والحاجة، وستتولى الحكومة توفير الاعتماد المالي اللازم للصندوق خلال السنتين الأوليين إضافة إلى تمويله من الهبات والمنح، كما يمكن للوقف الخيري الإسلامي القيام بتمويل هذا الصندوق ومبالغ النفقة التي تستوفى من المحكوم عليهم ومن خلال تحصيل مبلغ رمزي قدره دينار واحد عن كل دعوى من دعاوي الأحوال الشخصية، وأحال المجلس مشروع القانون للعرض على مجلس الشورى والنواب عملاً بالإجراءات الدستورية ولعل صندوق النفقة لم يفعل دوره خاصة في عصر استغناء المرأة واستقلالها المالي والمادي عن الزوج بعد خروجها للعمل، إلا أن هذا الصندوق قد ينفع في بعض حالات الطلاق خاصة مساعدة المطلقة غير العاملة إلى جانب أن هذا الصندوق قد يشجع الزوجة على الانفصال

(2) عبد الرحمن السيف، الطلاق في المجتمع السعودي المعاصر، ص 136، مرجع سابق.



## ثانياً: آثار الطلاق على الزوج

الطلاق يصيب الرجل في عقله وقلبه وجيبه لأن فيه معنى الخروج من السكن والمودة والرحمة والاستقرار إلى دائرة التشتت والبحث عن حياة جديدة، وهذه العبارة تصور مدى خطورة آثار الطلاق على الرجل وهو الذي يملك إيقاع الطلاق، وما يكون ذلك من عاقل يفكر ملياً في عواقب الطلاق ويفهم جيداً آثاره، إلا إذا وصل الأمر إلى حالة استحالة العشرة وكثرة الشقاق والنزاع في الأسرة.

### أبرز آثار الطلاق على الأزواج:

- الشعور بالفشل والذي قد يؤدي إلى سرعة إجراء الزواج مرة أخرى دون تروي أو اختيار دقيق لمجرد إثبات الرجولة، أو قد تجعله يقدم على الزواج من امرأة أخرى من خارج المجتمع السعودي، وفي هذا آثار اجتماعية أخرى متعددة.
- تحمل مسؤولية تربية الأبناء، ومحاولة تعويضهم فقدان والدتهم، مما قد يشتت ذهن الأب، ويجعله يعيش أدوار اجتماعية قد تتصارع فيما بينها، ويتأثر عطاؤه لمجمل أدواره الاجتماعية المختلفة الأخرى. فما يترتب على الطلاق من ناحية الزوج هدر المال على الزواج السابق وتحمله دفع الحقوق المالية المستحقة للزوجة المطلقة، علاوة على كلفة زواجه من غيرها، وكذلك دفع النفقات المالية لأطفاله الذين أصبحوا يعيشون إما بعيداً عن والدتهم أو عنده وكلا الأمرين يسبب له مشكلات مادية ونفسية.
- الدخول في صراعات عائلية خاصة عندما يكون الزواج من الأقارب، والذي قد يصل لدرجة انعدام التواصل الاجتماعي بين العائلتين، وزيادة التباعد الاجتماعي بينهما.
- عدم الاستقرار والرضا الوظيفي؛ جراء التشتت؛ حيث تتطلب المهنة التركيز الذهني، وهو ما لا توفره حالة الطلاق، مما قد يؤثر في الاستمرار في الوظيفة وطلب التقاعد المبكر.

- زيادة المصروفات والنفقات خاصة عند الزواج مرة أخرى، والتي قد ترهق الزوج مادياً، وتجعله يضطر للاستدانة، أو التقييد لإيجاد مداخيل جديدة للإنفاق على أسرته، خاصة إذا ما كانت الزوجة المطلقة ذات دخل ولها إسهام في إدارة الموارد المالية للأسرة السابقة.
- تدني فرص الزواج من زوجة أخرى وفق مواصفات يرغبها، وتخوف الأسر من تزويجه مرة أخرى جراء فشل التجربة الزوجية؛ إذ إن وصمة العار لا تلاحق الزوجة المطلقة فقط بل حتى الزوج المطلق ذاته، والمتابع للوضع الاجتماعي في المجتمع السعودي يلحظ انخفاض مكانة الزوج المطلق عند رغبته الاقتران بعوائل أخرى؛ إذ قد يضطر للبحث عن زوجة خارج العائلة أو خارج القبيلة التي ينتمي إليها، بل قد يضطر للزواج من خارج مجتمعه الذي ينتمي إليه.

- الاتهام بعدم القدرة على تحمل المسؤولية وإدارة الحياة الزوجية<sup>(1)</sup>.

فالمجتمع غالباً ما ينظر إلى المرأة المطلقة نظرة ازدراء واحتقار كونها في وجهة نظرهم لم تصبر على حياتها الزوجية حتى وإن كانت مظلومة أو مهضومة الحقوق وهذه بلا شك من المظالم التي تقع على المرأة وأثر من الآثار السلبية التي تعاني منها فئة من المطلقات من قبل ذويهن.

(1) السيف، عبد الرحمن، الطلاق في المجتمع السعودي المعاصر، ص 138، مرجع سابق.

هذا وقد وجدت حالات من النساء نتيجة هذا الشعور والخوف تعرضن لمشاكل نفسية، مثل: الانطواء على النفس والعزلة نتيجة لكلام الناس مثلاً، ولكن الآثار الاجتماعية أكبر وأكثر من النفسية، فقد تتعرض المرأة لموضوع علامة استفهام حولها: لماذا طلقت؟ وما هو السبب؟ والسؤال الدائم لها عند خروجها من البيت لأي سبب كان مما يقيد حريتها، وقد أكدت دراسة ميدانية في مكة المكرمة أن أكثر من 90٪ من المطلقات عدن إلى بيوت أهلهن بعد طلاقهن مما شكل عبئاً آخر على ذويهن انظر، تونسي، عديلة، القلق والاكتئاب لدى طائفة من المطلقات في مدينة مكة المكرمة، ص 214، مرجع سابق.

### ثالثاً: آثار الطلاق على الأبناء

لا شك أن أخطر سلبيات الطلاق هو ما ينعكس على الأولاد، وقد أثبتت الوقائع أن الحرمان العاطفي الذي يحصل للأولاد بسبب فقدانهم الحماية والرعاية من والديهم بعد الطلاق يولد لهم اضطرابات نفسية وعضوية وذلك في البعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب وفي الرعاية والإشراف من قبل الأب إن كانوا مع الأم فربما لجأ بعض الأولاد إلى الانفعالات والصراعات مع الآخرين بسبب هذا الحرمان العاطفي<sup>(1)</sup>.

الزوجة لا تستطيع وحدها في الغالب تحمل مسؤوليات رعاية الأبناء والإنفاق عليهم وحمايتهم من الضياع، فكثير من الأولاد قد أصابهم الضياع بسبب طلاق الوالدين وإهمال تربية أولادهم أو متابعة شؤونهم. ودور الأحداث في الدول الإسلامية والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص تشهد بهذا<sup>(2)</sup>.

#### ومن أبرز هذه الآثار:

- انخفاض القدرة على التوافق وتغير السمات السلوكية والنفسية جراء تغير المنطلقات القيمة لديهم، خاصة عند البدء في النمو والتدرج العمري والتغيرات المرتبطة بتلك المراحل.
- الخوف من المستقبل والاضطرابات السلوكية المختلفة، والاستغراق مع الذات والانغماس في تذكر البيئة السابقة والتي قد تدفعهم على الخوف من الخروج من المنزل، وصعوبة التكيف مع البيئة الجديدة لهم.
- تزايد احتمالات الفشل الدراسي جراء عدم القدرة على التركيز، وتدني مستوى الطموحات المستقبلية والمهنية لدى الأبناء.

(1) ينظر: مجلة المجتمع الكويتية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، 1427 هـ عدد (1781) شعبان، ص 145.

(2) انظر: علي الزهراني، 2009م، أثر الطلاق على نفسية الأطفال، بحث منشور بموقع نفسي ([nafcy.com/news/](http://nafcy.com/news/)).

- النزعة الانتقامية من المجتمع لإحساسهم بعدم وقوف المجتمع معهم وتتجسد تلك السمات في عدم المحافظة على الممتلكات، والتفريط في الواجبات الدينية، وعدم احترام القيم الاجتماعية والتفاعل معها.
- الانزواء والعزلة والقلق العاطفي والشروذ الذهني والشعور بالنقص وعدم الرغبة في مخالطة الآخرين وممارسة الأنشطة معهم، والتي تبدو واضحة على الأبناء في الفصل الدراسي.
- فقدان الأبناء الشعور بالأمان، والنظرة الدونية للذات، خاصة عند مقارنة وضعهم الاجتماعي مع الآخرين سواء داخل النطاق العائلي أو داخل المحيط المدرسي.
- عدم الاتزان الانفعالي والاضطرابات في شخصيات الأبناء.
- الخبرات السلبية وتشكل الصورة الذهنية السلبية عن الزوج لدى الأبناء.
- معاناة الكثير من المشاكل جراء تدني مستوى مؤسسات رعاية الطفولة المقدمة في المجتمع باعتبارها بديلاً عن تقصير الأسرة.
- التعرض للانحراف في سن مبكرة جراء انخفاض مستوى الرقابة على أبناء الأسر المطلقة.
- تحمل المسؤولية مبكراً خاصة عند انخفاض المستوى الاقتصادي والتعرض للعمل في سن مبكرة.
- تعرض الأبناء أحياناً للعنف من قبل زوجة الأب.
- الشعور بالغبن والاضطهاد الاجتماعي وازدياد مشاعر الانتقام من المجتمع بمؤسساته وجماعته وأفراده جراء تحميلهم مسؤولية وضعهم غير السوي<sup>(1)</sup>.

(1) عبيد، أميرة أحمد، 1429هـ، المشكلات الأسرية بعض الأسباب والمعالجة، الشبكة الدولية للمعلومات. www.

## رابعاً: آثار الطلاق على المجتمع

الطلاق إذا لم تراخِ التزاماته وآدابه، فإن انحلال الزواج يكون وسيلة للكرهية والخصام بين أفراد المجتمع خصوصاً من أقارب طرفي النزاع إذا وصل ذلك إلى ساحات المحاكم فيتزعزع الأمن والاستقرار في المجتمع، فكم تقطعت من أواصر، وكم انحلت من اجتماعات بين عائلات جمعت بينهم المصاهرة كانوا إلى الأمس القريب أحباباً، وكم وصلت أمور المنازعات بين الأقربين والأرحام إلى القتال والنزاع وقطع الأرحام - ولا حول ولا قوة إلا بالله - كل ذلك بسبب وقوع الطلاق وعدم مراعاة الزوجين لتعاليم الدين الحنيف في حسم مادة الخلاف بينهما والتسريح بالإحسان<sup>(1)</sup>.

فالأسرة الناجحة هي صمام الأمان للمجتمع وهي ركيزة أساسية من ركائز التفوق العلمي وتنشئة الأبناء تنشئة صالحة ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نتجاهل الدور الكبير الذي تلعبه الأسرة على مسرح الحياة الاجتماعية، وبخاصة فيما يتعلق بالانحرافات الأخلاقية، ذلك لان الأسرة أحد الأسباب الرئيسية المؤدية للانحراف. فالأسرة مسئولة إلى حد كبير عن ارتفاع مستوى الاضطرابات السلوكية بين أفرادها والميل إلى الانحراف والجريمة.

ومن أبرز هذه الآثار:

- تفاقم الخلافات داخل الأسرة مما يعطل قيامها بمسؤوليات التنشئة الاجتماعية السوية لأبنائها.
- شيوع ثقافة العنف جراء النزعة الانتقامية لأبناء الأسر المفككة.

(1) للاستزادة ينظر: الخليفة، هند خالد، 2010م، الأطفال والطلاق، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ط 1، ص

- ازدياد فئات الإعالة الاجتماعية مما يتطلب تخصيص مبالغ لمساعدتهم كان الأحق بها مجالات تنموية أخرى.
- ازدياد الفئات عديمة الدخل أو انخفاضه أو الفئات المهمشة؛ مما قد يزيد من فرص انتشار بعض السلوكيات والانحرافات.
- ازدياد حالات التسرب والفسل الدراسي وفي هذا اهدار لموارد مالية وتنظيمية<sup>(1)</sup>.

---

(1) طافش، محمود 2010م، الآثار السلبية لانفصال الوالدين على الأبناء، الشبكة الدولية للمعلومات، [www.annajah.net.arabic](http://www.annajah.net.arabic)

## المطلب الثاني: آثار الطلاق على تنمية المجتمع وتربطه

يجمع المهتمون بأمور التنمية الاجتماعية على أن للتفكك الأسري أثر معيق في سبيل تحقيق أهداف التنمية؛ لأن التنمية تعتمد على وجود أسرة قائمة بوظائفها بشكل سليم تحقق الغرض من وجودها وتنتج أفراداً إيجابيين قادرين على تحمل المسؤولية الملقاة عليهم بالمساهمة في رقي المجتمع وتطوره في كافة المجالات ولكن إذا حدث تفكك الأسرة تشتت أفرادها وانشغل كل منهم بمشكلاته الشخصية عن مسؤولياته الاجتماعية، وبدلاً من أن يكون رافداً منتجاً في المجتمع يصبح فرداً محبطاً يحتاج إلى جهود تبذل لمساعدته لتجاوز تلك المشكلات التي تواجهه.

فالسباق القرآني يؤكد على أهمية الإحسان مع المطلقة وتسريحها بإحسان ترضية لها وسداً لباب الخصومة بين أبناء المجتمع المسلم، فالنفوس قد جبلت على حب من أحسن إليها ولو كان بالقول الحسن والمعروف يبقى أثره في النفوس لفترات طويلة ومع هذا المعروف تحقيق الأدب المشروع في حق المطلقين بعضهم لبعض.

فإن زال عقد الزواج بالطلاق البائن لأي سبب كان، وانحلت روابط الأسرة وانتقض بناءها فإن رابطة الإخوة الإسلامية أقوى منها وأدوم، ولن يضيع الله أجر من أحسن عملاً فيبقى للزوجة ما يحبه ويرضاه لأخته المسلمة من العدل والإحسان والإيتاء بالمعروف والصلة الحسنة، فينبغي على كل واحد من المطلقين أن يتقي الله في الآخر ويتقي الله في أولاده، فلا يطعن في مطلقته، ولا المطلقة في مطلقها، فيقوم كل واحد منهما بتنمية روح الكراهية والحقد في نفوس أولاده، وكم من أشخاص طلقوا أزواجهم وكان تسريحهم بإحسان وبقيت العلاقة بين الأسرتين علاقة حميمة ووفق الله الأولاد لحياة هادئة متزنة سعيدة.

ولأجل هذه الآثار الناتجة عن الطلاق يجب أن يدرك كل فرد في المجتمع أن الطلاق إذا خرج عن المفهوم والغرض الذي أباحه الله سبحانه وتعالى له واعتبره أبغض الحلال إليه فإنه سيوصل المجتمع إلى مهاوي الردى لأن الله سبحانه وتعالى يريد الحياة السعيدة والمستمرة والمستقرة للأسر الإسلامية، وفي إباحته للطلاق إنما يقصد إلى السعادة للأسرة الإسلامية ولكن إذا سار الطلاق نحو الهدف الذي وضع من أجله وليس على التدمير والانحلال<sup>(1)</sup>.

### الآثار الواقعة على المجتمع بأكمله نتيجة الطلاق:

إن الطلاق بخلوه من الآداب التي حددها الإسلام عند وقوعه حتماً به ضرر على المجتمع بأسره لأن المجتمع يتكون من أسر مترابطة تكوّن نسيجه، فانهلال وتفكك هذه الأسر يسبب اضطرابات اجتماعية يعاني منها المجتمع ومن أمثلة ذلك:

(1) في انهلال الزواج وسيلة لزرع الكراهية والنزاع والمشاجرة بين أفراد المجتمع خصوصاً إذا خرج الطلاق عن حدود الإطار الشرعي المحدد له كما ذكرت سابقاً، والذي يجر وراءه أقارب كل طرف في خصام وتقاضي واقتتال مما يسبب مشاحنات وعدم استقرار في المجتمع، وبدلاً من أن يعمل الأهل والأقارب لإصلاح ذات البين والصلح بينهما يصبح مصدرًا للخصام والانحياز والتعصب المؤدي إلى زعزعة واستقرار المجتمع.

(2) الأحداث الناتجة عن الطلاق تؤثر في شخصية الرجل، وما ينتابه من هموم وأفكار وأعباء مالية قد تجره إلى تصرفات تضر بمصلحة المجتمع وعدم أداء عمله على أكمل وجه، وقد تجره لاتخاذ سلوك نحو الجريمة كالسرقة والاحتيال وغير ذلك، وهذه الهموم والآلام قد

(1) السعيد، نادية، 1426هـ، ظاهرة الطلاق في المجتمعات الإسلامية، مجلة الحرس الوطني، الرياض، السعودية، سنة 27،

عدد 282 (شوال 1426هـ، نوفمبر 2005م)، ص 82-86.



تنتاب المرأة أيضاً مما يجعلها تفكر بأية طريق للحصول على وسيلة للعيش وقد تسلك طرقاً منحرفة وغير سوية في ذلك مما يؤثر سلباً على المجتمع.

3) في تشرد الأولاد وعدم رعايتهم والاهتمام بهم نتيجة غياب الأب وتفكك الأسرة وعدم اهتمام الأم يجعلهم يتجهون إلى سلوك غير سوي، فتكثر جرائم الأحداث وبتزعزع الأمن في المجتمع، ويزداد معدل انحراف الأحداث والتخلف الدراسي وزيادة الأمراض النفسية بين الأطفال والكبار أيضاً.

ولأجل هذه الآثار الناتجة عن الطلاق يجب أن يدرك كل فرد في المجتمع أن الطلاق إذا خرج عن المفهوم والغرض الذي أباحه الله - سبحانه وتعالى - له واعتبره أبغض الحلال إليه، فإنه سيوصل المجتمع إلى مهاوي الردى، لأن الله - سبحانه وتعالى - يريد الحياة السعيدة والمستمرة والمستقرة للأسر الإسلامية، وفي إباحته للطلاق إنما يقصد إلى السعادة للأسرة الإسلامية ولكن إذا سار الطلاق نحو الهدف الذي وضع من أجله وليس على التدمير والانحلال..

ومن هذا المنطلق فإن المجتمع شريك في وضع الحلول المناسبة والتدابير اللازمة لمنع انتشار ظاهرة الطلاق بين أفراد مجتمعه عبر مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير مراكز الاستشارات الأسرية ومساهمة كافة شرائح المجتمع في احتواء الخلافات الزوجية المتنامية، والحفاظ على صلات القربى بين أفرادهم، ورعاية أبنائهم وبذل يد العون والمساعدة اللازمة لهما متى اقتضت الحاجة لذلك.

## المبحث الثاني

### الآثار الأخلاقية

عني الإسلام غاية العناية بالأخلاق الحميدة، وحرص على صيانة كيان الأسرة من كل ما يسيء إلى أفرادها من قول أو عمل مشين، وإذا كان الطلاق أبغض الحلال عند الله فإن الإسلام شرعه كعلاج عندما تستعصي- الحياة الزوجية بين الزوجين، ويخشى على البناء الأخلاقي للأسرة المسلمة من الشقاق والنزاع ووقوع الخصومات لذا كان الفراق مع الإحسان خير من البقاء مع الشقاق وسوء الأخلاق وهو ما سآبينه فيما يلي:

#### المطلب الأول: الآثار السلوكية المترتبة على الطلاق البائن في المجتمع السعودي

من بين أهم المتطلبات الأسرية للحفاظ على سلوكيات قويمه لدى أفراد المجتمع المسلم استقرار وهدوء الوضع الأسري للأولاد وخلوه من المشكلات التي تلقي بظلالها على سلوكه، وتؤثر في مسيرة حياته، وغالباً ما تعجز الأم المطلقة وحدها عن مواجهة مشكلات الشباب وتوجيه سلوكهم نظراً لتزايد عوامل التأثير عليهم من قبل وسائل الإعلام المختلفة مع غياب دور الأب الفاعل، وانحسار دور الأقارب والجيران في التربية وتقويم السلوك المنحرف في المجتمعات المتمدنة اليوم<sup>(1)</sup>.

---

(1) للاستزادة حول مشكلات الشباب وأثر الترابط الأسري في مواجهتها، ينظر: خليل، عثمان سيد، 2001م، الشباب وأوقات الفراغ دور التربية ووسائل الإعلام من المنظورين الإسلامي والوضعي، أكاديمية نابف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط1، ص 179.

وقد أشارت الدراسات إلى أن هناك آثاراً أخلاقية عدة تترتب على مشكلة الطلاق في المجتمع السعودي، منها:

(1) انحراف الأبناء لغياب الرعاية والتصديق الأسري والتغير السلبي لدى أكثر أبناء المطلقات وما يصاحبه من إحساس بالشعور بالندم لوقوع الطلاق بين الوالدين والشعور بالخوف من تكرار تجربة الزواج.

(2) اختلال السلوك القويم لدى الأطفال حيث إن سلوك الطفل يتأثر تأثراً بالغاً بأمه وأبيه في سنواته الأولى والتي تنعكس هذه الفترة في التنشئة على باقي حياة الطفل إلى أن يصبح رجلاً. وبما أن البيئة التي عاش فيها الطفل لا تخرج عن الأسرة المحيطة به فمن الطبيعي أن تنعكس عليه بعد أن يكبر وتتسع مجالات حياته الاجتماعية وتتعدى من والديه إلى باقي أقربائه وجيرانه.

(3) إن تصدع الأسرة يعتبر في نظر كثير من الباحثين سبباً هاماً في انحراف الأحداث وفي السلوك الإجرامي عامة، وكذا العديد من المشاكل، لعل من أهمها سوء التكيف والتوافق، والمرض النفسي الذي يتعرض له الأطفال في حياتهم أو في تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الآخرين.

(4) غياب القدوة الحسنة فالطفل الطبيعي الذي ينمو في أسرة سعيدة ومتناسكة اجتماعياً وأخلاقياً سينمو نمواً طبيعياً وينعكس ذلك على أخلاقه وسلوكه في المستقبل.

إن علم السلوك يجمع على أهمية الأبوين في تربية وتنشئة الطفل الاجتماعية خاصة دور الأم الرئيسي في التنشئة المبكرة وإبراز دورها في السنوات الأولى من حياته كنقطة انطلاق لنموه وتطوره جسدياً وفكرياً<sup>(1)</sup>.

والعلم التربوي الحديث يجمع على أهمية الأبوين في تربية وتنشئة الطفل الاجتماعية خاصة دور الأم الرئيسي- في التنشئة المبكرة وإبراز دورها في السنوات الأولى من حياته كنقطة انطلاق لنموه وتطوره جسدياً وفكرياً وإن سلوك الطفل يتأثر تأثراً بالغاً بأمه وأبيه في سنواته الأولى والتي تنعكس هذه الفترة في التنشئة على باقي حياة الطفل إلى أن يصبح رجلاً

وبما أن البيئة التي عاش فيها الطفل لا تخرج عن الأسرة المحيطة به، فمن الطبيعي أن تنعكس عليه بعد أن يكبر وتتسع مجالات حياته الاجتماعية وتتعدى من والديه إلى باقي أقربائه وجيرانه وعلى ذلك، فالطفل الطبيعي الذي ينمو في أسرة سعيدة ومتناسكة اجتماعياً وأخلاقياً سينمو نمواً طبيعياً وينعكس ذلك على أخلاقه وسلوكه في المستقبل.

أما إذا كانت الأسرة متفككة منحلة بالطلاق مثلاً، فإن ذلك التفكك سينعكس أيضاً على أولادهم، ويشبه علماء النفس الطفل بالإسفنجة التي تمتص أي سلوك وأي تصرف يصدر من أفراد الأسرة.

فالأسرة هي المنبع الأول للطفل في مجال النمو النفسي- والعقلي فيما يصدر عن الوالدين من أمراض سلوكية أخلاقية تكون الأسرة منبعها والوضع الاجتماعي ويؤثر على الجميع وأكثر شيء يظهر ذلك على الأطفال.

---

(1) القاضي، أحمد بن عبد الرحمن، 1430هـ، الخلافات الزوجية: أسبابها، وعلاجها، الشبكة الدولية للمعلومات، www.

## المطلب الثاني: الآثار التربوية المترتبة على الطلاق البائن في مكة المكرمة

يعتبر التفكك الأسري أداة هدم في بناء الأسرة، حيث يؤثر ذلك سلباً على العلاقات داخل الأسرة سواءً كانت بين الزوجين أو بين الزوجين والأولاد.

ولا يخفى على المتابعين بأن نسب الطلاق في المجتمع العربي وكذا السعودي في تصاعد مستمر، لأسباب كثيرة سبق ذكرها، إلا أن ما يهمننا هو الضحية الأولى لهذه النهاية الحتمية، إلا وهم الأطفال.

والحقيقة أن مسألة الطلاق قد تبعث برسائل خاطئة وسوء فهم لدى الأطفال إذا لم يذكر الآباء لأبنائهم تفاصيل ما يجري حولهم، وما هو مصيرهم إذا ما وقع هذا القدر المحتوم.

فالأطفال غالباً ما يعتقدون أنهم سبباً لهذا النزاع الحادث بين الأم والأب، وبالتالي يفترض الكثير منهم أن عليهم مسؤولية جمع شمل والديهم ثانية، حتى ولو كان ثمن ذلك التضحية بأنفسهم أحياناً.

إلا إن مصير الأطفال التربوي يظل هو أكبر مأساة في الطلاق في عصرنا هذا، وذلك لموقفهم العاجز إزاء هذه المشكلة بحرمانهم من النشأة الطبيعية وتركهم على الأقارب، الذين مهما بذلوا فلن يحسنوا رعايتهم بالشكل الصحيح.

فالأسرة من أهم وظائفها التربوية، وفيها يجد الطفل من يصحح له أخطائه، ويجد من يقول له: هذا حلال وهذا حرام، لأن سلوك الإنسان سلوك مكتسب من البيئة المحيطة به، وقد تورث الأسر المفككة أجيالها الإصابة بالعقد النفسية والمشاكل العصبية وتستمر معه حتى وإن دخل هذا الطفل لمرحلة الرشد وبدا تكوين الأسرة.

وتؤكد وجهات النظر العلمية والطبية أن الأبناء الذين عاشوا في أسر منفصلة يفتقدون فيها للأم الأصلية أو الأب الأصلي يعانون من مشاكل نفسية وجسمية أكثر من الأبناء الذين

يوصلون عيشهم تحت سقف بيت واحد مع والديهم. وهناك دراسات غربية أكدت أن اغلب الحالات المتحرش بها جنسيا تأتي من الأسر المفككة، إما بسبب زوج الأم الذي لا تربطه علاقة دم بهذا الطفل، وإما بسبب افتقار الطفل إلى عاطفة الأب، والتي يظل يبحث عنها دائماً، وربما تستغل من قبل أصحاب النوايا السيئة<sup>(1)</sup>.

إن الأطفال الذين يعيشون في بيئة عاطفية متزنة يتمتعون بصحة نفسية أكبر بكثير من الذين يعيشون في بيئة مضطربة (شجار وخلافات مستمرة)، إلا أن عيش الطفل في أسرة مضطربة أفضل من العيش بدون والديه. فالأسرة هي المنبع الأول للطفل في مجال النمو النفسي والعقلي فيما يصدر عن الوالدين من أمراض سلوكية أخلاقية تكون الأسرة منبعها والوضع الاجتماعي ويؤثر على الجميع وأكثر شيء يظهر ذلك على الأطفال، وتتمثل الآثار التربوية الناتجة عن الطلاق على الأولاد في عدة أمور منها:

1- الضرر الواقع على الأولاد في البعد عن إشراف الأب إن كانوا مع الأم وفي البعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب، وفي هذه الحالة يكون الأطفال عرضة لوقوعهم تحت رحمة زوجة أبيهم بعد أمهم التي من المستحيل أن تكون بالنسبة لهم أمّاً خصوصاً بعد أن تنجب هي عدداً من الأولاد وتعاملهم بطريقة أفضل من أولاد زوجها فيؤثر سلباً عليهم ويصبحوا عرضة للانحراف والوقوع في الجنوح.

2- ضعف الرقابة الناتج من عدم الإشراف على الأولاد من قبل الوالدين واهتزاز الأسرة وعدم استقرارها يعطي مجالاً لهم للعبث في الشوارع والتشرد والانحراف واحتراف مهن محرمة. لأن صدمة تفكك والديهم بالطلاق تكاد تقتلهم بعدما يفقدوا معاني الإحساس بالأمن

---

(1) الشقمانى، مصطفى محمد، 2008م، الآثار النفسية للتفكك والاضطراب النفسي- الأسري على الصحة النفسية للطفل،

والحماية والاستقرار حتى باتوا فريسة صراعات بين والديهم خصوصاً إذا تصارع كلٌ منهما من يكسب الطفل في جانبه حتى لو أدى ذلك إلى استخدام وسائل غير أخلاقية في تربيتهم.

3- التأثير على صحة الأولاد النفسية والجسدية خصوصاً إذا كانوا في سن الخامسة أو السادسة أو أكثر نتيجة لعدم اهتمام والديهم بهم في خضم المشاكل العائلية بينها وعدم إشراف والدهم الذي قد لا يشاهدهم إلا في مركز الشرطة عن طريق القضاء أو إحدى المؤسسات الاجتماعية مما يؤدي إلى هبوط معنويات الأطفال فيواجه ذلك باليأس والبكاء ويعيش حياة كلها توتر وقلق واضطراب ويتعطشون للحنان والمحبة والرعاية فضلاً عن الأمور المالية التي تزيد نسبتها مع كبر سنهم نظراً لفقدان تجمع الأب والأم معاً<sup>(1)</sup>.

4- النزاع الدائم بين والديه ولذلك ينعكس على الأولاد سلباً بالتسرب من المدارس والانحراف في السلوك وضعف الثقة بالنفس وعدم القدرة على التطور الفكري وعدم التوازن ومشاركة الجماعة وحرمانهم من التنشئة الاجتماعية السليمة مما يجعلهم يلجئون إلى التشرذم<sup>(2)</sup>.

وقد يصل الحد إلى استخدام المخدرات والمسكرات للابتعاد عن هموم الأسرة فكل هذه الآثار السيئة التي يتركها الطلاق على الأولاد تستدعي منا وقفة قوية لخصار وتطوير أسباب الطلاق في المجتمع والعمل الجاد للحد منها<sup>(3)</sup>.

---

(1) انظر: العنزي، إبراهيم هلال، 1430 هـ، الطلاق: أسبابه، آثاره، علاجه، الجزيرة للصحافة والنشر، الرياض، السعودية، الجمعة 14 ربيع الثاني، 1430 هـ، عدد 13343.

(2) المنهج الإسلامي يبني العلاقة بين أفراد الأسرة على أساس من الاحترام المتبادل، وحفظ الحقوق فيما بينهم وإنزال الوالدين منازلها بالإحسان إليهما وبرهما، ويعتمد على تأسيس الشخصية المسلمة منذ الصغر على الصلاح وسلوك طريق الصالحين من السابقين واللاحقين وأقربهم إلى ذهنه هما والداه، فإذا تغيرت مفاهيم عن الحياة الزوجية الرشيدة، وصارت حياتهم جحيماً لا يطاق، فإن الولد لا بد وأن يتصور الحياة جملة من التناقضات، فالقدوات الحسنة في حياته ما هي إلا خيالات لا أكثر فيكون بذلك سريعاً إلى فساده وإفساد غيره عبر أقران السوء وما أكثرهم هذه الأيام. للاستزادة انظر: النغمشي، عبد العزيز بن محمد، 2001م، المراهقون، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط3، ص60.

## المبحث الثالث

### الآثار الاقتصادية

الطلاق من الناحية الاقتصادية بصورة عامة زيادة في الأعباء والنفقات المالية التي يتحمل نتائجها الاقتصادية والاجتماعية اطراف العلاقة العائلية جميعهم أسر الزوجين المطلقين، وأطفال الأسرة المطلقة، والمجتمع أيضاً في ظل صعوبات وأزمات الوضع الاقتصادي العام وتراجع فرص العمل وتدني مستوى الدخل، كذلك يترتب على الطلاق مسؤوليات اقتصادية تتحملها الدول والمؤسسات المدنية والجهات الخيرية، التي تتولى تقديم الرعاية الاقتصادية للآباء والأمهات وأطفالهم<sup>(2)</sup>، وهو ما سأبين جوانب منه فيما يلي:

#### المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المترتبة على الأفراد

تتميز الأسرة الحديثة بأنها وحدة بسيطة تتكون من الأب والأم والأبناء وحدهم، وبذلك أثرت الحياة المدنية الحديثة على علاقات الولاء والانتماء بين أفرادها المباشرين وبين الأقارب البعيدين نتيجة المطالب المادية والضغوط الثقافية المعقدة.

وقد قضى الانتاج الصناعي الكبير على وظيفة الأسرة الاقتصادية في المجتمعات الحضرية وتحولت الأسرة إلى وحدات استهلاكية خالصة بدرجة كبيرة بعد أن هيا المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الانتاج الآلي بدلاً من الأسرة والتي كانت المنتج الأول لاحتياجاتها

---

(1) انظر: محمود، إيمان، 1427هـ، الأسرة الخليجية إلى أين. في ظل العولمة؟ مجلة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، شعبان، 1427هـ، سبتمبر 2006م، العدد 197 السنة الثامنة عشر.

(2) لبيان رأفة الإسلام وعدالته بالمرأة في النفقة الزوجية انظر: عبيدي، محمد يعقوب، 1413هـ، النفقة الزوجية في الشريعة الإسلامية مع مقارنة النفقة عند المسلمين وغير المسلمين، فجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، ص 68.



الأساسية مما ضاعف العبء عليها في حال انفصالها، وحدث الطلاق فيها بأشد من ذي قبل بسبب هذه السياسية الاقتصادية الحديثة وهو ما يستدعي بيان آثار كل فرد منها على حدة.

### أولاً: الآثار الاقتصادية المتعلقة بالزوج

إن العامل الاقتصادي يلعب دوراً رئيسياً ومهماً في استقرار وثبات الأسرة بل والمجتمع بأسره، وقد يكون هذا العامل له دور مباشر وسبب رئيسي من أسباب الطلاق.

فقد عني الإسلام بحقوق كل من الزوجين، فجعل للرجل حقوقاً وعليه واجبات، وجعل للمرأة حقوقاً وعليها واجبات، ولكن بما أن الرجل هو الكاسب في التشريع الإسلامي<sup>(1)</sup> فهو من ينفق على المرأة ويقوم على شؤونها حتى بعد طلاقه لها طلاقاً رجعيّاً امتداداً للفضل بينهما، ورعاية لحقوق كل منهما للآخر لعل القلوب المنكسرة أن تنجبر بحسن العهد، واستصحاب الألفة وسابق المودة ومن أبرز هذه الالتزامات التي يتحملها الرجل بعد طلاقه ما يلي:

1- تحمل الرجل أعباء مالية أخرى يتأثر بها بعد الطلاق قد تزيده فقراً على فقره بل وقد تهلك كاهله بأعباء اقتصادية لم تكن موجودة أثناء قيام الزوجية لما للطلاق من آثار اقتصادية عليه فلم تكن نفقة العدة ملزماً بها قبل الطلاق ولا المهر المؤجل أو المتعة أو أجره لحضانة الأولاد أو أجره لرضاعتهم.

وهذه الآثار طرأت على الرجل وسيتحمل أعباءها طالما أنه اختار وسلك طريق الفراق وعلى الرغم من أن المرأة تتحمل جزءاً اقتصادياً على كاهله نتيجة انقطاع المورد المالي من النفقة عليها نتيجة الطلاق إلا أن الرجل وهو المسئول عن تأمين الأمور المالية سواء كان ذلك عند

---

(1) جاء في الحديث: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: يا سراقة ألا أدلك على أعظم الصدقة؟ قال: بلى يا رسول الله. قال: إن ابتك مردودة إليك ليسلها كاسب غيرك). أخرجه ابن ماجه، السنن 3365، وأحمد بن حنبل، المسند،

17243، والحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، 7426.

الزواج أو حتى عند الطلاق فيتحمل جزءاً كبيراً ومهلكاً قد يؤثر عليه سلباً في المستقبل لا يجعله يفيق من سكرات الطلاق إلا بعد سنوات مضت وقد تكون هذه السنوات هي ثمرة شبابه.

2- الضرر المادي الواقع عليه من كثرة تبعات الطلاق المالية كمؤخر الصداق ونفقة العدة ونفقة وحضانة الأولاد، الأمر الذي سينعكس أيضاً على الزوجة الثانية وأولادها، هذا إذا قبلت به زوجة أخرى لترعى مصالحه وأولاده في ظل وجود الأعباء المالية عليه الناتجة عن الطلاق<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: الآثار الاقتصادية المتعلقة بالزوجة

لا شك أن للطلاق تبعات مادية كبيرة وضغوطا حياتية شبه يومية، فإن كانت الزوجة في وضع مالي مريح وميسور، أو لديها ما يمكن أن تزاوّل به عملاً مهنيًا أو حرفياً، كان ذلك سنداً لها في مقابلة تلك الالتزامات، أما إن كانت في وضع مادي ضعيف، وليس لديها خبرات أو شهادة تتكسب بها فإن الضغوط تزداد عليها؛ وهو ما يؤثر سلبياً في نظرتها لذاتها ويقلل من دورها الإيجابي في الحياة نتيجة قلة الموارد الموجودة لديها، ولعل أبرز ما يفعله الطلاق على الزوجة هو العوز المالي الذي كان يقوم به الزوج أثناء قيام الزوجية مما يؤدي إلى انخفاض في المستوى المعيشي بنسبة 73٪. خصوصاً إذا لم يكن لها عائل آخر أو مورد رزق آخر تعيش منه حياة شريفة كريمة بعيدة عن المنزلقات الأخلاقية<sup>(2)</sup>.

(1) للاستزادة ينظر: بشير، محمد شريف، 2009م، الخسائر الاقتصادية للطلاق، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول

العنف ضد المرأة أمان، الشبكة الدولية للمعلومات [www.amanjordan.org](http://www.amanjordan.org).

(2) مجموعة من الباحثين، 2004م، الطلاق آثار وعواقب، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، ص54.

ومن أبرز هذه الآثار:

### 1- زيادة فقر المرأة وأسرتها:

يمكن اعتبار الطلاق أحد أهم الأسباب المؤدية للفقر خاصة عندما يكون الزوج هو المصدر الوحيد والعائل لزوجته وأطفاله، وعندما تتخلى الأسرة عن ابنتها بعد الزواج وكونها في رعاية رجل آخر بسبب من فقر الأسرة أساسا يزيد من الأعباء المالية على الأسرة ويدخلهم في صعوبات بالغة.

### 2- موقف أسرتها من عملية الطلاق:

يجب أن نقر بأن هناك متابعة اجتماعية للمطلقات في مجتمعاتنا الإسلامية، وخصوصا من المقربين من الأهل والوالدين والأصدقاء؛ فالمطلقة ستظل تحت المجهر والمراقبة الدقيقة لكل حركاتها وتصرفاتها فإن كانت البيئة الأسرية على درجة من المساندة والتعاون تأقلمت المرأة المطلقة مع الطلاق وتداعياته، وإلا فستكون هنالك مشكلة أخرى مصاحبة للطلاق متمثلة في صعوبة التأقلم مع الأوضاع الجديدة بعد انفصال الزوجين عن بعضهما البعض، وما تفرزه من تأثيرات سلبية كبيرة على المرأة والأطفال. وتقل تداعيات الطلاق السلبية إذا أبدت أسرة المرأة المطلقة تعاوناً ومساندة معنوية ومادية، خاصة في حالات تهرب الزوج من مسؤوليته في الإنفاق على تربية الأطفال.

### 3- عدم تحصيل النساء المطلقات لنفقاتهن:

تعد مشكلة النفقات من أكثر المشكلات شيوعاً في دوائر الأحوال الشخصية ومحاكم القضاء الشرعي في الدول الإسلامية حول قضايا الطلاق، وذلك لكونها من القضايا التي يقع فيها التنازع، وتؤثر بشكل مباشر على حياة المطلقة ومن تعول من الأطفال والصورة الأكثر انتشاراً تتمثل في ماطلة الرجال الذين طلقوا زوجاتهم في الالتزام بالنفقة أو التهرب من دفعها حتى إن قضت المحاكم بوجوب دفعها.

ومما يزيد من مشكلات النفقات تعقيدا أن المحاكم الشرعية تتأخر أحيانا عن حماية المرأة وإجبار مطلقها على دفع النفقة المستحقة عليه، رغم أن هناك نسوة مطلقات يكن في أمس الحاجة إلى تحصيل النفقة وذلك لرعاية الأطفال وسد حاجتهم من المأكل والملبس والعلاج والتعليم خاصة إذا كن أميات وبلا مصدر دخل ثابت من عمل ونحوه<sup>(1)</sup>.

#### 4- تزايد أعباء حضانة الأطفال:

تعتبر حضانة الأطفال في الأسر المطلقة من القضايا الأساسية التي تزيد من حدة الصراع بين الوالدين المنفصلين، والحضانة إما أن تكون حضانة تقوم بها الأم أو الأب أو مشتركة بينهما، حيث يتحمل الوالدان معا مسئولية رعاية أطفالهما بعد الطلاق، وبالتالي يمكن للأطفال الإقامة مع أمهاتهم لفترة من الزمن، ومع آبائهم لفترة أخرى بالتبادل كي لا تنقطع الصلة بين الأطفال وبين الوالدين.

#### 5- الحالة المادية والتعليمية للزوجة:

نتيجة لوقوع الطلاق فإن المرأة تتأثر بزيادة أعباء الإعالة ونقصان دخلها في الأسرة التي كان الرجل يتحمل الإنفاق عليها؛ وهو ما يدفعها إلى العمل لسد حاجة أسرتها، أما إن كانت المرأة المطلقة عاملة فإنها ستكون أكثر عرضة للتأثير فقط في حالة حدوث تغيرات سلبية وغير متوقعة في سوق العمل، مثل انخفاض الأجور أو فقدان الوظيفة، فحتما سيقبل دخلها<sup>(2)</sup> تبعا لذلك في الوقت الذي زادت فيه التزاماتها المالية بعد الطلاق، خاصة إذا كان لديها أطفال تتحمل نفقاتهم<sup>(3)</sup>.

(1) انظر: الشلهوب، هيفاء، 1431 هـ، مشكلة الفقر بين النساء في المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ص 126-127.

(2) دعت إحدى الدراسات العلمية عن ظاهرة الطلاق إلى ضرورة إنشاء صندوق لتمويل أعمال منتجة للمطلقات من أجل رفع معاناة الآلام النفسية بعد الخروج من البيت الزوجي - الطلاق - وهو حل اقتصادي فعال نظراً لخصوصية المجتمع السعودي حيث يتعذر على المرأة العمل في أي مجال أو في أي نشاط وبالتالي فإن الاقتراح جدير بالتطبيق، انظر، العمري، سليمان، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي (433) مرجع سابق.

(3) انظر: بشير، محمد شريف، الخسائر الاقتصادية للطلاق، ص 10 مرجع سابق

## المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المترتبة على الحكومات

ومن أهم مؤشرات واقع الطلاق على كاهل بعض الحكومات وخصوصاً في المجتمع السعودي:

أولاً: زيادة أعداد النساء المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعي سواء المعاشات أو المساعدات الاجتماعية على الرغم من أن تلك الأعداد غير معلن عنها رسمياً (لسياسة الضمان الاجتماعي في هذا المجال) وعلى الرغم من أن التقارير السنوية لمكاتب الضمان الاجتماعي تبين أن الإنفاق على الرجال أكثر من الإنفاق على النساء ولكن عدداً من الشواهد تدل على عكس ذلك منها على سبيل المثال:

1- أن المرأة من أكثر الفئات المنصوص على استحقاقها لمخصصات الضمان الاجتماعي بصفتها أرملة أو مطلقة أو مهجورة أو متزوجة لا عائل لها أو زوجة سجين أو غير ذلك<sup>(1)</sup>.

2- دلت عدة دراسات على تزايد أعداد النساء المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعية والمتقدمات لطلب الإعانة قياساً على أعداد الرجال<sup>(2)</sup>.

---

(1) شروط صرف الإعانة للمرأة المطلقة هي: 1- بطاقة الأحوال المدنية أو شريحة الحاسب الآلي من الأحوال المدنية (برنت) أو دفتر العائلة الخاص بالوالد المطلقة. 2- الإقامة في حدود نطاق خدمات المكتب. 3- دراسة الحالة من خلال الزيارات الميدانية (عند الحاجة) [www.mosa-d.gov.sa/daman/mainreport](http://www.mosa-d.gov.sa/daman/mainreport).

وقد دعت صحيفة الرياض السعودية إلى إعادة النظر في المقابل المادي الذي يصرف للمطلقات عبر ندوة أقامتها مع مجموعة من المختصين ومن أبرز ما جاء في توصياتها ما يلي: ضرورة إعادة النظر في المبلغ الذي يتم صرفه كإعانة للغذاء، إلى جانب إعادة النظر في مخصصات دعم مشروعات الأسر المنتجة؛ لتكون مُحفزةً لهم على الالتحاق بها، مقترحات استحداث برنامج دعم مشابه لبرنامج "حافز" في فكرته، ومساو له في قيمة الدعم المادي الذي يصل إلى (2000) ريال شهرياً، على أن يتم تأهيلهن عن طريق برامج ودورات تدريبية تمكنهن من مزاولة الوظيفة التي تناسب مع مؤهلاتهن الدراسية. صحيفة الرياض السعودية، الخميس 9/6/2013 م العدد 16451.

(2) أورد صحيفة أخبار (24) الإلكترونية السعودية الرسمية بتاريخ (11/6/2015 م) أن عدداً من المطلقات تزوجن بدون توثيق عقودهن سواء من مواطنين أو غير مواطنين حتى لا يترتب على تسجيل عقودهن حرمانهن وأولادهن من

3- المبالغ المذكور تخصيصاً للرجال من قبل الضمان الاجتماعي والتي تبدو أكثر من المبالغ المخصصة للنساء في التقارير السنوية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية جاءت بسبب زيادة حجم أسرة الرجل الذي يستطيع الجمع بين أربع زوجات وأطفاله منهن (وقد تكون أعمارهم متقاربة كثيراً) في وقت واحد، بينما يحسب للمرأة أولادها من زوجها المتوفى أو مطلقها حتى يبلغوا سنّاً معينة (18 سنة) ثم يصبحوا حالات استحقاق منفصلة عن والدتهم لذلك يبدو لمن يقرأ تلك المخصصات أن أعداد الرجال المستفيدين من مخصصات الضمان الاجتماعي أكبر من أعداد النساء<sup>(1)</sup>.

---

المخصصات المالية المقدمة من خدمة الضمان الاجتماعي رغم قلتها وهذا بلا شك من الآثار الاقتصادية التي تنعكس سلباً على الأفراد والمجتمعات والحكومات جراء كثرة وقوع الطلاق في المجتمع بدون حلول سريعة لمكافحتها والقضاء على هذه الظاهرة <http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/220973> 2015/6/11 م.

(1) التقرير المالي العام للعام 1430 هـ - 2009 م. الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية بموقعها على الشبكة العالمية للمعلومات [www.mosa-d.gov.sa/daman/mainreport](http://www.mosa-d.gov.sa/daman/mainreport).

إن أبرز ما يفعله الزلزال الاجتماعي الأسري (الطلاق) على الزوجة هو العوز المالي الذي كان يقوم به الزوج أثناء قيام الزوجية مما يؤدي إلى انخفاض في المستوى المعيشي بنسبة 73% [57]. خصوصاً إذا لم يكن لها عائل آخر أو مورد رزق آخر تعيش منه حياة شريفة كريمة بعيدة عن المنزلقات الأخلاقية التي لا يعصم منها صاحب دين قوي. قد جاء في خطط المقريري "ج 4، ص 293" أن الست الجليلة (تذكار باي خاتون) بنت الظاهر بيبرس عملت رباطاً بمبنى كبير سمته رباط البغدادية كانت تودع فيه النساء اللاتي طلقن أو هجرهن أزواجهن حتى يتزوجن أو يرجعن لهم، صيانة لهن لما كانا فيه من شدة الضبط وغاية الاحتراز وكانت لهذا الرباط شيخة صالحة تعظ النساء، المقريري، احمد بن علي، 1985 م، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى.

## الخلاصة:

يتبين من خلال ما سبق في هذا الفصل أهم الآثار المترتبة على ارتفاع معدلات الطلاق في مدينة المكرمة والتي تشمل كافة جوانب الحياة المعيشية والاقتصادية وما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية وأسرية تنعكس سلباً على الأفراد والمجتمعات، وبيان هذه الآثار لبيان خطورة الطلاق على المجتمع المسلم، ما يستدعي اجراء الخطوات اللازمة للحد من آثاره وذلك عبر برامج عملية كما وضحت الدراسة

## الفصل الخامس

# ظاهرة الطلاق في مدينة مكة المكرمة الدراسة الميدانية

وفيه مباحثان:

- المبحث الأول: عينة الدراسة وأدواتها.
- المبحث الثاني: التحليل الإحصائي.



# المبحث الأول

## عينة الدراسة وأدواتها

### أولاً: أداة الدراسة

استخدم الباحث المقابلة أداة لجمع البيانات حيث بنى استبانة المقابلة بعد مراجعة الدراسات السابقة والإطار النظري، وتكونت المقابلة من أسئلة مفتوحة انقسمت إلى قسمين وقد بلغ عددهم اربعاً وعشرين فرداً تم استبعاد خمسة منها لعدم جدية الأجوبة وعدم كفايتها العلمية ليصبح الإجمالي ثمانى عشر مقابلة وهو عدد مناسب جداً للدراسة كما بين بعض المختصين بالدراسات الميدانية ذلك<sup>(1)</sup>. من أصل خمسين نموذج تم توزيعها على عدد من الدارسين والمهتمين بالشأن الاجتماعي من جهات حكومية وأهلية عديدة من الجهاز القضائي وسلك المحاماة واعضاء هيئة التدريس المتقاعدين وممن هم على رأس العمل والمعلمون والمعلمات والمشاركون في الأنشطة والمراكز الاجتماعية: ( ينظر الملحق رقم 1 )

القسم الأول: البيانات الأولية، واحتوت عليالاسم المؤهل العلمي. الوظيفية الحالية، المساهمة في الشأن الاجتماعي:

ثانياً: أسئلة المقابلة، واحتوت على (10) عشرة أسئلة.

وبعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة قام الباحث بمراجعتها مع المشرف وعرضها على المختصين لتحكيمها، وقد قام الباحث بالتعديلات والملاحظات المطلوبة حتى خرجت أداة الدراسة في صورتها النهائية ( ينظر الملحق رقم 2 )

---

(1) انظر: العساف، صالح، 1414هـ، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، دار العاصمة، الرياض، السعودية ط 3،

ثانياً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	النسبة. %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	53.8 %
	ماجستير	15.4 %
	دكتوراه	30.8 %
المجموع		100 %
الوظيفة	معلم / معلمة	38.5 %
	مدير إدارة	7.7 %
	قاضي	15.4 %
	متقاعد	7.7 %
	مرشد طلابي	7.7 %
	مساعد إداري	15.4 %
	محامي	7.7 %
	المجموع	

المشاركة في الشأن الاجتماعي	سبق له المشاركة في الشأن الاجتماعي	61.5%
	لم يسبق له المشاركة في الشأن الاجتماعي	38.5%
المجموع		100%

من الجدول رقم (1) والذي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية نجد أن أعمار غالبية الباحثين كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس وذلك بنسبة (53.8%) كأعلى نسبة تواجد بين جميع النسب، يليهم الذين مؤهلهم العلمي دكتوراه وذلك بنسبة (30.8%) وأخيراً الذين مؤهلهم العلمي ماجستير بنسبة (15.4%) وقد كان غالبية الباحثين من الذين يعملون في الحقل التعليمي وذلك بنسبة (38.5%) كأعلى نسبة تواجد بين جميع النسب، يليهم القضاة والإداريين بنفس النسبة (15.4%) بينما كانت نسب تمثيل كل من (مدير إدارة - متقاعد - مرشد طلابي - محامي) متساوية التمثيل ضمن العينة المبحوثة وهي (7.7%) كما نجد أنه سبق لما نسبته (61.5%) من الباحثين المشاركة في الشأن الاجتماعي سواء كان ذلك ضمن الجمعيات الخيرية أو مكاتب اصلاح ذات الين أو مراكز الأحياء أو ضمن طواقم العمل في المحاكم الشرعية بالنسبة للقضاة المتقاعدين ضمن العينة المبحوثة.

## المبحث الثاني

### التحليل الإحصائي

بعد جمع أجوبة المقابلات ودراستها دراسة علمية، ومقارنتها بالمصادر والكتب المتخصصة في الشأن الأسري والاجتماعي، والتأكد من صدقيتها ومطابقتها للواقع وقياسها للآثار المترتبة على الطلاق البائن تم تحليلها تحليلاً علمياً بيانياً، وبيان الآراء الواردة بالنسب المئوية دون إهمال أي إجابة مخالفة تحقياً للأمانة العلمية، يوضح آراء الباحثين بكل موضوعية وحيادية وشفافية كما وردت دون زيادة أو نقصان.

#### س / أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في مدينة مكة المكرمة.

انحصرت الأسباب الثقافية ضمن استجابات أفراد العينة في اختلاف المستوى الثقافي والفارق في مستوى التعليم بين الزوج والزوجة الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر بينهما وعدم التوافق، وغياب الدور الاعلامي الارشادي الهادف، وأحياناً الدور الذي يقوم به الاعلام قد يكون سلبياً.

ويرى الباحث أن هذه الإجابات في مجملها موافقة لما ورد بيانه في ثنايا الرسالة حول دور الاعلام السلبي في ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي.

أما الأسباب الاجتماعية فقد ضمت الالتزام بين الطرفين من حيث النسب القبلي والنصرة الاجتماعية بينهما (حضري / بدوي) وقد أرجع الكثير من الباحثين الأسباب إلى تحكم العادات و التدخلات الخارجية كتدخل الأهل، والتفاوت الأسري حسب المستوى (غني، فقير)، حيث أن اختلاف المتطلبات المادية من حيث الكماليات في الأدوات المنزلية تؤدي إلى مناقشات حادة وعدم التفاهم وأحياناً يصل إلى حد فقدان الثقة.

بينما أضاف بعض أفراد العينة أن هنالك بعض الأسباب والصفات الشخصية والتي تؤدي إلى ازدياد معدلات الطلاق تمثلت في ضعف الوازع الديني وعدم معرفة الحقوق الزوجية بين الزوجين أو أحدهما، أو عدم الإيمان بما يقضيه الله بينهما أو داخل بيتهما، ومشاكل الحياة الوهمية ومشاغلهما أو قلة الصبر من قبل الطرفين. أضف إلى ذلك الخلافات حول الأمور الشخصية مثل: راتب الزوجة، ونفقاتها. وإهمال الزوج لأسرته وعدم تحمل المسؤولية لتعوده على حياة العزوبية والخروج مع زملائه وعلى السفريات والرحلات. أو عدم تحمل الزوجة لأعباء الأسرة حيث شغل البيت وتربية أولادها، وفي النهاية عدم الاحترام للمرأة من قبل الرجل والعكس.

يستنتج الباحث مما سبق أن هذه الأسباب موافقة لما ورد في ثنايا الرسالة، ومطابق تماماً لبعض أسباب ارتفاع معدلات الطلاق من حيث وجود العنصرية القبلية في بعض أفراد المجتمع إلى غير ذلك مما ورد في اجابات المقابلة.

### س آثار الطلاق البائن والسبيل الأمثل للحد منها

#### • الآثار الاجتماعية:

1. تفكك الأسرة في كلا الطرفين وخاصة في الزيجات الداخلية (تبادل صهر ورحم) الأمر الذي قد يصل إلى حد قطيعة الرحم أحياناً.
2. خلق عداة بين الأسرتين وتفشى البغضاء والشحناء والترصد على كل خطأ يحصل بينهما وقد يؤدي أحياناً إلى لأخذ بالثأر الأمر الذي يتنافى مع أمور الشرع.
3. ضياع الأبناء وفقدانهم للعاطفة والجو الأسري، وبالتالي اصابتهم ببعض الأمراض النفسية كالتشوه النفسي والخلقي لبعء الأب والأم، تشرذم الأبناء. كثرة جرائم الأبناء لقلّة التوجيه.

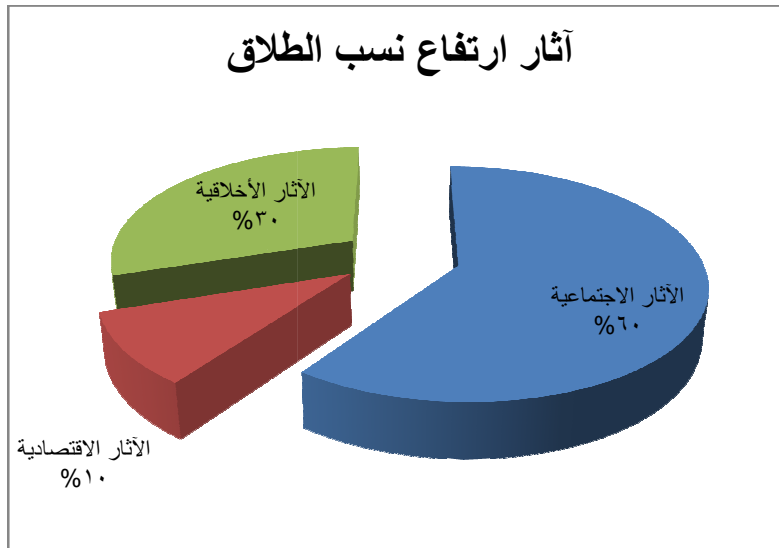
## • الآثار الاقتصادية:

أما أبرز الآثار الاقتصادية التي يخلفها الطلاق في المجتمع السعودي حسب وجهة نظر الباحثين فتتمثل في: انقطاع التعاون المادي بين الزوج والزوجة وعدم وجود عامل التكافل المالي وإهمال الزوج في نفقة الزوجة والأبناء، الأمر الذي يجعل الأبناء يعيشون حالة من الفقر والضيقة.

## • الآثار الأخلاقية:

وقد أشار أفراد العينة إلى أن من الآثار الأخلاقية الكبيرة التي تأتي مصاحبة لعملية الطلاق انحراف الزوج أو الزوجة وتفشي الفاحشة (ضياع الزوجة بما يترتب عليه ارتكاب المحرمات لفقدانها العاطفة، أو السبيل لكسب الرزق) وكثرة العلاقات الغير شرعية خارج إطار الزوجية. وأيضاً يؤثر على أخلاق الأبناء، مما يؤدي إلى كثرة تغييبهم عن مقاعد الدراسة وانحرافهم من أجل الهروب من المشاكل، الأمر الذي يؤدي بشكل حتمي إلى ارتفاع معدلات الجريمة.

شكل رقم (1) آثار ارتفاع نسب الطلاق



وقد كانت أبرز الأسباب التي يخلفها ارتفاع معدلات الطلاق على الفرد والمجتمع من وجهة نظر الباحثين هي الآثار الاجتماعية حيث كانت نسبة الآثار الاجتماعية التي ذكرها الباحثون ضمن الآثار التي يخلفها ارتفاع نسب الطلاق على الفرد والمجتمع هي (60%) تليها الآثار الأخلاقية (30%) وأخيراً الآثار الاقتصادية (10%).

يخلص الباحث مما سبق أن ما ورد من اجابات حول الآثار الاجتماعية موافق تماماً للآثار الاجتماعية الأخرى وإن كانت الدراسة قد بينت ازدياد هذه الآثار بمرور الأيام أكثر من ذي قبل وذلك لتفشي الجهل بالحقوق وروح الانتقام بين الأفراد كما أشار الباحث في الفصل الرابع.

### س دور مكاتب الاصلاح الأسري في الحد من الطلاق البائن

أشار غالبية الباحثين إلى الأهمية الكبيرة لمكاتب ولجان إصلاح ذات البين في القضاء على المشكلات الزوجية، وأن مكاتب الاصلاح الأسري ومراكز الأحياء دور إيجابي في عملية اصلاح ذات البين والقضاء على المشكلات الزوجية، خاصة عند التوصل إلى تفهم الطرفين أما إن كانت الأمور صعبة فإنها تحال إلى الجهات المختصة مثل الادعاء العام والمحاكم، وأنها تؤدي دورها على أكمل وجه فيما يصلها من مشكلات وقضايا. وبالتالي فإنهم يرون أن مكاتب الإصلاح ضرورة في هذا الزمان، بل ويجب أن تكون موجودة في كل حي وقرية، ويختار لها الأكفاء من المؤهلين. حيث أن دورها من أهم الأدوار التي تقف سداً منيعاً في التفرقة بين الزوجين وضياع الأولاد.

بينما أشار جزء قليل من الباحثين إلى أنه لا يزال دورها دون المأمول وذلك لجهل المجتمع بدورها والتعامل معها، أو بسبب قلة من يرتاد تلك المكاتب بسبب قلة المعرفة بها وبدورها وما تقدمه من خدمات، كما أرجع الكثير من الباحثين عدم تعامل غالبية أفراد المجتمع مع

هذه المكاتب والمراكز واللجان إلى فترة المواعيد الطويلة التي تمنح للمتقدم بطلب الخدمة، وبالتالي هم يرون أنها تحتاج إلى تفعيل وزيادة دعم حكومي وشعبي.

كما أشار الباحثون إلى أن دور مركز الحي يتمثل في تكثيف الدورات بين الحين والحين لتوثيق الصلات الاجتماعية بين الأسر في الحي ونشر النصح والإرشاد. بينما أشار بعض الباحثين إلى أن أكثر مراكز الأحياء لا يوجد فيها تدخل في مثل هذه الحالات إلا عن طريق الزوج أو وليّ امر الزوجة.

توافقت نتائج الاجابات مع ما ورد في الدراسة على دور مكاتب الإصلاح الأسري وأهميتها، فيما اختلفت مضامين الاجابات مع ما ورد في الدراسة من حيث دور مراكز الأحياء حيث نفوا وجود أي تدخل مباشر لها في الإصلاح الأسري رغم أنه من أولوياتها وأسباب نشأتها وتأسيسها.

### س / دور وسائل الإعلام في زيادة معدلات الطلاق في العالم الإسلامي

أشار غالبية الباحثين إلى أن وسائل الإعلام لها أكبر الأثر في ارتفاع نسبة الطلاق في العالم الإسلامي، وأنها خطر يتسبب في خراب الأسر من أبناء وآباء وأمّهات، حيث أن بعض الأسر وربما للجهل يتخذون من وسائل الاعلام وما يرد فيها القدوة. كما أشار نسبة كبيرة من الباحثين إلى أن كثيراً من المسلسلات الشهرية في الاعلام المرئي لها تأثيراً سلبياً كبيراً، حيث أنها دائماً ما تحوي بعض المفاهيم غير المعلنة نصاً أو المفاهيم التي تجسد في المواقف والتي يتأثر بها المشاهدين سلبياً.

• يستحسن عدم الاهتمام إلى تلك القنوات المزرية والمشينة والاطلاع على البديل منها  
مثل قناة الفجر.

• زيادة التثقيف والوعي، وتصحيح المفاهيم.



• أن تعمل الدولة على إيجاد قنوات موازية لتلك القنوات الهابطة توفر إعلام بديل مناسب للجميع.

• على رب الأسرة أن يعمل على منع مشاهدة مثل تلك المسلسلات.

### (ب) ما التدابير الواقية للحد من الطلاق في المجتمع

- التزويد بالأحكام القرآنية والشرعية من آيات ووصايا قضائية.
  - العمل على توثيق الصلات التربوية بين الأب والأم فهما أساس تربية النشء.
  - نشر الاخلاق الحميدة والتآخي بين الأبناء في خلق التفاهم وهذا المبدأ هو من صفات الفرد المسلم، كما ورد في الأثر النبيل وهو خلق سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.
  - الاهتمام بالجيل القادم والعمل على زيادة الوعي الديني لديهم حيث أن اعظم التدابير التي من شأنها تقليل معدلات الطلاق أو القضاء على هذه الظاهرة هي التدابير التربوية والأخلاقية.
  - دعم برامج تنمية وتطوير الأسرة، من خلال زيادة الوعي لدي الزوج والزوجة والعمل على نشر التوعية بآثار الطلاق أخلاقياً.
  - عمل الدورات الارشادية قبل الزواج وتوعية الأزواج بضرورة تقدير المسؤولية والمشاركة في الحياة.
- يتضح مما سبق بيانه واستعراضه فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام أن إجابات المقابلة اتفقت على أهمية تفعيل التدابير الشرعية والوقائية تماماً مع ما ورد في الفصل الخامس، وتطابقت مع ما ورد في الدراسات والبحوث الخاصة بذلك ما يستلزم سرعة تفعيلها وتطبيقها.

## س / دور التعليم في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق

هنالك شبه إجماع من المبحوثين على أن دور المؤسسات التعليمية معدوم تماماً في الحد من ارتفاع حالات الطلاق أو هو دون المأمول؟ ويدللون على ذلك بالارتفاع الحاصل في نسب الطلاق في المجتمع السعودي وأنه لو كانت المؤسسات التعليمية تقوم بدورها لما وصلت هذه المعدلات إلى ما وصلت إليه في الوقت الراهن.

ولقد ركزت مقترحات غالبية المبحوثين حول سبل تفعيل دور المؤسسات التعليمية في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في الآتي:

- تقرير مواد اسرية للجنسين، وتكثيف التوعية الإسلامية في جميع المراحل الدراسية وذلك لتوعية الأبناء والبنات، وتثقيفهم، وتعريفهم مفاهيم الزواج، والأسرة، والأبناء.
- عمل محاضرات لكافة شرائح المجتمع وإقامة الدورات، ووضع مواقف في المواد الدراسية الاجتماعية من قبل ذوي الاختصاص، لتوضيح ما يحصل بين الزوجين في حالة أن يكون هنالك فارق في التعليم.
- تخصيص دروس اجتماعية داخل المواد في المرحلة الثانوية والجامعية وربط العمل بحضور هذه الدروس.

يتضح مما سبق تطابق إجابات المبحوثين والدراسات العلمية فيما يتعلق بدور التعليم وأثره البالغ في تثقيف المجتمعات والحد من الجهالة والعنف والتطرف الأسري، واختلفت مضامين الاجابات فيما يتعلق بتقرير تدريس مواد أسرية للجنسين حيث لم يتطرق أحد من الباحثين الاجتماعيين في الدراسة لمثل هذا الاقتراح.

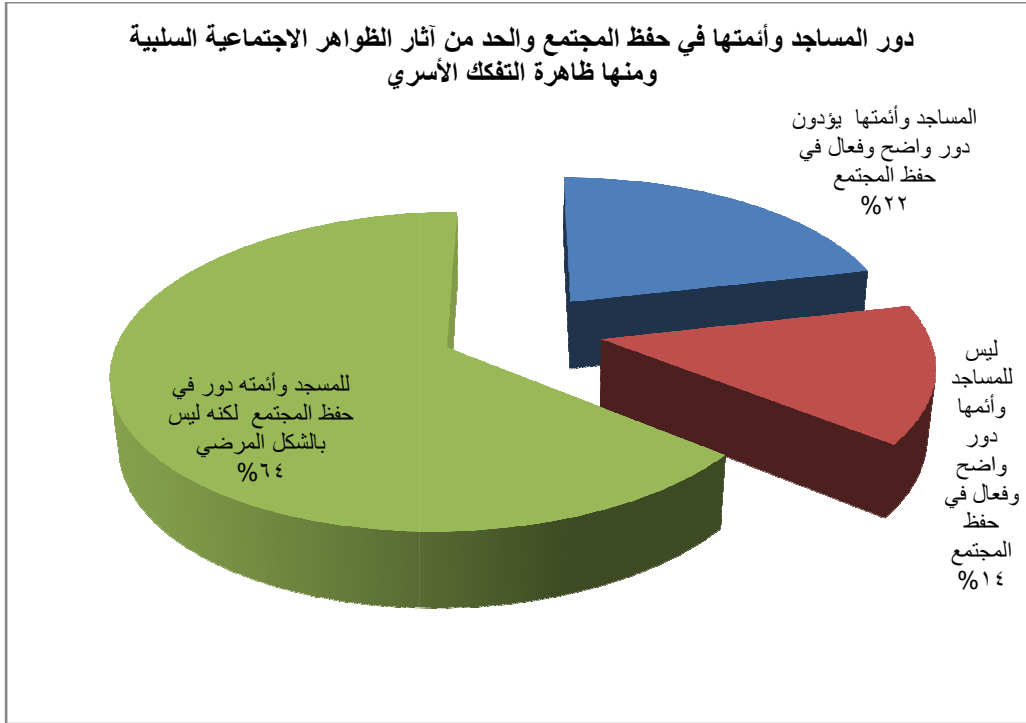
## س / دور المسجد للمسجد في حفظ المجتمع من المظاهر السيئة

اتفق غالبية الباحثين على أهمية المسجد ودوره في حفظ المجتمع والحد من آثار الظواهر الاجتماعية السلبية ومنها ظاهرة الطلاق والتفكك الأسري، غير أنه كان هنالك تباين واضح في تقييمهم حول الدور الذي يقوم به الأئمة والخطباء في المجتمع من خلاله، حيث أشار ما نسبته (21.4%) إلى أن أئمة المساجد يؤدون رسالتهم الاجتماعية على الوجه المطلوب، من حيث الاجتماعات والدورات التي تقام بين الحين والحين سواء كان ذلك للذكور أو الإناث. وفي بعض الخطب وبعض الدروس في كلمات بعد الصلوات.

فيما أشار ما نسبته (14.3%) إلى أنه ليس لأئمة المساجد دور واضح وفعال في حفظ المجتمع والحد من الظواهر السلبية في المجتمع كظاهرة الطلاق حيث أنه لا يوجد تجاوب من المجتمع والأسر مع البرامج التي يتم تقديمها، وأنه نادراً ما يكون لأئمة المساجد دور فاعل في الموضوع والغالبية عكس ذلك.

أما ما نسبته (64.3) فقد أشاروا إلى أن للمسجد وأئمته دور في حفظ المجتمع والحد من الظواهر السلبية في المجتمع كظاهرة الطلاق، لكنه ليس بالشكل المرضي ويحتاج إلى التدعيم أكثر والتفعيل من خلال ابتعاث الخطباء لدورات ومشاركات أكثر من الحالية.

شكل رقم (2) دور المساجد وأئمتها في حفظ المجتمع والحد من آثار الظواهر الاجتماعية السلبية ومنها ظاهرة التفكك الأسري.



خلاصة ما سبق تؤيد ماذهبت إليه الدراسات والأبحاث الواردة في الرسالة فيما يتعلق بدور المسجد الإيجابي في رعاية الأسر وحمايتها، مع اختلافها حول الآليات المتبعة للاستفادة من دور الأئمة والخطباء في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق مع ما ورد في الرسالة.

### س / دور المحاكم في إنهاء المنازعات الزوجية بشتى أنواعها

هنالك اجماع من قبل المبحوثين على ضعف دور المحاكم إلا إذا كانت هناك قضايا بين الأطراف، وأنهم يصفون دورها بالجاد والحازم في هذه المواضيع، كما أنهم يرون أن المحاكم لا تساعد في التقريب بين الأزواج وأن مهمتها هي إنهاء الوضع بالطلاق وكلاً يحصل على ذلك، وإذا تدخلت بالصلح بين المتنازعين فإنه دائماً ما يكون هنالك تأخير للمعاملات وتطويل في

المواعيد الأمر الذي لا يخدم في غالب الأحوال قضية الصلح بين الطرفين، كما أنهم أجمعوا على ضرورة من إعادة النظر في هذه المحاكم والأدوار التي تؤديها.

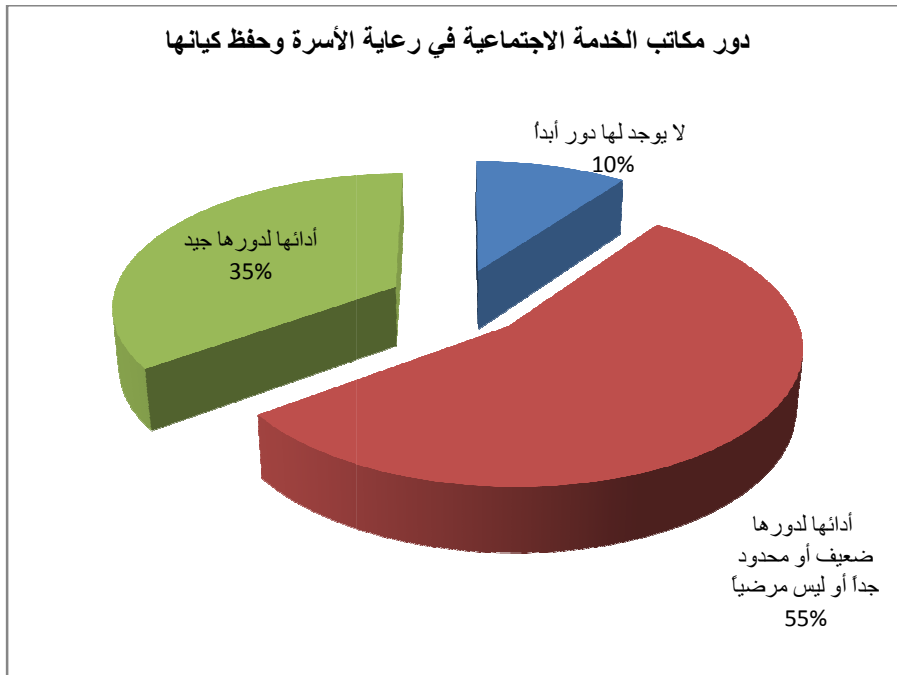
### س / دور مكاتب الخدمة الاجتماعية دورها في رعاية الأسرة وحفظ كيانها

فيما يتعلق بدور مكاتب الخدمة الاجتماعية وأدائها على المستوى المحلي فإن اجابات المبحوثين كانت محصورة في ثلاث خيارات:

- لا يوجد لها دور أبداً.
- أدائها لدورها ضعيف أو محدود جداً أو ليس مرضياً.
- أدائها لدورها جيد.

وقد توزعت هذه الخيارات حسب النسب الموضحة في الشكل أدناه:

شكل رقم (3) دور مكاتب الخدمة الاجتماعية في رعاية الأسرة وحفظ كيانها



من الشكل السابق نجد أن غالبية المبحوثين كانوا يرون أن أداء مكاتب الخدمة الاجتماعية لدورها في رعاية الأسرة وحفظ كيانها ضعيف أو محدود جداً أو ليس مرضياً وذلك بنسبة (55%) أما الذين أشاروا إلى أن أدائها لدورها جيد فقد بلغت نسبتهم (35%) بينما كان ما نسبته (10%) من أفراد العينة يرون أنه لا يوجد لها دور أبداً.

أما استجابات المبحوثين حول الشق الثاني من السؤال والذي يتعلق بأهمية دورها في رعاية الأسرة وحفظ كيانها وهل نالت هذه المركز ما تستحقه من الدعم والإمكانات التي تجعلها مؤهلة للقيام بواجباتها فقد كان هنالك اجماع في اجابات جميع المبحوثين على أنها لم تنل الدعم الكافي من الجهات الحكومية الأمر الذي يحد من فعاليتها في أداء أدوارها بما يخدم المجتمع ويحد من الكثير من الظواهر السالبة كارتفاع نسب الطلاق، معللين ذلك بأنه لو تم دعمها بوجود مختصين من ذوي الاهتمام بالقضايا الأسرية ووجود الدعم اللازم من قبل الجهات الحكومية وأهل الخير لكان دورها أعظم وأفضل مما هو عليه الآن. بل هي بعون الله يمكن أن تكون الحصن الأول، لو توفر لها الدعم الحكومي والإعلامي.

يظهر جلياً مما سبق اختلاف اجابات المبحوثين مع ما ورد في الدراسات والأبحاث حول ضعف دور المحاكم في حل الخلافات الزوجية، إذ رأى معظم المبحوثين أن دورها ضعيف وليس إيجابياً، فيما اتفقوا على أهمية تفعيل دور القاضي في إنهاء النزاعات الزوجية لما له من سلطة وولاية عامة وخاصة.

### س/ دور رجالات العلم والتربية والحكمة في الإصلاح المجتمعي

في الاجابة على هذا السؤال نجد أن ما نسبته (86%) من المبحوثين يؤيدون بشدة هذا الاقتراح رغم ما أبدوه من تحفظات حول شكل المشاركة التي تتم حالياً حيث أنهموم وصفوا المشاركة

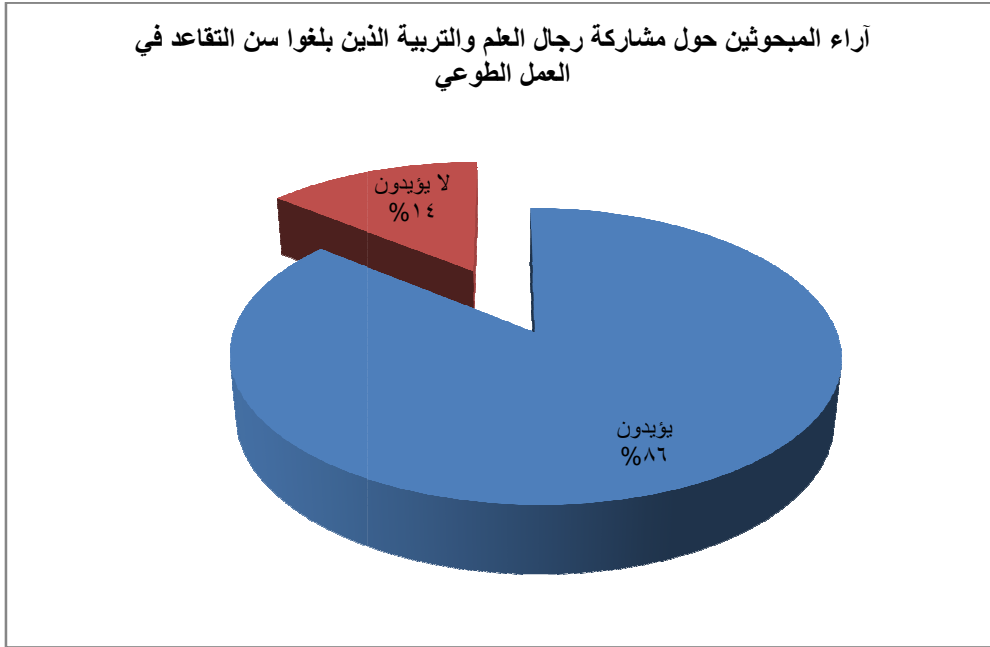
الحالية لرجال العلم والتربية والحكمة الذين بلغوا سن التقاعد النظامية في الإصلاح المجتمعي عبر مؤسسات التنمية الاجتماعية بانها فقط تتم من قبيل زيادة الاشتراك في الكم فقط، وأحياناً "اشترك معنا في الجمعية للمساهمة مادياً" وبالتالي فهم يرون ضرورة أن تكون المشاركة فعالة ولمن له الخبرة في هذا المجال.

بينما نجد أن ما نسبته (14%) من الباحثين لا يؤيدون مشاركة الذين بلغوا سن التقاعد النظامية في الإصلاح المجتمعي عبر مؤسسات التنمية الاجتماعية، معللين ذلك بأنهم أثناء عملهم في المحاكم لم يتمكنوا من حل المشاكل فما بالك إذا كانوا متطوعين.

لا أشك في أن أجد شخص يتخلف في اداء هذه الرسالة رسالة الاصلاح المجتمعي فهذه رسالة إنسانية وخاصة إذا تتطلب منه المشاركة برغبة ملحة ولكن إن دُعي للمشاركة في تمثيل زيادة الاشتراك في الكم فقط فهذه الآلية لا يمكن أن تؤدي إلى رغبة فقط. "اشترك معنا في الجمعية للمساهمة مادياً" بدور تفعيل فيما يكون له أثر إيجابي بالمرّة، ولكن حينما يكون تعاون وتفاعل بين تلك المؤسسات تعم الفائدة للمجتمع المحلي ومن ثم بعد ذلك على نطاق أوسع. وهكذا.

وقد كانت الآليات التي اقترحتها الباحثين لتفعيل مشاركة الذين بلغوا سن التقاعد النظامية في الإصلاح المجتمعي عبر مؤسسات التنمية الاجتماعية، وذلك بأن يقوم كل إمام بتكوين لجنة في حيه وقريته ليفعلوا هذا الدور. أو عن طريق وضع مكاتب و مراكز إصلاح لذلك وتعينهم فيها، ومن ثم إعطائهم الدورات في الإصلاح وحضورهم لحل بعض المشكلات، وصرف مكافئة لهم إن أرادوا ذلك.

شكل رقم (3) مشاركة رجال العلم والتربية الذين بلغوا سن التقاعد في العمل الطوعي



اتفقت اجابات المبحوثين مع الدراسات والبحوث الداعية إلى الاستفادة من رجال العلم والتربية وضرورة اشراكهم في العمل المجتمعي لما لهم من خبرة ومكانة تؤهلهم لذلك.

س / أثر الاهتمام بالبيئة الأسرية في تحصيل المجتمع ورعايته.

(أ) دور التدابير الاجتماعية الملائمة للحد من ازدياد ظاهرة الطلاق في المجتمع؟

وقد كانت ابرز التدابير الاجتماعية الملائمة للحد من ازدياد ظاهرة الطلاق في المجتمع حسب وجهة نظر المبحوثين ما يلي:

- تعريف المقبلين على الزواج بالمسئولية القادمة وعظمتها أهميتها من خلال إقامة الدورات

لهم بنين - بنات



- إيضاح التحمل المادي بين الزوجين حينما تكون الزوجة عاملة وخاصة عند كبر سنها وتقدم العمر لكليهما والتعرف على القناعة من عز الاستغناء والطمع والذل من قبل الرجل.
- أن يسود الاحترام المتبادل دون التعصب والاقتصاد في المعيشة.
- الهدوء في النقاش بين الطرفين بعيداً عن أنظار أبنائهم وبالتأني والمرونة.
- حُسن الاختيار بين الزوجين.
- الصبر بينهما.
- إدخال المصلحين في حال نشب نزاع بشرط أن يكونوا محايدين.
- تفعيل دور الوالدين في التوعية الثقيف لأبنائهم المقبلين على الحياة الزوجية، حيث أنه كلما كان أفراد الأسرة واعين ومثقفين كلما قلت المشاكل وقربت المسافة بينهم.
- تسهيل آليات التواصل مع مكاتب الإصلاح والاهتمام بالرد وسماع المشاكل دون التذمر من المتصلين والاحتساب في ذلك.
- الحد من تدخلات العائلة في أي مشكلة أسرية، والعمل على تدخل هيئة إصلاح البين في الوقت المناسب لتقريب وجهات النظر بين الزوجين.

## (ب) آثار ومضار التفكك الأسري على الفرد والمجتمع

معلومات أو إضافات أو مصادر ومراجع تراها مناسبة للرجوع عليها فد تثرى صلب

الموضوع ولم يرد ذكرها في الأسئلة من وجهة نظرك؟

وقد كانت أبرز السبل الملائمة لمواجهة للتفكك الأسري آثاره ومضاره على الفرد والمجتمع من وجهة نظر المبحوثين:

- توفير سبل وطرق التفاهم بين الأسرة في هدوء تام وعدم التمسك بالرأي بين أحد الطرفين.
- عدم الالتجاء والتداخل من أطراف أحدهما، حتى لا تشيع وتكبر المشكلة وبالتالي يصعب حلها.
- الإلمام بالقواعد التشريعية من القرآن والسنة في مواجهة هذه الآفة المؤدية إلى التفكك الأسري في المجتمع.
- تنظيم سلسلة من المحاضرات الأسرية التثقيفية والتوعوية وتفعيلها ببرامج تعمل على غرس السلوكيات والمهارات البناءة.
- التوعية الإسلامية بشكل عام والتوعية الأسرية بشكل خاص.
- تربية الأبناء التربية الصحيحة، وتعويدهم تحمل المسؤولية.
- تعريف كلاً بدوره في الأسرة.
- التحلي بالصبر والأخلاق.
- تكثيف الدورات والندوات والمحاضرات لتزويد الأسرة بأهميتها في المجتمع، وبالتالي الحفاظ على الأسرة وكيانها بقدر الإمكان.

وقد كانت أبرز المعلومات والمصادر والمراجع التي يرى المبحوثين أنه يمكن الرجوع إليها:

- الرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية ففيها كل ما يهم الأسرة والمجتمع .
  - أن تتبنى الجمعيات الخيرية إقامة الندوات وورش العمل والإرشاد بصفة دورية.
  - زيادة مكاتب الإصلاح، ومراكز الحي لمعرفة المشاكل وأنواعها وحلها.
- لم تضيف اجابات المبحوثين حول اساليب ووسائل مواجهة التفكك الأسري وما يتبعه من مشكلات عن ما ورد في الرسالة ما يؤكد ملائمة الاجابات وموافقتها لما ورد في الاجابات.

## الفصل السادس

# التدابير المقترحة للحد من الطلاق البائن في مكة المكرمة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التدابير القضائية.

المبحث الثاني: التدابير الاجتماعية.

المبحث الثالث: التدابير التوعوية.

## تمهيد:

شرع الله الطلاق لوضع حد للخلاف الدائم والشقاق المستمر بين الزوجين مع غلبة الظن بكثرة المفاسد من استمراره، وحصول النفور مع بقاءه، ولم يترك الشارع الكريم أمر الطلاق عاماً بل قيده باشتراطات، وتبعات مادية ومعنوية، ووضع جملة من القيود والتدابير التي تحد من كثرة وقوعه حتى لا يلجأ إليه الرجل أو المرأة إلا عند الضرورة وتعذر بقاء الحياة الزوجية ومن أهمها: جعل الطلاق لغير حاجة مكروها، وقرر للمطلقات متاعاً بالمعروف، ووقت وقوعه بوقت الطهر، وجعله بيد الرجل أصلاً وبيد المرأة استثناء (بالخلع) وغير ذلك مما يعني أهمية تحكيم الشرع في إيقاعه، وضرورة وضع التدابير المناسبة للحد من إطلاقه<sup>(1)</sup> وهو ما سأبينه بإذن الله فيما يلي:

---

(1) مع هذه التدابير والقيود الشرعية، فقد كثرت في الآونة الأخيرة وقوع حالات الطلاق في المجتمع، وصاحب ذلك كما بينا آثار سلبية على الزوجين والأولاد، بل وعلى أسرهم ومجتمعهم، مما ترتب على ذلك ظهور مشكلة أزعجت المجتمع، وأشغلت المحاكم الشرعية بقضايا الطلاق بصورة كبيرة. مع ضرورة تبني التجربة الماليزية: أصدرت ماليزيا قراراً بمنع عقد زواج إلا حصول الزوجين على اجتياز دورات في الحياة الزوجية والأسرية في مجال أهداف الأسرة والتخطيط للحياة الزوجية وأساليب زيادة الحب والمودة وكيفية إدارة مشكلات الزواج والترشيد في الميزانية، وقد كانت نسبة الطلاق ارتفعت في ماليزيا إلى 32% وانخفضت النسبة إلى 7% بعد هذا القرار هذا وقد تبنت دولة الإمارات هذا القرار ( موقع المسلم الالكتروني، www ( Moslim. net ). تاريخ الزيارة 12 / 7 / 2013 م.

## المبحث الأول

### التدابير<sup>(1)</sup> القضائية

لا شك أن للتدابير القضائية<sup>(2)</sup> قبل إيقاع الطلاق أثراً في الحد من ارتفاع نسب معدلاته في المملكة العربية السعودية لما للقضاة من سلطات وصلاحيات واسعة يستطيعون من خلالها توجيه المتخاصمين، وتوضيح الحقائق والأحكام الشرعية، هذا مع الهيبة التي لهم في نفوس الناس فالنصح والتذكير لكلا الطرفين والوعظ والإرشاد يؤثران في نفسية الزوجين مع بيان الآثار الناتجة عن إيقاع الطلاق ومصير الأولاد إلى غير ذلك من الأمور التي قد لا يتنبه لها الزوجان أو لا يشعران بها عند عزمهما على إنهاء العلاقة الزوجية للمشكلات التي قد تحدث بينهما، وقبل أن أبين بعضاً من هذه التدابير أود أن أبين إجراءات إيقاع الطلاق الإسلام وما عليه العمل في المحاكم السعودية بالنسبة للزوجين من خلال ما يلي:

#### أولاً: ضوابط لذرائع الطلاق في الإسلام

نظام الطلاق في الفقه الإسلامي كما تدل عليه الأدلة الصحيحة الثابتة من الكتاب والسنة لا عوج فيه ولا أمت، جادة واضحة مستقيمة، يسير فيها الإنسان على هدى، نظر فيه إلى صالح الزوجين وحفظت فيه حقوق كل واحد منهما، بما يطابق العدالة التامة، لا يغبن أحدهما

---

(1) هذه التدابير التي اخترتها ليست على سبيل الحصر، وإنما قدرت الأهم. وتقديم التدابير القضائية على غيرها انطلاقاً من مكانة القضاء في الشريعة الإسلامية، وعظم هيبة القضاء في نفوس الناس، وقدرة القضاة بما لديهم من صلاحيات ومقومات في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق إذا أحسنوا استغلالها والقيام بها خير قيام.

(2) هذه التدابير التي اخترتها ليست على سبيل الحصر، وإنما قدرت الأهم. وتقديم التدابير القضائية على غيرها انطلاقاً من مكانة القضاء في الشريعة الإسلامية، وعظم هيبة القضاء في نفوس الناس، وقدرة القضاة بما لديهم من صلاحيات ومقومات في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق إذا أحسنوا استغلالها والقيام بها خير قيام.

الآخر، أعطى الرجل بعض المزايا على المرأة، فهم أي الرجال قوامون على النساء، ومنحت المرأة في مقابلها حقوقاً تعاض بها عما يلحقها من استعمال الرجل حقوقه.

فإن تحقق المقصد الصحيح من الزواج وطاب عيشهما فتلك هي الغاية، وإن تباغضا وتنافرا وخافا أن لا يقبها حدود الله ورغبا في الفراق، فهما كغيرهما من كل متعاقدين: لهما أن يتفقا على الانفصال في مقابل عوض من المرأة للرجل، كما تعاقدتا في أصل النكاح في مقابل الصداق من الرجل للمرأة، فشرع لهما الخلع، وكانت المرأة بائنا تملك أمر نفسها، وليس للرجل عليها حق المراجعة إلا بعقد جديد واتفاق آخر، ولم يكن عليه للمرأة حقوق أخرى من حقوق العقد، كالصداق والنفقة وغيرهما، إلا أن يتشارطا على شيء فهم على شروطهم<sup>(1)</sup>.

والإسلام في تشريعه للطلاق لم يجعله أول علاج يلجأ إليه المرء إذا ما ظهرت بوادر الشقاق؛ وإنما شرع من الأوامر والأحكام ما إن اتبعت لا يقع الطلاق إلا عند وجود ما يقتضيه، وإذ ذلك يكون الطلاق علاجاً لمشكلات الأسرة التي تعجز عن حلها الوسائل الأخرى، وبإتباعها أيضا تنتفي المفاصد التي تنجم عنه، وتُرتب هذه الأوامر والأحكام مراتب ومراحل لعلاج الخلافات الزوجية حسب أسبابها ومدى كل منها:

### المرحلة الأولى: مرحلة الشقاق وظهور الاختلاف

الصلح تسكن إليه النفوس، ويزول به الخلاف وهو خير على الإطلاق، ويمكن أن تسمى هذه المرحلة بمرحلة ضبط النفس والتحلي بالصبر والحكمة والدعوة إلى الصلح لأنه خير.

وهي مرحلة مهمة من مراحل معالجة الشوز، ولا بد من الوعظ من الرفق واللين، إذ لا بد من أن يلجأ الزوج إلى الصمت والتذمر من تصرفات زوجته يلجأ إلى إقامة حوار معها،

(1) شاكر، أحمد محمد، 1354 هـ، نظام الطلاق في الإسلام ص7. مرجع سابق.

يذكرها بأنه ينظر إليها كشريك في الحياة الزوجية الصالحة التي يحرص على استمرارها بما يرضى الله ويحقق سعادتهما معاً، ولأن الزوج في هذه المرحلة يعظ زوجته وهما في حالة هدوء، فيكون ذلك في الحقيقة ترسيخاً نفسياً للعلاقة الزوجية.

أما إذا لم يثمر الوعظ باللين والرفق، فللزوجة الوعظ بالترهيب والتهديد، وذلك بأن يذكرها أن نشوزها سيكون سبباً في بعده عنها وهجرانه لها، ويذكرها بعواقب ما تؤول إليه العلاقة الزوجية بما يضمن العودة إلى الحالة الطبيعية للأسرة<sup>(1)</sup>.

### المرحلة الثانية: مرحلة النشوز

وقد عالج الإسلام كل حالة من هذه الحالات، ورسم لها من أساليب الحكمة ومراحل الأناة ما ليس وراءه غاية لمصلح.

والنشوز حالة من النفور تعتري الزوج أو الزوجة فإذا نشزت الزوجة غدت صعبة القياد على زوجها وتنكرت لحقه.

وقد تدرج التشريع القرآني في علاج تلك الحالة بما يأتي:

أ- النصح والإرشاد بالحكمة والموعظة الحسنة. وهي أعمال تهذيبية مطلوبة في كل حالة، وهي في الأصل أي النصيحة واجبة على الزوجين ليعين كل منهما الآخر في التزام شرائع الدين في كل مناحي الحياة.

ب- المهجر في المضاجع؛ بعزل فراشه عن فراشها وترك معاشرتها، وهذه المرحلة آدابها وأحكامها فليس المهجر بالزوجة تشهير بها أو إهانتها أمام أولادها فيورث في نفسها جحوداً

(1) انظر: معايدة، زينب، 2015م، الاصلاح بين الزوجين في الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان،



ونكراناً تجاهه فتزداد نشوزاً وكرهاً وبغضاً نحوه، بل هو الهجر الجميل الذي لا أذى معه ولا شكوى.

ج- العقوبة الإيجابية إذا لم ينجح الرجل في إرجاعها عن نشوزها بوسيلتي النصح والهجر وهي أن يضربها ضرباً رقيقاً غير مبرح، لا يترك بجسمها أثراً، إذ المقصود منه الإصلاح لا غير فإذا ما أدى إلى الهلاك وجب به الضمان<sup>(1)</sup>.

لقد وضع الإسلام قيوداً كثيرة على حق الزوج في استعمال الضرب لزوجته لضمان استخدامه كأسلوب تأديب وتقويم، إذ ليس المقصود من الضرب الإهانة والإذلال بل الإصلاح.

### المرحلة الثالثة: الشقاق بين الزوجين:

سعت الشريعة الإسلامية إلى حسم مادة النزاع والخلاف بين الناس بوسائل رضائية قبل اللجوء إلى قوة السلطان ومن هذه الوسائل: التحكيم الإسلامي<sup>(2)</sup>.

---

(1) إذا ضرب الرجل زوجته ضرباً غير معتاد وجب عليه الضمان بإجماع الفقهاء، وإذا ضربها بحق فأفضى إلى فساد عضو أو روح وجب عليه الضمان، ويجب عليه التعزير انظر: ابن عابدين، الحاشية، 4/ 79، مرجع سابق، و البهوتي، كشف القناع، 5/ 210، مرجع سابق، والدسوقي، حاشية الدسوقي، 2/ 342، مرجع سابق، والنووي، روضة الطالبين، 7/ 368، مرجع سابق، وللإستزادة ينظر: تفاحة، فتح الله، 2010م، التدابير الشرعية للحد من وقوع الطلاق في المجتمع الأردني، دراسة فقهية مقارنة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) مجلد (24) ص 1433 وما بعدها.

(2) التحكيم اصطلاحاً: اتفاق بين طرفي خصومة معينة، على تولية من يفصل في منازعة بينهما، بحكم ملزم، يطبق الشريعة الإسلامية انظر: مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد بأبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من 1 إلى 6 ذو القعدة 1415 هـ، الموافق 1-6 أبريل 1995م، (قرار رقم: 95/8 د 9).

وأصل مشروعية التحكيم وبعث الحكّمين عند ظهور بوادر الشقاق بين الزوجين قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَبِيرًا﴾<sup>(1)</sup>.

وتلك حالة غير النشوز<sup>(2)</sup>، فالنشوز استعصاء الزوجة أو جفوة الزوج، وقد شرع للمرأة أن تعالج زوجها بما تهديها إليه الكياسة. أما إذا اشتد الخلاف وتفاقم شره بين الزوجين. فإذا ظهر من المرأة لزوجها أمارات النشوز وذلك بأن يدعوها فلا تجيبه أو تجيبه متكرهة متبرمة وتتأقل أو تتدافع إذا دعاها إلى الاستمتاع ويختل أدها في حقه وسواء كان هذا النشوز بالقول أو بالفعل<sup>(3)</sup>.

فقد أرشد القرآن الكريم جماعة المسلمين إلى مقاومة هذا الشر واستئصاله عن طريق مجلس عائلي يتكون من حكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة؛ وذلك لأن أهل الزوجين هم أشد الناس حرصاً على حفظ ما قد يكون في أسباب الشقاق من شؤون يجب أن تُكتم وتُخفى حتى لا تتأثر مكانة الزوجين<sup>(4)</sup>.

---

(1) سورة النساء، الآية: 35.

(2) النشوز لغة: هو المكان المرتفع من الأرض، الرازي، الفخر، 1967، مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ص 660. وتعريفه شرعاً، هو معصية الزوجة زوجها فيما يجب له عليها من حقوق وواجبات، انظر، ابن قدامة، الكافي، 761/2، مرجع سابق.

(3) للاستزادة انظر: الدباسي، عبد الرحمن، 2004 م، أحكام الصلح في الشريعة الإسلامية، دار الوراق للنشر و التوزيع، لندن، بريطانيا، ص 132 وما بعدها.

(4) انظر: صالح سعاد إبراهيم، 1403 هـ، أضواء على نظام الأسرة في الإسلام، مكتبة تهامة، جدة، السعودية، ط1، ص 133 وما بعدها، بتصرف واختصار يسير من قبل الباحث.

ويجب أن يمر بمرحلة التحكيم وجوباً<sup>(1)</sup> كل زوج أراد أن يطلق زوجته، لعله يعدل عن قراره وليس هذا حجر على إرادته بتوقيع الطلاق، بل فتح المجال للحكمين لإيجاد طريق بديل لحل الخلاف، إذ قد يصلان إلى حل ودي يرضاه.

فالتحكيم إذن وسيلة إصلاحية لم تُعهد إلا لإطفاء نار الحرب، وانتزاع البغضاء من القلوب<sup>(2)</sup>.

وهكذا فإن تشريع الطلاق في الإسلام دليل على رحمة الشارع الحكيم بخلقه، فدائرة الطلاق ضيقة جداً، ومقيدة أيضاً، مما لا يجعل له تأثيراً إلا في أضيق الحدود على الحياة الزوجية، حيث قدر له مراحل، وحدد علاجاً لكل مرحلة من مراحل الشقاق، ولم يدع سبباً معقولاً لإرجاء الطلاق إلا قرره وأمر به حتى جاء منهجاً وسطاً بين التضييق المخرج والإطلاق الذي تدعو إليه النفوس الغاضبة<sup>(3)</sup>.

فالهدف الأساسي للتحكيم هو اصلاح العلاقات الزوجية، التي أصابها النزاع والشقاق، وإرجاعها إلى حالة الوفاق والوئام ولإنجاز المهمة على كل من الحكمين أن يكون ممثلين حقيقيين للطرفين دون أدنى تحيز لأحدهما على حساب الآخر، وأن يكون همهم الأول والأخير هو الإصلاح، وعليهما أن يتحدثا مع من يمثلانه بصراحة؛ ليعرف واقع حالته وما يشكو منه وما يطلبه، ويتحاورا معه للوصول إلى نتيجة فيها صلاح الأسرة ولا تنحصر مهمة الحكمين

---

(1) انظر: الصابوني، عبد الرحمن، مدى حرية الزوجين في الطلاق، ص 755. مرجع سابق.

(2) للاستزادة ينظر: زيدان، عبد الكريم، 1993م، الفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص 34 وما بعدها. ويرى بعض الفقهاء أن بعث الحكمين لا يكون إلا إذا خفي على القاضي أمر الزوجين ولم يتبين له من هو المسيء منها فأما إذا عرف المسيء منها فعلى القاضي أن يعظ المسيء ويؤدبه ويزجره بما يردعه عن إساءته ويأخذ لصاحب الحق منه انظر: حسب الله، علي، 1968م، الفرقة بين الزوجين، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ص 151.

(3) انظر: حشاش، جمال، 2014م، التحكيم في النزاع بين الزوجين في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة النجاح الوطنية، غزة، فلسطين، المجلد (28 / 7) ص 1754 وما بعدها.

في بحث النزاع بينهما فقط بل وإقناع كل من الطرفين بأخطائه وضرورة تصحيحها، ووضع حد لكل أشكال الاستبداد في التعامل بين الزوجين لكي تعود الحياة إلى مجراها الطبيعي، ويمكن القول بأن مهمة الحكّمين حسب الشريعة الإسلامية تنصب على محاولة تأجيل الطلاق قدر الإمكان ومحاولة إقناع الطرفين باستبعاده مقدمين مصلحة دوام الحياة الزوجية على الفراق بدون مبرر مشروع.

وهذا الإجراء بحد ذاته سوف يوفر فرصة كبيرة للحل وتجاوز الخلاف والعودة إلى طبيعة الحياة الزوجية الرغيدة.

### ثانياً: اجراءات الطلاق في المحاكم السعودية

تتم إجراءات الطلاق للرجال عادة بالذهاب للمحكمة العامة وتعبئة نموذج طلب الطلاق في المحكمة والمتضمن اسم الزوج والزوجة وعدد الطلقات، ثم يحال النموذج إلى مكتب التوجيه والإصلاح وهو المعني بالإصلاح بين الزوجين ليسأل عن أسباب الطلاق ومحاولة إقناع الزوج بالعدول عن قرار الطلاق، ثم يعاد الطلب للقاضي لإتمام الطلاق في وقته من خلال التصديق وختم صك الطلاق وتحديد موعد لإنهاء صك الطلاق في حال وجود ازدحام في المحكمة هذا بالنسبة إلى الزوج.

أما بالنسبة للزوجة فإذا تقدمت للمحكمة العامة بطلب تطليقها من زوجها فيحدد لها موعد مع القاضي لإيضاح أسباب الطلاق والنظر في شرعية هذه الأسباب وهل هي مقنعة وهل يمكن حلها بطريقة أخرى غير الطلاق؟.

وإذا وجد القاضي أن الأسباب مقنعة يتم تحديد موعد لاستدعاء الزوج للمحكمة وإذا لم يحضر يتم تحديد موعد ثان ثم موعد ثالث وهذه المواعيد يمكن أن تمتد على أشهر عدة وإذا لم

يستجيب الزوج لهذه الاستدعاءات تضطر الزوجة للاستمرار في المطالبة ومراجعة معاملتها وهذا بالطبع يتطلب مجهوداً كبيراً من قبل امرأة تضطر لمراجعة دائرة رجالية مع ما يعنيه ذلك من مشقة وإجراءات صعبة<sup>(1)</sup>.

والمحكمة جهة فصل في الخصومات تقوم بحكم ولايتها بسماع ما لدى طرفي المشكلة وتستقصي ما عندهما من دعاوى وبيانات ودفوعات ثم تصدر حكمها في القضية بحسب ما يؤدي إليه اجتهاد ناظري القضية استناداً إلى الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وهدى سلف الأمة، وما يصدر من ولي الأمر من تنظيمات لا تتعارض مع ما سبق، وإذا لم يكن بين الزوجين نزاع في الرجوع إلى الحياة الزوجية، ويرغبان الفتوى في موضوع الطلاق، فيحالان إلى الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، لأن لها ولاية الفتوى في المملكة العربية السعودية، فتوجه للقاضي بما تراه موافقاً للرأي الشرع<sup>(2)</sup>.

وقد صدر نظام القضاء الجديد بالمرسوم الملكي رقم م / 78 في (19 / 9 / 1428 هـ) ومن الخطوات التطويرية التي تضمنها هذا النظام تخصيص محاكم للأحوال الشخصية<sup>(3)</sup>.  
ويتنظر من هذه المحاكم تسريع النظر في القضايا الزوجية، وإيجاد برامج وفعاليات معدة بالتنسيق معها لتساهم في إعداد الشباب والفتيات للحياة الزوجية قبل عقد النكاح أسوة بالفحص الطبي الإلزامي<sup>(4)</sup>.

---

(1) تحليل ورصد من قبل الباحث خلال زيارته للمحاكم الشرعية في الفترة من 1 / 3 / 1430 - 10 / 10 / 1430 هـ.  
(2) انظر: القاضي، حمد بن عبد الله، الإجراءات القضائية في المشكلات الزوجية، 1431 هـ، مجلة وزارة العدل السعودية، عدد 45 شهر محرم، ص 154. ومرفق نموذج من ثلاث صفحات في الملاحق بجوي أهم بيانات  
(3) مجلة العدل السعودية، 1428 هـ، ص 93 وما بعدها.  
(4) انظر: البدر، علي، 2014 م، المشكلات الأسرية وعلاجها من خلال جهود مكاتب الإصلاح بوزارة العدل دراسة نظرية ميدانية دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط 1، ص 168 وما بعدها.

### ثالثاً: التدابير المتبعة للحد من ظاهرة الطلاق في المحاكم السعودية

تحدد التدابير الشرعية التي يمكن لولي الأمر أن يقوم بها في سبيل إصلاح الخلل الذي يصيب الأسرة وفيما يلي بيان أبرز هذه التدابير:

#### 1- إنشاء مكاتب الصلح في المحاكم السعودية وأهدافها:

لعل من أهم الإجراءات العلاجية التي يمكن أن تسن كسياسة من ولي الأمر من أجل إصلاح الخلل الذي يصيب حياة الزوجين إقامة مكاتب متخصصة للإصلاح والتوجيه الأسري التي تنطلق ليس من واقع التجربة والدراية فقط، بل ومن خلال العلم واكتساب فنيات مهنية تساعد في نجاح عملية الإصلاح، وقد كان لإنشاء مكاتب الصلح في المحاكم دور كبير في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية ابتداء من صدور قرار معالي وزير العدل برقم (1179) وتاريخ (11/2/1426 هـ)، بإنشاء أقسام الصلح في المحاكم على مراحل، وتشمل المرحلة الأولى المحاكم العامة بمحافظة جدة، وأبها، ومحافظة الخرج، والمحكمة الجزئية بالرياض والمدينة المنورة، على أن يتم التدرج في إنشاء تلك الأقسام في المحاكم الأخرى حسب الحاجة.

فما هذه المكاتب؟ وما أهدافها؟ وما طبيعة عملها، وما أبرز جهودها وآثارها؟

أولاً: مكاتب الإصلاح والتوجيه الأسري داخل المحاكم<sup>(1)</sup>.

---

(1) لا يمكن اغفال دور مكاتب الإصلاح والتوجيه الأسري الخيرية في مدن ومحافظات المملكة فهي تقوم بأدوار كبيرة في سبيل الإصلاح الأسري وتقديم الاستشارات والتوسط بين الأزواج لمحاولة رأب الصدع بينها ومن هذه المكاتب:

1- مركز المودة الاجتماعي جدة، 2- مركز بريدة القصيم، 3- مركز التنمية الأسرية، الرياض، 4- مركز الاستشارات العائلية، البحرين، 5- مركز اصلاح البحرين، مراكز الأحياء بمكة المكرمة والمدينة المنورة. وغيرها من المراكز الخاصة والعامة.

هي أماكن يتم فيها تقديم جوانب مختلفة لرعاية الأسرة والحفاظ عليها من خلال أقسام تابعة لها سعياً لتصحيح الخلل الواقع بين الزوجين، وحفظاً للتواصل بينهما ونقياً للطلاق بقدر الإمكان<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: أهدافها

من الأهداف المقصودة في افتتاح هذه المكاتب:

أ- المساهمة في حل الخلافات الأسرية بالطرق الودية.

ب- حماية الأسرة من إفشاء أسرارها وظهور الخلافات فيها.

ت- معالجة الخلاف الأسري من جميع جوانبه.

ث- التخفيف من كثرة القضايا التي تحال إلى القضاة.

وقد جرى افتتاح عدد من هذه المكاتب في المحاكم وباشرت أعمالها وكان لها دور إيجابي ملموس رغم الصعوبات التي تواجه هذه المكاتب في أداء رسالتها. ورغم ضعف إمكانات هذه المكاتب وقلة العاملين المتخصصين فيها، وكثرة المراجعين لها إلا أنه كان لها أثر جيد في الإصلاح ولم تثن كثير من الأسر<sup>(2)</sup>.

وقد بدأ العمل في مكتب التوجيه والصلح في المحكمة العامة بمكة عام 1425 هـ ويعمل فيه خمسة موظفين، منهم موظف بوظيفة باحث شرعي، وآخر بوظيفة باحث اجتماعي<sup>(3)</sup>.

---

(1) انظر: الجهني، عبد العزيز، تأهيل الزوجات للحياة الزوجية في المجتمع السعودي، ص 149. انظر: البدر، علي، 2014م، المشكلات الأسرية وعلاجها من خلال جهود مكاتب الإصلاح بوزارة العدل دراسة نظرية ميدانية دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط 1، ص 168 وما بعدها.

(2) بلغ عدد المراكز الأسرية المرخصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية حتى العام 2014م أربعة مراكز فقط رغم الحاجة الماسة لهذه المراكز، وهذه المراكز وغيرها لاتزال دون المأمول كما أن مدينة مكة المكرمة رغم أهميتها لا يوجد بها أي مركز خاص بالاستشارات الأسرية المصدر. <http://www.mubasher.info/news/>.

ثالثاً: طبيعة عملها.

القضايا التي ينظرها المكتب:

ينظر المكتب جميع القضايا الأسرية من طلاق، وخلع، وحضانة، ونفقة، وسكنى، وعدل في المبيت، والعدل في الأعطيات، والهبات بين الأولاد والزوجات. . وغيرها.

والمكتب يقدم خدمة جيدة تتلخص في استقبال المراجعين للراغبين في الطلاق وغيره ومحاولة إقناعهم بالعدول عنه، والسعي في الصلح بين الزوجين فيما نشأ بينهما من خلاف، وللإخوة المصلحين العاملين في المكتب أثر جيد في ذلك.

ومع أن أغلب المراجعين للمكتب لم يسبق لهم طلب المشورة في مشكلاتهم الأسرية فإن معظمهم يبدي مرونة في الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه، وهذه ميزة ينبغي استغلالها وتفعيلها.

والكثير منهم يعدل عن الطلاق، وهذا يعود لأسباب منها:

(1) استطاعة المصلحين في مكتب الإصلاح إقناع المختلفين خاصة إذا كانت المشكلة سهلة لا تحتاج إلى جهد كبير.

(2) تجاوب المختلفين لإعادة التجربة مرة أخرى في العودة إلى بيت الزوجية والتعاهد لإصلاح الخلاف بينهما وعم تكراره مرة أخرى.

(3) عند التقاء الزوجين بعد انقطاع يصفوا الجو لهما للنقاش وتصفية الحسابات وطلب تأجيل الفصل بينهما.

---

(1) انظر: الشنقيطي، مختار، 2009م، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المراكز الاستشارية الأسرية بين الواقع والمأمول، مؤسسة السبيعي الخيرية للأبحاث، الرياض، السعودية، ص 219.



4) الخبرة الطويلة والتجربة الكبيرة لدى العاملين في المكتب أدت إلى نجاح أعمالهم وعدم اتساع رقعة الخلاف الأسري.

### الاجراءات وآلية العمل:

يسير العمل في قسم الإرشاد والإصلاح الأسري على النحو التالي:

1) إذا تبين من الدعوى المقامة لقسم صحائف الدعوى فإنها تكون من ضمن القضايا المشار إليها في الفقرات (أ، ب، ج) من خامساً من الدليل الإجرائي لعمل أقسام الصلح في المحاكم والمعتم على كافة الجهات التابعة للوزارة بالتعميم رقم (13/ت / 2592 بتاريخ 26/2/1426 هـ وهذه الفقرات:

أ- القضايا الزوجية والأسرية بشرط اتحاد بلد المتداعيين وتنحصر في المرحلة الحالية في الآتي:

- طلب الطلاق.
- طلب الزيارة.
- طلب النفقة.

ب- القضايا التي لا يتجاوز المبلغ المطالب به اربعين ألف ريال في المحكمة العامة وعشرة الالاف ريال في المحكمة الجزئية.

ت- القضايا التي يطلب فيها طرفا القضية ابتداء التوفيق بينهما فيما يصح الصلح فيه، فتحال إلى قسم الصلح.

(2) عند ورود المعاملة لقسم الصلح يجب قيدها فوراً ويحدد موعد ويطلب حضور المدعى عليه عن طريق المدعي أو قسم محضري الخصوم بورقة تبليغ محدد فيها موعد الحضور مع إرفاق صورة من صحيفة الدعوى.

(3) عند التوصل إلى صلح بين المتنازعين يتم تحرير محضر من أصل وصورة بما تم الاتفاق عليه ويوقع من أطراف النزاع والأعضاء المشاركين من القسم ويرفق أصل محضر الصلح بالأوراق وتحال إلى قسم صحائف الدعوى لإحالتها إلى أحد القضاة حسب تسلسل القضايا في حقل خاص دون تحديد موعد لدى القاضي.

(4) متى ما وردت الأوراق للمكتب القضائي يجري القاضي توثيق الصلح حالاً إذا لم يكن منشغلاً بقضية أخرى.

(5) في حال طلب الطرفين تأجيل محاولة الاصلاح لمزيد من التشاور بدون محضر بذلك محضر بذلك يوقع عليه الطرفان ويحدد فيه مدة التأجيل ويعرض على رئيس المحكمة للموافقة عليه أو الأمر بإحالة القضية إلى أحد القضاة حسب تسلسل القضايا للنظر فيها.

(6) إذا لم يتم التوصل إلى صلح فتعاد الأوراق إلى قسم صحائف الدعوى لإحالتها لأحد القضاة حسب تسلسل القضايا.

(7) إذا لم يراجع المدعي خلال خمسة عشر يوماً من قيد الدعوى في قسم الصلح أو لم يحضر في الموعد المحدد فتعاد الأوراق إلى رئيس المحكمة لحفظها لعدم المراجعة.

(8) إذا لم يحضر المدعى عليه بعد تبليغه فتعاد الأوراق إلى قسم صحائف الدعوى لإحالتها لأحد القضاة حسب تسلسل القضايا ما لم يطلب المدعي تحديد موعد ثان.

(9) تحفظ صور محاضر الصلح في ملفات خاصة بذلك وتودع في القسم.

هذه آلية العمل المعمول بها في مكاتب الإصلاح الأسري بالمحاكم الشرعية<sup>(١)</sup>.

رابعاً: جهود مكاتب الإصلاح والتوجيه الأسري

جهود المكتب في الإصلاح:

رغم ضعف إمكانات المكتب وقلة العاملين فيه وكثرة المراجعين له إلا أن للمكتب أثراً جيداً في الإصلاح ولم تثن كثير من الأسر وفي الجدول الآتي بيان حجم عمل المكتب وإنجازاته وجهوده في الإصلاح وذلك في العام 2009م

وبذلك يتضح لنا أهمية مكاتب الصلح في المحاكم، لكون هذه المكاتب تقوم في إنهاء النزاع بين الخصوم صلحاً وتراضياً بدلاً من السير في الدعوى إلى مالا نهاية.

جدول رقم (7): بيان القضايا المنتهية بالصلح في محكمة مكة المكرمة.

البيان	العدد	النسبة	ملحوظات
القضايا الواردة للمكتب	905	-	
المنتهى بالصلح	269	30%	
المنتهى بعدم الصلح	636	70%	يحال للقاضي للحكم

المصدر: وزارة العدل السعودية، 1430 هـ الدليل الإحصائي، الرياض، ص 76.

(1) انظر: البدر، علي، 2014م، المشكلات الأسرية وعلاجها من خلال جهود مكاتب الإصلاح بوزارة العدل دراسة نظرية ميدانية دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط 1، ص 168 وما بعدها.

يلحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة القضايا المنتهية صلحاً هي (30%) وتعتبر نسبة جيدة في ظل الظروف الحالية لمكاتب الصلح.

وهذه الإحصائية الدقيقة تظهر نتائج الجهود المبذولة من قبل مكتب الإصلاح الأسري المدينة المنورة، ولم يكن ارتفاع هذه النسب في الصلح إلا بعد وجود جهود مبذولة من قبل العاملين بعد توفيق الله لهم والدعم الذي يلقونه.

وبالنظر إلى النتائج المترتبة على وجود مثل هذه المكاتب يمكن القول أنها تسهم في تقليل الشقاق والنزاع، وتسهم في الحد من حالات الطلاق، مما يعني تجنب الأسرة المخاطر الناتجة عن استمرار الخصومة التي تؤثر سلباً على الصحة النفسية لأفراد الأسرة وخاصة الأطفال، وهو دور إيجابي جديد للمحكمة فهي عيادة اجتماعية ومؤسسة توعوية بالإضافة إلى أنها جهة قضائية.

إن هذه المكاتب يمكن أن تنظر في المشاكل المترتبة على الطلاق، وما يترتب عليه من نفقة ومهر مؤجل في جلسة واحدة، مما يغني الزوجة أو الزوج عن اللجوء لرفع قضايا منفصلة أمام المحاكم، ويوفر الوقت والجهد والمال عليهما.

والأهم من ذلك كله هو النظر في قضايا الحضانة والمشاهدة وما يترتب عليها من تنازع بين الطرفين واستخدام الأولاد كوسيلة للكثير من الطرف الآخر، فيكون عمل هذه المكاتب هو التخفيف من حدة النزاع والوصول إلى الاتفاق الذي يراعى فيه مصلحة الأولاد، وتجاوز الاجراءات القانونية للدعاوى التي تفرض اللجوء إلى المعارك القانونية الصورية التي قد تسبب الأذى المعنوي لكلا الزوجين والأطفال معاً.

فأقسام الصلح لو تم تفعيلها وأعطيت نصيبها الحقيقي من الاهتمام والرعاية والدعم اللا محدود الشامل لكل متطلباتها، لكانت هي الشريان الحي للمحاكم الشرعية في كافة مدن

المملكة العربية السعودية، ولا أضحت مكاتبها داخل المحاكم وخارجها خير أماكن لوأد الخلافات الزوجية قبل استفحالها، وازدياد عدد المقدمين على الطلاق دون الرجوع إليها، إما جهلاً بدورها الفعال، أو تسرعاً في إيقاع الطلاق دون الأناة والتروي، خاصة وأن كثيراً من المشكلات التي تعترى البيت والأسرة يمكن حلها وتجاوز أثرها بما يكون بين طرفي الخلاف من تفاهم واصطلاح داخلي، إلا أن هناك نزاعات تستحكم بين الطرفين، فتستدعي تدخلاً من خارج البيت<sup>(1)</sup>.

وهنا يأتي دور مكاتب الصلح والمصلحين في اصلاح ذات البين من أقارب وموظفين وأصدقاء سواء كان ذلك عن طريق تقديم المشورة لأحد طرفي النزاع، وقد لا يوفق المصلحون في التوصل إلى حل يرضي طرفي النزاع الأسري إما لأسباب تعود لهما، أو لعدم أهلية المستشار الذي جرت استشارته، أو قصور وضعف إمكانياته أو صعوبة الوصول إليه، وعدم معرفة الزوجين بأهمية هذه المكاتب فهنا يكون الحل إجبارياً عبر القضاء الشرعي المتخصص فالرضا بنتائج الإصلاح الأسري يرجع إلى الزوجين فإن قبلاً به ينتهي النزاع ودياً بينهما وإن رفضاه أو رفضه أحدهما فإن للقضاء كلمته الفصل في نزاعهما جبراً<sup>(2)</sup>.

## 2- دور القاضي في إنهاء المنازعات الزوجية:

لا شك أن للمحكمة دوراً هاماً ومحورياً في خدمة الأسرة وحل مشكلاتها سواء كان ذلك بسلطتها القضائية وما يجريه القضاة خلال نظر القضايا الأسرية، أو ما يسبق الحكم من جهد وسعي في الإصلاح ومعالجة الخلاف الأسري، لأن الصلح بين الخصمين هو السبيل الشرعي لإنهاء الخصومة بينهما، وهو ما جعل القضاء يبدأ به لحسم الخصومات وقطع

(1) انظر: الجوير، إبراهيم، 1995م، الأسرة والمتغيرات التنموية بالمملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط 1، ص 98.

(2) انظر: أبو أسعد، احمد، 2008م، الإرشاد الزواجي الأسري، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط 1، ص 55 - 56.

المنازعات، فإذا كان الصلح عقداً يرفع النزاع بالتراضي فهو يتفق والغاية المنشودة من القضاء، لذلك كان مندوباً للقضاة عرض الصلح أولاً ومحاولة إنهاء النزاع بالتراضي بين الخصوم.

وهو مأمور به في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وهدى السلف الصالح فمن الكتاب قوله تعالى: (لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا)<sup>(1)</sup>.

ومن السنة النبوية قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحلَّ حراماً أو حرم حلالاً)<sup>(2)</sup>.

وأما هدي السلف الصالح فقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "ردوا الخصوم إذا كانت بينهم القربات فإن فصل القضاء يورث بينهم العداوة"<sup>(3)</sup>.

وقد استدل الفقهاء بهذه النصوص على مشروعية عرض القاضي للصلح على الخصمين وأنه يندب له ذلك إذا كانا من أهل الفضل، أو بينهما رحم، أو خشي- من تفاقم الأمر بينهما وهو على سبيل الندب لا الإيجاب فإن أبا الصلح أو رده أحدهما رداً قطعياً فصل بينهما بالحق.

وهذا يدل على أن للقاضي دوراً إصلاحياً اجتماعياً من خلال عمله القضائي، بل هو الأقدر من غيره في كثير من الأحيان على تحقيق الصلح بين الخصمين، لما يتمتع من هبة وإجلال في

(1) سورة النساء، الآية: 114.

(2) الحديث: أخرجه السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، 1399 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ط 1 (455/3)، والحاكم، محمد بن عبد الله، 1411 هـ، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2/310، وقال: صحيح على شرط الشيخين.

(3) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة، 1409 هـ المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1 7/213 برقم 23349 والبيهقي أحمد بن الحسين، بدون ت، السنن الكبرى، تحقيق: محمد صوفي، مكتبة الباز، مكة، السعودية، 6/66 ح 11694. ورجاله ثقات.

نفوس الخصوم، فيقع كلامه من نفوسهم موضع الاحترام والتقدير والقبول خاصة إذا كان متصفاً بصفات العدالة والنزاهة والحياد المطلق والتنزه عن المآرب والغايات الشخصية<sup>(1)</sup>.

وإذا كان من المندوب للقاضي بوجه عام عرض الصلح على الخصمين، فإن ذلك أكد في حق القاضي الشرعي لما لهذه القضايا من خصوصية كونها متعلقة بالأسرة والأطفال والزوجات، لذلك لم تغفل الأحكام الشرعية بوجه عام، ونظام المرافعات الشرعية السعودية بوجه خاص دور القاضي في الإصلاح الأسري، وحلّ المنازعات الأسرية بطريق الصلح وذلك في العديد من القضايا سواء قضايا النفقات، أو التفريق للشقاق والنزاع، أو التفريق بالخلع القضائي، أو أي قضية أخرى من قضايا الأحوال الأسرية بل أكدت على دوره وتركت له كل الصلاحيات متاحة دون تقييد أو تحديد<sup>(2)</sup>.

ففي قضايا النفقات سواء أكان نفقات زوجة، أو صغار، أو أقارب أو غير ذلك من النفقات يكون سبيل فرضها والحكم فيها أحد أمرين: التراضي بين الخصوم على مقدارها، أو عن طريق الإخبار الذي هو نوع من أنواع التحكيم<sup>(3)</sup>.

ويكون دور القاضي الشرعي غالباً محاولة التوفيق بين الخصوم على مقدار النفقة، وتقريب وجهات النظر بينهم في هذا المجال، أو على إيصالهم للاتفاق على انتخاب خبير أو حكم من قبلهم يلتزمون بإخباره، باعتبار ذلك نوعاً من أنواع التحكيم<sup>(4)</sup>.

---

(1) انظر: البكري، واصف، سلطة القاضي في الحد من المنازعات الأسرية، 2010م، ورقة عمل تقدم بها للمؤتمر القضائي الأول، بالملكة الأردنية، عمان، دار القضاء العالي، ص 15-16.

(2) انظر: آل الشيخ، حسين، 1426هـ، المبادئ القضائية في الشريعة الإسلامية وارتباط النظام القضائي في المملكة العربية السعودية بها، المجلة القضائية، وزارة العدل السعودية، الرياض، عدد 13، ص 48.

(3) انظر: محمود، قدرى، 2009، التحكيم في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الصميعة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ص 263 وما بعدها.

(4) الزحيلي، وهبة، الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، بدون ت، دار الفكر، دمشق سورية، ط 1، ص 320

وأما قضايا التفريق للشقاق والنزاع وكذلك التفريق للخلع القضائي فقد أوجبت الشريعة الإسلامية على القاضي أن يعقد جلسة صلح بين الزوجين يبذل القاضي فيها جهده للإصلاح بينهما، وتذكيرهما بما أوجب الله سبحانه وتعالى على كل منهما تجاه الآخر، فإن أفلح في ذلك وأثمرت جهوده في إيصالهما إلى الصلح والمحافظة على عرى الزوجية وعلائق المودة بينهما انتهت القضية، وإن لم يفلح في ذلك أوجب القانون على القاضي بعث حكمين من أهلها إن أمكن ذلك وإلا فمن غيرهما لمحاولة متابعة جهود الإصلاح بينهما، فإن لم يفلح في ذلك كان التفريق هو مآل الأمر ونتيجته<sup>(1)</sup>.

وكثيراً ما يفلح القضاة بحمد الله بالتوفيق بين الزوجين ورأب الصرع بينهما، ولم تشمل الأسرة من خلال الموعظة الحسنة، وإثارة تقوى الله سبحانه وتعالى في نفسيهما، وبيان العواقب الوخيمة المترتبة على الطلاق من هدم للأسرة وضياع للأولاد، خاصة وأن للقاضي تأثيراً على الخصمين كما أسلفت سابقاً، ولكن في أحياناً أخرى ليست بالقليلة لا تفلح جهود القضاة في الصلح بين الخصمين، وكذلك لا تفلح جهود الحكمين فتبوء جميع مساعي الصلح بالفشل.

وهنا لا بد من وقفة تحليل وتأمل لفشل جهود الإصلاح المبذولة من القاضي أو من الحكمين، فإذا كان الأصل أن تفلح جهود القاضي أو الحكمين، ولكن أصبح الغالب عليها عدم النجاح، فذلك مؤشر على خلل ما في هذه الجهود، وهذا الخلل الحاصل له عدة أسباب من وجهة نظري منها:

(1) ازدياد عدد القضايا المنظورة من قبل القاضي الواحد، بحيث يتعذر مع هذه الكثرة إعطاء كل قضية حقها من بذل الجهد ومحاولة الإصلاح، حتى أصبح في كثير من الأحيان عرض الصلح أمراً إجرائياً شكلياً، لا يستغرق سوى دقائق معدودة لا يتصور معها نجاح في تحقيق صلح، أو رأب صدع، أو توفيق بين الآراء. لذلك كان من الضرورة بمكان دعم

(1) انظر: حقي، خاشع، الطلاق تاريخاً وواقعاً، 1417هـ، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، ص83.



الجهاز القضائي بالعدد الكافي من القضاة لكي يستطيعوا القيام بمهامهم الجليلة، وقد بدأت وزارة العدل السعودية فصل محاكم الأنكحة عن المحاكم العامة في كل من جدة والرياض والدمام وهي أمام ظاهرة الطلاق وازدياد معدلاتها لا تنفي بالعرض، ولا يمكن لها المساهمة الفعالة في حلها أو القيام بمحاولات الصلح بين الأزواج من خلالها<sup>(1)</sup>.

## (2) اصلاح الإجراءات المتعلقة ببطء القاضي:

كثيرة هي التعقيدات عند التقاضي حتى غدت في تعقيدها سلاحاً في وجه المظلوم وقوة في يد الظالم فمناطق العدل وقوامه أن يصل الحق إلى صاحبه دون إبطاء وذلك أن (( تأخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم ))<sup>(2)</sup>. لأنه يحول بين الحق وصاحبه ويكبدته تكاليف ومشقات متتابعة من جهده ووقته وماله حتى يصل إلى حقه وهو في نتائجه يعني أن الالتجاء إلى القضاء لم يعد وسيلة لاقتضاء الحقوق، وإنما أصبح ميداناً يجد فيه الماطل متسعاً لمطل الحق.

(3) عدم الخبرة الكافية عند بعض القضاة خاصة في مجال الإصلاح والتوفيق الأسري سبب هام في فشل جهود الوساطة والإصلاح، لذلك لا بد من تدريب وتأهيل مستمرين للقضاة، من خلال عقد دورات متخصصة في مجال الإصلاح والتوجيه الأسري، يُستعان فيها بأهل الخبرة والاختصاص في هذا المجال<sup>(3)</sup>.

---

(1) المصدر: الموقع الإلكتروني لصحيفة الرياض، <http://www.alriyadh.com/1051858>. وانظر: بن سعيد، محمد، 2012م، معوقات التقاضي في ضوء مقاصد الشريعة. المملكة العربية السعودية أنموذجاً، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامع الملك سعود، كلية التربية، الرياض، ص 166 وما بعدها.

(2) توصيات الملتقى الأول للقضاة في مدينة الرياض في الفترة (11-12 ص 2، 1431هـ). بعنوان: تأهل القضاء رؤية مستقبلية <http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=1651> تاريخ الزيارة 10 /9/2010م.

(3) تظهر سلطة القاضي التقديرية في الحد من المنازعات الأسرية من خلال ثلاثة محاور: العمل القضائي، والعمل الولائي، والعمل الإصلاحي. انظر: صاوي، أحمد السيد، 1998م، تبسيط اجراءات التقاضي المقتضيات والوسائل والمحاذير، في المنازعات المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية، المنتديات القضائية للمحاكم الشرعية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 460.

4) عدم الجدية والاهتمام الكافي من قبل بعض القضاة أثناء عرضهم للصلح، فيتعاملون مع المسألة وكأنها أمر شكلي، وهنا لا بد للقاضي أن يستشعر خطورة وأهمية منصبه وعمله، وأنه مراقب من الله سبحانه وتعالى ومسؤول عن عمله هذا يوم القيامة، خاصة فيما يتعلق بالتفريق بين الأزواج وإتمام إجراءات الطلاق دون محاولات جادة للإصلاح ورأب الصدع بينهم.

5) تفعيل ومتابعة دور التفتيش القضائي الذي يقوم بدور الرقابة على الأحكام الصادرة من قبل القضاة، والتقييم المستمر لعمل القاضي وعلى أساس هذا التقييم يكون وضع القاضي المناسب في المكان المناسب، وبموازاة ذلك لا بد من التأكيد على حسن اختيار القضاة عند التعيين، فلا يعين إلا من كان أهلاً لتولي هذا المنصب العظيم بعلمه وأخلاقه ودينه. وما يقال عن القضاة يقال أيضاً عما يبعثون حكماً بين الزوجين عند حدوث الشقاق، وتعذر الإصلاح القضائي فيما بينهم<sup>(1)</sup>.

### 3- عوامل نجاح القاضي في إنهاء النزاعات الزوجية

أ- التشريعات المناسبة التي تعطي القاضي سلطة أوسع للحد من المنازعات الأسرية، يستطيع من خلالها إلزام الخصوم - خاصة - إذا كانوا رجالاً من الحضور للجلسات، وإلزامهم بالصلح الودي بينهم في بعض الحالات وغير ذلك<sup>(2)</sup>.

---

(1) انظر: الثبتي، سعود بن مسعد، 1418 هـ، التفريق بين الزوجين بحكم القاضي، مكتبة دار التراث، مكة، السعودية، ط1، ص37.

(2) الأصل أن الطلاق شرع ليكون حلاً للخلافات الزوجية المستحكمة؛ التي لا يمكن معها استمرار الحياة الزوجية بين الزوجين وفق الأسس والمعايير والضوابط التي شرع من أجلها الزواج، إي أن الطلاق شرع إذا استحال الحياة الزوجية، وإساءة استعمال الحق في إيقاع الطلاق يعد تسعفاً يستلزم تدخل القضاء لمنعه أو إلزام الزوج بالتفريق في حال امتناعه بدون وجه حق منعاً لوقوع الضرر على الزوجة وحماية لها من مظاهر الانتقام والكراهية التي تصاحب مطالبتهما

ب- التدريب القضائي والتأهيل النفسي والإرشادي ليتمكن القضاة من خلالها ممارستها في مجالات الإصلاح الأسري، وقد ثبت بالتجربة دورها في الإصلاح بين الزوجين.

ج- الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص ليس من داخل وزارة العدل فحسب وإنما من كافة التخصصات الشرعية والنفسية والاجتماعية، وعدم تركها لغير المختصين<sup>(1)</sup>.

د- توفير الظروف المناسبة لبذل الجهد ومحاولات الإصلاح، من خلال المبنى الملائم، والأعضاء الفاعلين العاملين، إذ أن الجهود الفردية وإن كانت مشكورة لكنها لا تكفي لحل معضلة هذه الظاهرة.

هـ اختيار القاضي الكفء علمياً وأخلاقياً ومهنياً للقيام بهذه المهام هو أحد الأسباب الرئيسة في الحد من المنازعات الأسرية، وخير وسيلة لدعم سبل الإصلاح الزوجي واستقرار البيت المسلم<sup>(2)</sup>.

د- تفعيل دور مكاتب التوجيه والإرشاد الأسري (عبر مراكز الأحياء) والجامعات والمدارس الحكومية بل وحتى على المستوى التجاري باعتبار اللجوء إليها أمراً لازماً قبل اللجوء إلى القضاء عنصر هام من عناصر الحد من المنازعات الأسرية<sup>(3)</sup>.

ومما يندرج تحت تفعيل دور مكاتب التوجيه والإرشاد تفعيل دور الحكام كوسيلة من وسائل إصلاح الخلل، وهو أيضاً من الوسائل التي تخفف العبء الكبير من القضايا المطروحة

---

للزوج به أمام القضاء. انظر: التميمي، تيسير، 2009م، الطلاق بين تعسف المطلق وتفريق القاضي، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 96 وما بعدها.

(1) انظر: الدوسري، فلاح، 1434هـ، الاستعانة بأهل الخبرة في إثبات موجبات الحدود واستيفاء عقوباتها وتطبيقاتها القضائية، رسالة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للقضاء، الرياض السعودية، ص 87 وما بعدها.

(2) انظر: الشريف، عمر، 2011م، التدريب القضائي، أهميته، واقعه، ومستقبله، المجلة القضائية، وزارة العدل، الرياض، عدد 1، ص 111 وما بعدها.

(3) انظر الدهيشي، عبد المجيد بن عبد العزيز، مكاتب الصلح في المحاكم ودورها في خدمة الأسرة، ورقة مقدمة إلى ندوة الأسرة السعودية، في الفترة من (5-7/5/1429هـ) ص 7-10.

أمام القضاء غير أن حقيقة ما يجري في التحكيم يحتاج إلى إصلاح إذ لا يعدو في الغالب - سوى إجراء شكلي لا روح فيه، وعادة لا تتأكد المحكمة من أهلية الحكّمين، والشروط الضرورية الواجب توفرها لضمان تحقيق الصلح. إضافة إلى أن عملية الإصلاح من خلال التحكيم تتطلب وقتاً كافياً، لكنها في الواقع تنتهي بجلسة واحدة، كما أن المحكمة لا تطلب من الحكّمين تقريراً عن محاولة الصلح وعدد جلساته والإجراءات المتبعة لتحقيق الصلح بين الزوجين وتكتفي بتصريح الحكّمين بفشل محاولة الصلح، لذا فالمطلوب هو إعادة الدور الحقيقي الذي يقوم به الحكّمان من خلال التركيز على وجود مؤهلين يتمتعون بخبرة عالية المستوى في التحكيم بين الزوجين وإعداد تقرير واف عن عدد جلسات الصلح والخطوات المتخذة لحل الخلاف بعد بيان أسبابه ومن الممكن إنشاء هيئة عليا لمراقبة علم المحكمين ضماناً للمزيد من تفعيل دور الحكّمين

بكل هذه العوامل مجتمعة يستطيع القاضي بإذن الله إنجاح رسالته الإصلاحية بين الأزواج، ونزع فتيل المشكلات والمنازعات بينهما، فإذا ما بذل وسعه في الإصلاح، ولم يبق بين الزوجين سوى الطلاق حينذاك يكون طلاقاً بإحسان خالياً من العدائية والانتقام<sup>(1)</sup>.

والخلاصة أن من أهم عوامل نجاح القضاة في الحد من ارتفاع الطلاق ما يأتي:

أ- تسهيل وتفعيل التشريعات المناسبة التي تعطي القاضي سلطة أوسع للحد من المنازعات الأسرية.

ومن ذلك اتخاذ الدولة ضمانات وقرارات لحماية القضايا المتعلقة بالأسرة ومن ذلك مثلاً إنشاء صندوق النفقة، أو إنشاء صندوق تسليف النفقة لأداء ما تستحقه الزوجة المطلقة والأولاد من النفقة المحكوم بها سواء كان الزوج موظفاً أو غير موظف في

(1) انظر: المرزوقي، عبد السلام، 2011 م، دور المؤسسات القضائية في حماية الأسرة، دار الإمارات للنشر، ابو ظبي،

إحدى مؤسسات الدولة أو هيئاتها الاجتماعية على أن تعود على الزوج بعد ذلك.  
وفكرة إنشاء هذا الصندوق مستوحى من مقاصد الشريعة الإسلامية وذلك في  
العناية بالمرأة وضمان حقها وحق الأولاد وعدم تركها للحاجة والعوز خاصة إذا كان  
الزوج معسراً أو غائباً أو ليس له مال في البلد الذي تقيم فيه الزوجة<sup>(1)</sup>.

#### ب- التدريب والتأهيل للقاضي في مجالات الإصلاح الأسري.

من القضايا المهمة التي ينبغي تدريب القضاة عليها ليكونوا أكثر فاعلية تجاه قضايا الأسرة  
مبادئ الإرشاد الأسري ومن الممكن الاستفادة من الأخصائيين الذين يدرسون هذه المادة في  
قسم الإرشاد والتربية الخاصة في الجامعات ومراكز البحوث حيث يتم خلال هذه المادة تعليم  
مهارات الإرشاد الأسري وبناء العلاقة الإرشادية ومقوماتها عبر المراحل العمرية المختلفة،  
والتعرف على العوامل المؤثرة في التوافق الزوجي وأساليب الإرشاد الزوجي ودور المرشد  
الأسري في عملية الإرشاد وكذلك معرفة أسس التقييم والقياس عند ممارسة الإرشاد  
الأسري، مثل مقياس تحمل الأسرة للمصاعب، مقياس العلاقة بين الزوجين، مقياس  
تماسك الأسرة، مقياس مستوى الحوار الأسري، مقياس السعادة الزوجية<sup>(2)</sup>.

#### ج- الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص.

مكاتب الإصلاح الأسري هي مكاتب مساندة لعمل القاضي، تختص بإصلاح الخلافات  
الواقعة بين الزوجين والمحالة إليها مباشرة من قضاة المحاكم الشرعية ضمن حدود وظيفة  
القضاء الشرعي وصلاحيات المحكمة سواء حدثت هذه الخلافات قبل حدوث الطلاق أو

---

(1) صدر مؤخراً قرار وزارة العدل السعودية بتأسيس صندوق النفقة والعمل على البدء في اجراءات استقطاع النفقة  
الزوجية جبراً من خلاله واعتبار النفقة الزوجية من الديون الممتازة التي يتم استحصاها بدون تأخير، <http://www.alriyadh.com/1509845> تاريخ الزيارة، 6/ رمضان، 1437 هـ الموافق، 11/6/2016م.

(2) انظر: الداھري، صالح، 2009 م، أساسيات في الإرشاد الزواجي والأسري، عمان، الأردن، الدار الأردنية، ص 82.

بعده، والاستعانة بمثل هذه المكاتب يخفف الكم الهائل من القضايا المعروضة أمام المحكمة مما يغني الزوج والزوجة عن اللجوء إلى رفع قضايا منفصلة أمام المحاكم ويوفر الوقت والجهد والمال عليهما، وفي هذا احترام لخصوصية القضايا الأسرية المنظورة أمامها، والتي يتعين أن يكون الفصل فيها على وجه السرعة من أجل إنهاء المنازعات المتعلقة بالأسرة وضمان استقرارها والحفاظ على أطفال الزوجين المتنازعين وحسم مسائل النفقة والحضانة والرضاعة أو تسليم الصغير لأمه الأمر الذي يقضي- من ناحية على تعدد الدعاوى، ويوفر من ناحية أخرى وقتاً وجهداً للقضاة<sup>(1)</sup>.

#### د- توفير الظروف المناسبة لبذل الجهد ومحاولات الإصلاح

كثيرة هي التعقيدات عند التقاضي ومن أهم اسباب هذه التعقيدات توفير الظروف المناسبة ومنها المكان المناسب للإصلاح الأسري، ومنح الوقت الكافي للمصلحين ليتمكنوا من بذل جهد واضح في حل المشكلات العالقة بينهما حتى لا يصبح القضاء ميداناً يجد فيه الظالم متسعاً لمطل الحقوق وعدم تأديتها لأصحابها في وقت إداؤها.

هـ - الأخذ ببدائل فض المنازعات عن طريق غير طريق القضاء فتكون بالسعي إلى التوفيق بين الزوجين من خلال:

- 1) تفعيل دور المصلحين الأسريين.
- 2) تفعيل دور مكاتب الإصلاح الأسري ودعمها بالميزانية الكافية.
- 3) اعطاء مكاتب الإصلاح الأسري دور أكبر من مجرد تقديم النصائح والإرشادات إلى المشاركة الفعالة في حماية الأسر من مغبة مشكلات الطلاق.

(1) انظر: احمد، هلالى، 2006 م، حقوق الطفولة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الوضعي، دار النهضة

العربية، القاهرة، مصر، ص 601

4) الإسراع في إجراءات الصلح الأسري دون تطويل.

5) تعيين الأكفاء من المصلحين في مكاتب الإصلاح الأسري واستبعاد غير المؤهلين

منهم حتى لا يكونوا سبباً من أسباب عزوف الناس عن الاستفادة من هذه

المكاتب<sup>(1)</sup>.

---

(1) رصد وتحليل من خلال عمل الباحث كمستشار قانوني، ومحكم زوجي معتمد لدى مراكز الإصلاح العائلية بمحافظة

## المبحث الثاني التدابير الاجتماعية

### تمهيد:

لا يخلو منزل من الخلافات الأسرية، وهي نمط لا بد من وجوده في أي علاقة زوجية؛ إذ تتفاعل ظروف الحياة وضغوطها بالإضافة إلى نمط الشخصية لكلا الزوجين والظروف الاجتماعية والاقتصادية لإفراز الخلافات الزوجية، وتختلف حدتها حسب ثقافة كل من الزوجين، ووعي كل منهما بحقوق وواجباته، لذا كانت التدابير الاجتماعية من أهم الأسباب التي تؤدي -بمشيئة الله- إلى خفض معدلات الطلاق التعسفي في المجتمع السعودي لما لها من آثار إيجابية ملموسة كما سأبين لاحقاً بإذن فيما يأتي:



## المطلب الأول: الاهتمام بالبيئة الأسرية

تعد الأسرة المحضن الأساسي الذي يبدأ فيه تشكيل الفرد وتكوين اتجاهاته وسلوكه بشكل عام فالأسرة تعد أهم مؤسسة اجتماعية تؤثر في شخصية الإنسان وذلك لأنها تستقبل الوليد أولاً ثم تحافظ عليه خلال أهم فترة من فترات حياته وهي فترة الطفولة لأنها فترة بناء وتأسيس، وإذا كانت المؤسسات والشركات التي تنتشر على وجه الأرض -سواء منها التجارية أو الزراعية أو الصناعية أو غيرها- لا بد لها من قائد يسير شؤونها، ويدبر أمرها، ويحاول أن ينهض بها قدماً نحو الأمام.

فإن الأسرة أولى وأهم بأن يكون لها راع يرعاها، ومسؤول يسهر على شؤونها، ويحافظ على أفرادها من الضياع والهلاك، هذا القائد هو الرجل الذي وهبه الله استعداداً خاصاً لأداء هذه الوظيفة، ولإدارة تلك الأسرة التي أمر الله أن تُبنى على أساس سليم، ودعائم قوية متينة ومن هنا وجبت طاعته كي تسير الحياة بانتظام، فهو خادم للجميع<sup>(1)</sup>.

فالطفل على فطرته بين يدي والديه يشكلانه كيفما يشاءان وهما المسئولان عن صيانتته وحفظه، وتوجيهه وإرشاده، والسهر على رعايته، وتنشئته النشأة الإيمانية الصحيحة، لذا فقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من التفريط في ذلك وعد ذلك إثماً عظيماً وذنباً مبيئاً فقال عليه الصلاة والسلام: (كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت)<sup>(2)</sup>.

---

(1) صوفي، عبد القادر، 2008م، حقوق الأسرة في الإسلام، جامعة الملك خالد، أبها، السعودية، ط1، ص 58.

(2) أخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الصغرى، 1408هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2/360، والنسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، 1420، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (9/143) وصححه الألباني، محمد ناصر الدين، 1405هـ، إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، (3/412).

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه)<sup>(1)</sup>.

فالأحاديث بمجملها تدل على أن صلاح المجتمعات واستقامتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمخرجاته؛ إذ تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارستهم من خلال الدور الذي تقوم به البيئة الأسرية المحيطة بهم، بالإضافة إلى توجيه سلوك أبنائها؛ إذا تعد الأسرة الخلية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، ويأخذ عنها أخلاقه ودينه ولغته وأمانته، وعاداته قديمة كانت أم مشينة، وتتجسد هذه الحقيقة من خلال الفطرة التي يفطر عليها ويساهم الآباء في توجيهها، وإفسادها أو إصلاحها<sup>(2)</sup>.

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن أكثر الجانحين ينتمون إلى أسر مفككة، وفي دراسة أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة بالملكة العربية السعودية عام 1404 هـ أظهرت النتائج ما يلي:

- لا يسكن الجانح مع والديه في الغالب.
- أم الجانح ليست في ذمة الأب.
- أحد الأبوين أو كلاهما مُتَوَقِّ.
- في الغالب ليس الأب هو ولي الأمر<sup>(3)</sup>.

---

(1) أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل في صحيحه، 1422 هـ تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، 95/2، ح 1359، والنيسابوري، مسلم بن الحجاج في صحيحه، 1405 هـ، دار الجيل، بيروت، لبنان، 2، ط 8/52، ح 6926.

(2) انظر: اليوسف، عبد الله، المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي 158. مرجع سابق

(3) انظر: الحناكي، علي بن سليمان، 2006 م، الواقع الاجتماعي لأسر العائدين إلى الانحراف، جامعة نايف للبحوث الأمنية، الرياض، السعودية، ط 1، ص 44 وما بعدها.

لقد أدت المتغيرات الاقتصادية والانفتاح السريع الذي شهده المجتمع السعودي في السنوات العشر الأخيرة على وجه الخصوص إلى تحولات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية لدرجة أن آثاره لحقت بالأنساق الاجتماعية ومن بينها النسق الأسري الذي تعرض لبعض التغيرات في شكل الأسرة في ظل غياب التفكير الاستراتيجي القائم على الإعداد والتأهيل لمواجهة تلك التحديات والمتغيرات، مثل ضعف سيطرة الأب على الأسرة، أو انحراف أحدهما حيث يقرر بعض الباحثين<sup>(1)</sup> أن هناك علاقة قوية بين انحراف الشاب وانحراف أحد والديه، كما أن هناك علاقة بين أسلوب معاملة الوالدين الاجتماعية والعاطفية وانحراف الشاب.

ولا يتوقف الأمر على الأسر المفككة فحسب بل إن الأسر المترابطة قد ينشأ من بين أفرادها من يسلك سبيل الانحراف خصوصاً حين تتبع الأسرة أساليب تربوية غير صحيحة تعود بآثار سلبية فقد تكون عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة خاطئة ينقصها تعلم المعايير والأدوار الاجتماعية السليمة والمسؤولية الاجتماعية، أو تقوم على اتجاهات والدية سالبة مثل التسلط والقسوة والرعاية الزائدة والتدليل والإهمال والرفض والتفرقة في المعاملة بين الذكور والإناث وبين الكبار والصغار وبين الأشقاء وغير الأشقاء والتذبذب في المعاملة، وهنا يأتي دور المؤسسات التربوية في تزويد البيئة الأسرية بالإرشادات والتوجيهات التربوية السديدة<sup>(2)</sup>.

ومن هنا يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين التفكك الأسري وأسلوب معاملة الوالدين من جانب وانحراف الشباب من جانب آخر فالفرد الذي ينشأ في بيئة صالحة ينشأ

---

(1) انظر: الجريسي، خالد، انحراف الشباب وطرق العلاج في ضوء الكتاب والسنة، 1420 هـ، مكتبة الجريسي، الرياض،

السعودية، ط1، ص19 وما بعدها.

(2) عامر، طارق، 2008م، أصول التربية، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط1، ص123.

نافعاً لنفسه وأهله ووطنه، وفي المقابل نجد الفرد الذي تربى في بيئة شاذة أو تربى تربية منحطة فإن هذه التربية ترك تأثيرها في سلوكه فتجني عليه وتصنع منه إنساناً مجرماً معذباً في حياته، وشقيماً في آخرته والعياذ بالله.

لذا فالاهتمام بالبيئة الأسرية يزود المجتمع بالعناصر اللازمة لنموه واستمراره، وليس معنى ذلك أن تكون هذه الزيادة عددية، وإنما لا بد من أن تكون هذه العناصر صالحة، فالعناصر الصالحة هي القادرة على العطاء والاستمرار وتحويل المجتمع الخامل الذي يشغل نهاية القائمة ويستجدي طعامه من بقايا الموائد إلى مجتمع يحمل بين طياته عناصر البقاء بل والارتقاء نحو الأفضل، والعامل الأساسي في صلاح هذه العناصر -بعد هداية المولى جل وعلا وتوفيقه- هو قيام الأسرة بدورها التربوي الذي أوجبه الله عليها<sup>(1)</sup>.

والخلاصة: أن الاهتمام بالبيئة الأسرية ليس متوقفاً على الأسرة فحسب بل تشاركها فيه المؤسسات الاجتماعية، والتعليمية، والدولة بكافة مؤسساتها وجمعياتها ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتعاون فيما بينها لتكون مخرجاتها متوافقة مع ثقافتها وتراثها.

---

(1) الجبرين، علي، 1426 هـ، العنف الأسري، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، السعودية، ص 66.

## المطلب الثاني: مساعدة الأسرة على القيام بمهام التنشئة

ينطلق الاستقرار المجتمعي من بناء الأسرة؛ فإذا كانت الأسرة التي يتربى فيها الإنسان قائمة على مبادئ سلوكية سلمية كانت عملية التعلم والاكساب سليمة أيضاً، وبقدر ما تكون تلك المبادئ فاسدة بقدر ما تنعكس صورتها على تصرف الإنسان وسلوكه، كما أنه بحسب ما تتمتع الأسرة من تماسك وترابط وسلامة أو بحسب ما تعانيه من تصدع وتفكك وخلافات تتكون شخصية الطفل متأرجحة بين وضع الاتزان في الحالة الأولى، والاختلال في الحالة الثانية.

ومن هذا المنطلق يبرز دور مساعدة الأسرة في عملية التنشئة ذات الأنواع المتعددة والتي من خلالها تستطيع تحصين الأفراد ضد الممارسات السلوكية المنحرفة.

### - أنواع التنشئة الأسرية:

يمكن تحديد أنواع التنشئة الأسرية التي تقوم بها الأسرة على النحو الآتي:

#### 1- التنشئة الدينية:

يقصد بالتنشئة الدينية تلك الممارسات السلوكية وعمليات الإدراك المتعددة التي تحمي الفرد، وتزكي النفس، وذلك من خلال ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية من حكم، ومواعظ، وأوامر ونواهي؛ إذ ينبغي على الأسر تقوية الوازع الديني لدى أفرادها، وتعميق معنى العبادات وتأثيرها في حياة الفرد، ليس باعتبارها علاقة خاصة بين الفرد وربه فقط، ولكنها عبادات تترك آثارها في سلوك الفرد؛ فيتحلّى بالأخلاق والقيم، ويتخلى عن ارتكاب المعاصي، وينأى بنفسه عن مواطن الزلل، وبؤر الفساد التي تقوده للجريمة والانحراف.

#### 2- التنشئة الاجتماعية:

لا أحد يجهل الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، وتوجيه سلوك أفرادها، وتتجلى أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية في جانبين هما:

أ- الجانب الوقائي، وهو: الدور الذي تقوم به الأسرة في سبيل تحصين أفرادها ضد جميع المؤثرات الضارة والسلبية في المجتمع، سواء أكانت صحية أم فكرية أم اجتماعية في المراحل المختلفة من أعمارهم<sup>(1)</sup>.

ب- الجانب العلاجي، وهو: عملية لاحقة في حالة وجود خلل في العملية الوقائية السابقة؛ إذ تقوم الأسرة بمتابعة سلوكيات أفرادها بصفة مستمرة وتلمس أماكن الخلل والمساعدة في معالجتها قبل أن تترجم إلى أفعال ضارة بالفرد والأسرة والمجتمع<sup>(2)</sup>.

### 3 - التنشئة الأخلاقية:

يعني هذا النوع من التنشئة غرس القيم والمعايير الأخلاقية وتوضيح فائدتها لهم في حياتهم الاجتماعية؛ فالصدق والأمانة والوفاء بالوعد والشرف والكرامة وحسن السلوك جميعها قيم خفية لا تظهر إلى في تعامل الأفراد وتفاعلهم مع بعضهم البعض، ولأن الأفراد يعيشون أولاً في إطار الأسرة فهم يتعلمون منها، ويتشربون المعايير الأخلاقية من خلال القول المدعوم بالفعل، والذي يلحظونه في التعامل والعلاقات داخل الأسرة من جهلة، وعلاقة وتصرفات الأسرة في المجتمع الخارجي من جهة أخرى<sup>(3)</sup>.

إن الأسرة هي رافد الخلق الرفيع الأول، فمنها يستقي الأبناء أخلاقهم الحسنة، ويتعودون على مكارم الأخلاق وأسمى الصفات، فهي مهدها ومنتهاها لكل أمة.

### 4 - التنشئة الثقافية:

وهي تعني التهذيب، وتنمية المعارف، وتوسيع المدارك التي يفترض أن تقوم بها الأسرة من خلال تنمية معارف الأبناء بالخبرات البشرية السابقة، والحاضرة وتعريفهم ببعض

---

(1) انظر: اليوسف، عبد الله، 2002م، الأسباب الاجتماعية للانحراف، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض، ص 223.

(2) انظر: اليوسف، عبد الله، الأسباب الاجتماعية للانحراف، ص 223.

(3) بكار، عبد الكريم، 2010م، المناخ الأسري وسماته، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، ص 84.

المواقف، وكيفية التصرف فيها، بما في ذلك من قضايا ومشكلات وخلافات فهذا يكسب الفرد القدرة على التصرف في كثير من المواقف، وتحكيم العقل على الفعل.

وللتنشئة الثقافية أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع من ناحية وبالنسبة للأفراد من ناحية أخرى فهي: تكسب أفراد المجتمع شعورا بالوحدة وتميئ لهم سبل العيش والعمل دون إعاقة واضطراب، وتمد الأفراد بمجموعة من الأنماط السلوكية فيما يتعلق بإشباع حاجاتهم البيولوجية من مأكّل ومشرب وملبس ليحافظوا علي بقائهم واستمرارهم، وتمدهم أيضاً بمجموعة القوانين والأنظمة التي تتيح لهم سبل التعاون والتكيف مع المواقف الحياتية وتيسر سبل التفاعل الاجتماعي بدون أن يحدث هناك نوع من الصراع أو الاضطراب خاصة فيما يتعلق بالجانب الأسري، والتكيف مع المشكلات الطارئة، والأحداث الأليمة والقدرة على التواصل مع أطراف الصراع بحكمة وروية<sup>(1)</sup>.

أن الثقافة ليست قوة في حد ذاتها تعمل مستقلة عن وجود الأفراد فهي من صنع أفراد المجتمع وهي لا تدفع الإنسان إلي أن يكون سويا أو غير سوى بل يعتمد في ذلك علي درجة وعى كل فرد بالمؤثرات الثقافية ونوع استجابته لها وجمود الثقافة وحيويتها يتحددان بمدى فاعلية أفرادها ونوع الوعي المتوافر لهم.

---

(1) عامر، طارق عبد الرؤف، ص 83، مرجع سابق.

## المطلب الثالث: تفعيل دور مكاتب الخدمة الاجتماعية

تتمثل خدمة الجماعة في البرامج التي يتعامل فيها الاختصاصي الاجتماعي مع عدة أشخاص في وقت واحد، وأخيراً يركز عمل تنظيم المجتمع على الأحياء التي لها خصائص مميزة ولها مجموعات سكانية ضخمة، وهذا الواقع ينطبق على مدينة مقدسة كمكة المكرمة.

### مجالات الخدمة الاجتماعية:

هناك خمسة مجالات رئيسية للخدمة الاجتماعية هي:

1- رعاية الأسرة والطفولة.

2- الصحة.

3- الصحة العقلية.

4- الإصلاحات.

5- المدارس.

### رعاية الأسرة والطفولة:

تشمل خدمات الأسر في الحالات الطارئة، مثل غياب أحد الوالدين أو الاثنين معاً عن المنزل كما تشمل الحالات الحرجة الأخرى التي تتطلب خدمة الأسرة بظالة أحد العاملين الرئيسيين في الأسرة ومرض فرد واحد أو أكثر من أفرادها.

يساعد الاختصاصيون الاجتماعيون في هذا المجال أيضاً الأسر على التكيف مع التغييرات طويلة الأجل في حياتهم الأسرية. فقد يقدم المستشار مثلاً خدمة التوجيه والإرشاد للأطفال الذين انفصل أبواهما أو طلق أحدهما الآخر.



وتؤمّن برامج رعاية الطفولة خدمات، مثل التبني والرعاية اليومية ورعاية الربائب ورعاية الأطفال المعاقين، والأزواج المعنفين، وتأهيل المطلقات والمطلقين نفسياً ومعنوياً ومهنياً<sup>(1)</sup>.  
وتعاني مراكز الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية وخاصة في مدينة مكة المكرمة من ضعف الاهتمام وقلة الإمكانيات، وهي في حال تفعيل دورها ستساهم بإذن الله في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في هذه المدينة الغالية على نفس كل مسلم<sup>(2)</sup>.

---

(1) انظر: علي، ماهر أبو المعاطي 2005م، مقدمة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية، دار الزهراء للطباعة والنشر، ط2، ص34 بتصرف واختصار من الباحث.  
(2) للاستزادة ينظر: السدحان، عبد الله، 2012م، ممارسة الإرشاد الأسري بين التخصص والخبرة، دول الخليج نموذجاً، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية، ص7-8. وانظر إن شئت -: المديفر، عمر، 1427هـ الإرشاد الزوجي والأسري بين المهنية والاجتهاد، ضمن أوراق الحلقة النقاشية حول الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، ص29 وما بعدها.

## المطلب الرابع: تأسيس مراكز خاصة بالإصلاح العائلي في الأحياء

مر بنا الحديث عن الإصلاح القضائي والجهود المبذولة من القضاة في هذا الجانب وكيفية تفعيل دور القضاء في الإصلاح وفق النصوص الشرعية من الكتاب والسنة المطهرة، ويتميز المجتمع المكي بوجود ثلثة من المتقاعدين ذوي التخصصات المختلفة في التربية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وكذلك بوجود رابطة قوية تجمع المجتمع المكي دون ما سواها نظراً لارتباط العوائل فيما بينها بوشائج قرى متينة، وتداخلها، وقيامها على المحبة وحسن الجوار وطيب المعاشرة، وهي مميزات يمتاز بها المجتمع المكي عما سواه من المجتمعات في السعودية.

وقد سعت بعض الدول المجاورة إلى الاستفادة من خبرات هؤلاء النخبة من كبار السن والمتفرغين بإيجاد مراكز خاصة بالإصلاح والاستشارات العائلية، تقدم خدمات الاستشارة والمتابعة، والصلح بين المتخاصمين دون اللجوء إلى المحاكم وأنظمتها ومواعيدها، فإذا ما تحقق المراد، وتم الصلح تكون بذلك قد وفرت على دوائر القضاء مهمة البحث في الأسباب وإيضاح المسببات، وهي بذلك تختصر جهداً ووقتاً من الإجراءات والمشاحنات<sup>(1)</sup>.

إن تأسيس مراكز للصلح العائلي في الأحياء المكية سيسهم بإذن الله التخفيف من كثرة المشاحنات الزوجية، خاصة في ظل المتغيرات السريعة التي تمر بها الأسرة السعودية اليوم والتي تستدعي تدخلاً عاجلاً لصياغة جملة من التدابير الوقائية النافعة بما فيها دعم مراكز الإصلاح دعماً لا محدوداً، والاستفادة من كبار السن والوجهاء في الأحياء، فهم طاقة مهدرة، وطائفة فاعلة مغيبة ونحن بحاجة ماسة للمستشار المؤتمن، والمصلح الخير الأمين منهم<sup>(2)</sup>.

---

(1) لدى دولة قطر مركز الاستشارات العائلية يختص بالإصلاح العائلي، ويستفيد من كافة الخبرات السابقة واللاحقة وقد زرته عدة مرات واطلعت على جوانب من إنجازاته وتطلعاته.

(2) انظر: باقادر، احمد، 1424 هـ، القضايا والمشكلات الزوجية في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المنامة، ص 583.

## المبحث الثالث

### التدابير التوعوية

العلاقة الزوجية من أمتن العلائق وأوثق الروابط، تثمر المحبة والإخلاص والألفة، وتشرك الزوجين في أكبر شؤون الحياة، ويترتب عليها حقوق كبيرة وواجبات عظيمة فلا يصح أن تعرض للفشل لأسباب واهية، أو دواعي عارضة كداعي الهوى، أو باعث الشهوة، لذا كان الأخذ بالتدابير التوعوية هاماً جداً في الحد من كثرة وقوعه بلا دواعي صحيحة ومن أهم هذه التدابير:

#### أولاً: الأخذ بمنهج القرآن في علاج المشكلات الأسرية

اشتملت كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على مبادئ الرحمة وحب المسلم لأخيه المسلم ومشاركته أمور وشؤون حياته، وذلك على قاعدة من التفاهم المتبادل والكلمة الطيبة ومن هنا جاء لازماً أن تتألف الأسر وأن ترسم حياتها وتبني تعاملاتها بين أفرادها على أساس المبادئ الإسلامية التي تقر بمستويات أخلاقية يتطلب من الفرد التحلي بها في عملية التربية الأسرية.

ولا غنى لأي رب أسرة أو ربة منزل من انتهاجا لمبدأ الإسلام المتكامل في تربية الأبناء من أجل إنتاج أسرة نموذجية تبعد عن العلل الاجتماعية والعادات الدخيلة على المجتمعات الإسلامية وتنبأ عن أي صنوف من العنف أو النوازع والشُرور بين أبنائها بل وتكون على الدوام متفهمة لتعاليم دينها عارفة بمسؤولياتها وواجباتها.

فالإسلام يدعو إلى الفضيلة والتسامح ويهدي إلى تماسك ووحدة المجتمع بدءاً من تماسك ووحدة الأسرة التي هي أساس المجتمع. كما أنه يهدي إلى إتباع السبل الكفيلة بالحفاظ على كيان الأسرة صلباً في مواجهة التحديات.

لذا اهتم الإسلام كثيراً بالأسرة وأفرادها من أجل إبراز جيل متفهم لأدواره بالحياة تجاه نفسه أولاً وتجاه غيره ثانياً<sup>(1)</sup>.

وقد أمر الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بالاهتمام بالرعية على الوجه الأكمل، كما أن الهدف من الزواج هو تكوين أسرة فاضلة وعلى درجة كبيرة من الأخلاق والتشبع بالتعاليم الإسلامية. بل وتقوم على أساس حفظ الحقوق المشتركة فسامها الله ميثاقاً غليظاً.

وكتتاج لما أوردناه عن دور الإسلام تجاه العنف يتضح أن العنف وبكافة أشكاله داخل الأسرة أمر منبوذ من الناحية الدينية بغض النظر عن المسببات التي قادت إليه والمرأة المسلمة تفضل على غيرها في الديانات الأخرى في حق اختيارها ولها نفقتها في العدة بشروط<sup>(2)</sup>.

وشرعت الرجعة تحقيقاً لمعنى التدارك ودفعاً لما يتوقع من بينونة التي تعقب العدة، لأن الإنسان قد يطلق امرأته لمجرد التأديب أو على ظن أنه المصلحة، ثم يندم على ذلك فيحتاج إلى التدارك، فلو لم تشرع الرجعة لا يمكنه التدارك لأنها قد لا توافقه على تجديد النكاح ولا يمكنه الصبر عنها فيقع في الندم<sup>(3)</sup>.

---

(1) انظر: أبو عبادة، صالح، و نيازي، عبد المجيد، 1421 هـ، الإرشاد النفسي والاجتماعي، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ص 37.

(2) للاستزادة انظر: أبو بكر، زواوي، وعبد الله، ربحانة، 2008 م، حقوق الزوجين بموجب قانون الأسرة الإسلامي، مجلة جامعة الملايا، ص 9، ترجمة من قبل الباحث.

(3) انظر: كحالة، عمر رضا، 1397 هـ، الطلاق، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، بدون ت، ص 145.

ومن أبرز معالم هذا المنهج القرآني لدرء المشكلات الأسرية وعلاجها مايلي:

### 1 - التوجيه الشرعي بمراعاة ضعف المرأة:

فبينت الشريعة أن المرأة التي هي أحد أركان الأسرة مخلوق، ضعيف، لا ينبغي إرهاقه، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: ((استوصوا بالنساء خيراً فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه؛ فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء خيراً))<sup>(1)</sup>.

### 2 - الدعوة إلى التسامح في الحقوق:

ينشأ من المحاققة، والتدقيق في طلب الحق كاملاً مشاكل، ومنازعات، ولذلك دعت الشريعة إلى التسامح في الحقوق، وبين القرآن الكريم أن الشح، وهو البخل بالحق حاضر للنفس عند المطالبة بالحقوق، وهذا التنبية القرآني يهدف إلى الحذر من المشاققة في الحق؛ لئلا يؤدي إلى مفسد دينية ودنيوية، قد يكون منها الطلاق.

ويدل على التسامح قوله صلى الله عليه وسلم: ((رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى))<sup>(2)</sup>.

### 3 - مشروعية الإصلاح بين الزوجين:

كما أن الشريعة بينت المنهج المتكامل في الإصلاح الأسري بين الزوجين وأنه ينقسم إلى قسمين: إصلاح ذاتي من داخل الأسرة، وهو ما يقوم به الزوج من وعظ زوجته إذا تبدت منها إمارات النشوز، ثم هجرها في الفراش، والكلام، ثم ضربها ضرباً غير مبرح كما

(1) البخاري، محمد بن اسماعيل، باب قوله تعالى وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة، (3153)

والنيسابوري، مسلم بن الحجاج، كتاب النكاح، باب الوصية بالنساء (3717). مرجع سابق.

(2) البخاري، محمد بن اسماعيل، كتاب البيوع، باب السهولة، والمساحة في الشراء، (1970)

تقدم، والقسم الآخر: إصلاح من خارج الأسرة، وهو بعث الحكمين بهدف الإصلاح بين الزوجين إذا تعذر الإصلاح الذاتي وازداد الشقاق بينهما.

### ثانياً: علاج ظاهرة العنف الأسري

يشكل العنف الأسري خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع، فهو من جهة يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل، مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية، ومن جهة أخرى يساعد على إعادة إنتاج أنماط السلوك والعلاقات غير السوية بين أفراد الأسرة الواحدة، مما يستوجب الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة للحد منها والوقاية مما قد ينتج عنها من تبعات.

وتتعدد أشكال العنف الأسري بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الأسرية، وبما أن الأطفال داخل الأسرة التي تتسم بالعنف هم من أكثر المتضررين من هذه السلوكيات التي يتضمنها العنف الأسري، لما للعنف من انعكاسات سلبية على نفسيات الأطفال، وسلوكياتهم، الأمر الذي قد يساعد على تهيئتهم ليصبحوا أفراداً جانحين في المجتمع؛ نظراً لفقدانهم الجو الأسري الملائم الذي يشبع حاجاتهم النفسية والعاطفية والاجتماعية، ومن ثم ارتفاع معدل الجنوح والانحراف في المجتمع وما يلحق ذلك من تبعات خطيرة من الناحية الأمنية<sup>(1)</sup>.

ويفسر بعض المطلعين على الظاهرة ارتفاع معدلات العنف الأسري بأنه ظاهرة طبيعية ومتوقعة لأسباب منها: تنوع العلاقات بين أعضاء الأسرة الواحدة، وهذا التفاعل لا بد أن

---

(1) انظر: أبو شامة، عبدالمحمود، والبشري محمد الأمين، العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم

الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 1426هـ، ص 109.

يقود إلى قدر كبير من التناقض والصراع والاختلاف، وما ينشأ في ظل ذلك من تضارب للمصالح بين أعضاء الأسرة<sup>(1)</sup>.

كما أن الفرق بين الأجيال القديمة والحديثة قد يؤدي إلى اختلافات في الأفكار والتوجهات والتطلعات، وكلها تساعد على خلق مساحات من الصراعات.

يضاف إلى هذا أن المحافظة على الأسرار الخاصة للعائلة وحفظها في إطار الأسرة الواحدة من شأنه أن يقلل من مناسبات تدخل الأجهزة الرسمية لحل المشكلات التي يمكن أن تؤدي إلى العنف الأسري بكافة أنواعه وأشكاله.

فالأطفال الذين ينشئون في أحضان أسر يمارس آباؤهم فيها العنف تجاه أمهاتهم يكونوا على استعداد وميل لأن يمارسوا نفس العنف مع غيرهم عند بلوغهم سن الرشد<sup>(2)</sup>.

أما علاج العنف الأسري فإنه يعتمد على محورين أساسيين هما:

المحور الأول: علاج العنف الأسري قبل وقوعه ويكون هذا بعلاج الأسباب المؤدية إليه، فإنه عند معرفة الأسباب، والتعرف على كيفية علاجها يسهم ذلك في الحد من آثاره ويتمثل ذلك في عدة أمور منها:

أولاً: أهمية التعريف بالحقوق الشرعية:

والمقصود بالحقوق الشرعية هنا هو: أن يُعرف المتنازعان في الأسرة بحقوقها من غير زيادة، ولا نقصان فيما يتناول موضع الخلاف، أو ما يتعلق به، والتعريف يكون من أحد المتنازعين، أو فرد آخر داخل الأسرة، أو خارجها، أو من الجهة المحتسبة، أو الرسمية ولذلك صيغ

---

(1) بلغ إجمالي حالات العنف الأسري بكافة أنواعه في المملكة العربية السعودية (45%) بحسب إحصائية هيئة حقوق الإنسان في السعودية، صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء، 4 محرم، 1433هـ - 29 نوفمبر 2011 العدد 12054، مما يجعل لعلاج حالاته أكبر الأثر في التدابير الوقائية من ازدياد معدلات الطلاق بين المعنفين.

(2) للاستزادة انظر: HasleeSharil Lim Abdullah، 2007م، أثر الطلاق على الأطفال، مجلة جامعة الملايا، عدد

161 (2) وتاريخ (30/7/2007م).

الفعل بالبناء للمجهول، ويكون ها التعريف على حد الاعتدال، ويكون التعريف عند الخصومة متعلقاً بسبب الخلاف، والتنازع وقد يكون التعريف بجميع الحقوق الأسرية، وهذا يختلف من حالة إلى حالة أخرى.

فقد يلزم في بعض الحالات التعريف بجميع الحقوق الأسرية، عندما يدرك المصلح أن الجهل بها هو الذي أوجد العنف، وقد يكون مقتصراً على الحق الذي ثار بسببه الخلاف.

ومما ينبغي ملاحظته أن هذا الحل على يسره يقضى- على كثير من صور العنف الأسري، ويؤكد على ذلك أمران:

الأول: أن كثيراً من الناس لا يعرف الحقوق الواجبة له، وعليه، بل كان كثير من النساء لا يعرفن حقوقهن الزوجية.

الثاني: أن بعض الناس قد يعتقدون وجوب بعض الأمور حقاً لهم، وليست كذلك، فينشأ من جهل الشخص بحقه هضمه، وظلمه، وينشأ من مطالبة الآخر بأكثر من حقه ظلمه لغيره، وقد لا يكون مريداً للعنف في باطن أمره؛ لكنه يتصور في هذا شيء من حقوقه.

### ثانياً: وجوب نصره المظلوم

إن العنف الأسري ظلم يقع على فرد، أو أكثر في الأسرة، فالمعنف مظلوم، وله حق النصره على الظالم، والناصر له قد يكون ولي الأمر، أو نائبه، وقد يكون غيره، والمراد هنا نصر غير ولي الأمر، ونائبه لمن وقع عليه على العنف؛ فإذا رأى الشخص أحداً من الناس يظلمه والده، أو أخوه، أو زوجة يضربها زوجها ظلماً، أو العكس، فهذا عنف أسري، فهل يحل شرعاً أن يظل متفرجاً عليه، أو يجب عليه أن يحول بين الظالم المعنف، وظلمه؟



يجب عليه أن ينصر المظلوم، ويخلصه من ظالمه، ويعينه على ظالمه، ويدل على ذلك: قوله صلى الله عليه وسلم: (( أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، فقالوا هذا نصره مظلوماً فكيف نصره ظالماً؟ قال تأخذ فوق يديه ))<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: تأهيل المتأدي في تعنيف غيره

وهذا يحصل بتعليمه وتأديبه إن كان جاهلاً، وبمعالجته إن كان مريضاً.

وهذان الأمران واجبان على الولي فهما من حقوق الأب على أولاده، فيجب على والده، أو وليه أن يعلمه التعليم، والتأديب المانع له من الاعتداء على الآخرين، أو يعالجه المعالجات النفسية لدى الأطباء المختصين ووجوب العلاج منبثق من وجوب النفقة الواجبة شرعاً، إذا كان التأهيل في مقدرة الولي، وضمن الأمور المتاحة له، أما إذا عجز عن تأهيل المعنف من أفراد أسرته، فإن ذلك الوجوب ينتقل إلى ولي الأمر؛ لما تقرر من وجوب نصره المظلوم وأن ذلك الواجب متعين في حق ولي الأمر<sup>(2)</sup>.

وبذلك يتبين أن الشريعة الإسلامية سبقت غيرها سبقاً عظيماً في معالجة العنف الأسري؛ لأن النظم البشرية قصارى معالجتها أن تكون التدخلات من قبل المجتمع، أو سلطاته، أما التدخل من قبل الأفراد فليس لديهم فيه شيء مقنن، ولو قدر وجوده، فلا يصل إلى ما في شريعتنا من كونه فرضاً، وواجباً، لا تبرأ ذمة مسلم بالسكوت عليه مع قدرته على إنكاره، وغير خاف أن المعالجات الفردية تحول دون انتشار العنف أكثر من التدخلات الرسمية؛ وذلك لكثرة أفراد المجتمع إزاء مؤسسات المجتمع.

(1) البخاري، محمد بن اسماعيل، كتاب المظالم، باب: أعن أخاك ظالماً (2311)

(2) انظر: اليوسف، سليمان، 1435هـ، الطلاق في المجتمع السعودي، دار كنوز اشبيليا، الرياض، السعودية، ط 1

**المحور الثاني:** علاج العنف الأسري بعد وقوعه، ويكون ذلك بمعرفة الأسباب والدوافع واتخاذ الإجراء المناسب لكل حالة، مع إحالة القضية إلى الجهات المختصة للبت فيها ويتم ذلك من خلال عدة أمور منها: -

أولاً: توفير الحماية للمعتنفين:

تقدم أن من ضمن واجبات ولي الأمر المنوطة به شرعاً حماية المظلومين في العنف الأسري، فإن ذلك ينقسم إلى قسمين بحسب الواقع:

النوع الأول: الحماية الخارجة عن محيط القضاء.

فقد تم إنشاء لجان الحماية بوزارة الشؤون الاجتماعية، وقد بلغت ثلاث عشرة لجنة، لكل لجنة رقم خاص، يستقبل بلاغات العنف الأسري، وجعلت الوزارة أيضاً رقماً موحداً لجميع بلاغات العنف الأسري في المملكة، وهو: (1919).

**كيفية الإيواء في لجان الحماية:**

عندما تتبلغ لجنة الحماية بحالة من حالات العنف الأسري المحتاجة إلى الإيواء فإنها تقوم بإيوائه سواء جاء هو إليها، أو أتى به بقوة النظام، أي: في حالة رفض الظالم، ثم بعد ذلك يهدأ وضعه، ويسكن بالسكن المناسب. ثم يتعرف على حالته، ويفتح له ملف خاص، ويبقى في دار الحماية إن كان لم يحدث له مرضي نفسي، وإن كان مريضاً أحيل إلى الطبيب النفسي، وفي بقائه أو بقائها بالدار تتلقى دورات تدريبية، وتعليم للمهارات المنزلية، أو تعليم للحاسوب، كما أن الإيواء لا يكون إلا عند عدم وجود القريب، المأمون على المظلوم، كما أن بعض دور الحماية تسعى في تزويج المعتنف بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وأقصى مدة تبقاها في دار الحماية

مائة وعشرون يوماً، ويمكن الزيادة على هذه المدة استثناءً، وقد وصل بعضها إلى أحد عشر شهراً<sup>(1)</sup>.

وما سبق ذكره من أعمال لجان الحماية يعتبر داخلياً في الأمور المشروعة المنوطة بولي الأمر. النوع الثاني: الحماية الصادرة بالحكم القضائي، وهذه الحماية تابعة للحل القضائي. المراد بالحل القضائي: هو الحكم الصادر من القاضي حلاً لمشكلة العنف الأسري المنظور لديه.

والحلول القضائية للعنف الأسري كثيرة، وتختلف من صورة إلى صورة، وسيأتي ذكر ذلك مفصلاً فيما يأتي:

#### أ- الحلول القضائية للعنف الجنائي:

أولاً: العنف الجنائي، وهو ينهي قضائياً بالقصاص، أو ما يترتب عليه من دية أو صلح، وسواء كان في النفس، أو فيما دون النفس، أو بإقامة الحد عندما يكون العنف داخلياً ضمن الحدود الشرعية، كالزنا، واللواط، والقذف، والشرب، والسرقعة، والسحر، والحرابة، وذلك إذا توافرت الشروط المعتبرة شرعاً و فإن لم تتوافر الشروط في القصاص، أو الحدود، لجأ القاضي إلى تعزيز المعنف الظالم، لكن إذا خلت ساحته من التهمة فلا شيء عليه<sup>(2)</sup>.

#### ب- الحلول القضائية للعنف غير الجنائي:

إذا لم يكن العنف جنائياً، فلا يخلو إما أن يكون بين الزوجين، أو بين غير الزوجين من أفراد الأسرة، كالوالد في تعنيف ولده، والعكس، أو الأخ في تعنيف أخيه، أو أخته والعكس، فهو منقسم إلى حالتين:

(1) جريدة الرياض السعودية، عدد 2134 وتاريخ 1428/1/28 هـ موقع الإدارة العامة للحماية الاجتماعية. وانظر: اليوسف، عبد الله، 1420 هـ، العنف الأسري دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية. ص 199.

(2) انظر: نظام الإجراءات الجزائية السعودية، والصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/2) بتاريخ 1435/1/22 هـ.

أولاً: الإصلاح بين الزوجين:

عندما يتقدم الزوجان أو أحدهما إلى القاضي، وقد أعيهما العنف، والشقاق فيجب على القاضي أن يصلح بينهما لما سبق من أن الصلح بين الزوجين واجب شرعاً، إلا إذا كان الحق واضحاً مع أحدهما فيحكم له به، لكن يعرض عليه الصلح إن خاف من البت في الحكم مفسدة أعظم، لكن لا يجوز له أن يلزم المظلوم بالصلح، فإن فعل فهو صلح باطل، أما إذا لم يكن الحق واضحاً بالبينة مع أحدهما، فالحل الواجب على القاضي هو الصلح بينهما إما بطريقه مباشرة أو من خلال بعث الحكّمين إليهما.

فإذا أصلح الحكّمان بينهما فذاك المطلوب، لكن إن لم يصلحا بينهما، أو لم يوجدوا وتعذرت العشرة بالمعروف لجأ القاضي إلى الحلول الأخرى، والتي تعتبر حلاً للعنف الأسري بسبب الشقاق، أو غيره مما هو مثله، أو أعظم منه.

ثانياً: إلزام القاضي المعنف الظالم بالحق:

مثل إلزام الزوج بدفع النفقة إذا كان العنف بالحرمان من النفقة، أو إلزام الزوج بالعدل بين الزوجتين في المسكن والمبيت مثلاً، أو إلزام الزوجة بخدمة زوجها بالمعروف، أو إلزامها بقرارها في بيت زوجها، وعدم خروجها إلا بإذنه وغير ذلك من صور العنف.

ثالثاً: الحكم بالخلع:

إنهاء لمعانة المعنف من الزوجين، فعند ظلم الزوجة لزوجها، وامتناعها من القيام بحقوقه يعرض القاضي عليها مخالعة زوجها إذا لم يكن بد منه.

وهذا حل قضائي يقضي على العنف لدى الزوجة، المبغضة.

رابعاً: الحكم بفسخ الزواج:

سواء في حق الزوجة المعنفة في قضية الزوج المدمن، أو الفاسد، صاحب الفواحش، أو المؤذي بالضرب، والسب ونحوهما، أو كان في حق الزوج في مثل الزوجة الممتنعة عن حقوق زوجها، فإن للقاضي فسخ النكاح عليها<sup>(1)</sup>.

إن دور القاضي في الصلح هام ومؤثر خاصة إذا كان يتميز بأسلوب متميز، وقول لين، وموعظة بليغة، وعرض للمضار الناجمة عن الفرقة والشقاق على الزوجين والأولاد والمجتمع بأسره، وكلما كان الحل أبعد عن المشاحة والمضايقة كلما كان أقل ضرراً وتأثيراً على مسار الأسرة المسلمة<sup>(2)</sup>.

ثالثاً: تطوير برامج توعية المرأة المسلمة

المرأة الصالحة تجتهد أن يرضع بنوها منها الصلاح قبل اللبن وحيث إن النساء شقائق الرجال فقد أشرك الإسلام المرأة في المسؤولية مع زوجها في حفظ بيته وأبنائه حال غيبته. كذلك فإن الإسلام جعل مسؤولية التربية مسؤولية مشتركة بين الأب والأم على وجه التساوي في الحقوق والواجبات المشتركة، وقد جاء النداء القرآني موجهاً ومذكراً بضرورة الوقاية من أسباب فساد الأسرة المسلمة، والعمل على إنقاذها من براثن الانحلال والرذيلة والفجور.

ويكون هذا التطوير موافقاً لرسالة المرأة التنموية الشاملة من خلال ما يأتي:

1 - تجلية رسالة المرأة المسلمة في الحياة والدور المنوط بها في عصرنا في سبيل نهضة الأمة ورفيها واستعادتها لعزتها، والسبل المعينة لها على أداء ذلك.

(1) القاضي، حمد، الإجراءات القضائية في المشكلات الزوجية، ص 21. مرجع سابق.

(2) البكري، واصف، سلطة القاضي في الحد من المنازعات الأسرية، ص 34 مرجع سابق.

- 2- العناية بالجوانب الإيمانية، والعبادية لدى المرأة، وتزويدها بالعلم الشرعي، وبخاصة فيما تحتاج إليه ولا يسعها جهله في مراحل حياتها المختلفة.
- 3- رفع مستوى ثقافة المرأة وتحبيبها بالقراءة وتدريبها على ممارسة التثقيف الذاتي والاستفادة من الوسائل التقنية المتاحة في ذلك<sup>(1)</sup>.
- 4- تقوية البناء الأسري وبخاصة في المجال التربوي؛ إذ إن للتربية الإسلامية أهمية فائقة في تعليم المرأة دينها وتحصينها ضد هجمات وسائل الإعلام والمختلفة ومكائدها.
- 5- مطالبة النساء بالعناية ببيئاتهن الخاصة أزواجاً وأولاداً والقيام بالدور المنشود منهن في استصلاحها وإمدادهن بالوسائل والآليات والسبل المناسبة<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً: الاهتمام بالمؤسسات التعليمية

الأسرة في المجتمع السعودي التقليدي كانت تقوم بالوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والدينية والترفيهية.

أما الآن فقد فقدت الأسرة كثيراً من وظائفها، إذ أصبح هناك مؤسسات أخرى؛ كالمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات التي تساهم في تربية الأبناء أيضاً فقد أصبح الاستهلاك هو السلوك السائد في المجتمع المعاصر، وظهرت كثير من الكماليات في الأسرة السعودية؛ كالجوال والسيارة والمكيفات والتلفزيون والأطباق الفضائية، وغيرها من التقنيات

(1) انظر: القباع، مندل، 1400هـ، الترابط الأسري وأثره في تكوين شخصية الشباب، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية، ص 85.

(2) العبد الكريم، فؤاد، 1429هـ، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط 1، 49/3.

التي لم تكن متوفرة من قبل، وهذا السلوك الاستهلاكي تسبب في إضعاف دور الأسرة في التربية المباشرة، ودخول مؤثرات أخرى جديدة على السلوكيات الأخلاقية لأفرادها، وباتت المؤسسات التعليمية هي المحرك الأساس لبعض الممارسات الأخلاقية من خلال اختلاط الأبناء بأقرانهم فيها، وإطلاعهم على الأنماط الغربية والوافدة على المجتمع السعودي المحافظ<sup>(1)</sup>.

ومن أوجه الاهتمام بالمؤسسات التعليمية دعمها بالكوادر والكفاءات المتخصصة في مجالات علم النفس والإرشاد الأسري، عبر طرح جملة من الحلول والمقترحات وتفعيل دور مراكز الإرشاد والتوجيه الطلابي في الجامعات وخاصة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة حتى تقوم بدورها المنوط بها خير قيام<sup>(2)</sup>

يضاف إلى ذلك انتشار التعليم بين الجنسين، والتوسع في الابتعاث لهن، وظهور دعوات من ذوي بعض التوجهات التغريبية تنادي بإعطائهن مطالب تساهم تتنافى مع الحشمة والأمانة والطهارة التي جعلها عليها الإسلام، وكذلك عمل المرأة والتوسع في مجالاته، وجميعها من الظواهر الحديثة في المجتمع السعودي التي عملت على تغيير النسق القيمي والأخلاقي لدى الجيل الحالي هناك، ومع كل ما ذكر عن دور وأهمية المدرسة في حياة الحدث فإنه يتحتم علينا القول بضرورة المراجعة المستمرة لمناهج التعليم لتواكب الحاجات النفسية والاجتماعية للطفل، وبما يتمشى مع العصر الذي يعيشه مع التأكيد على دور المعلم كفرد وقُدوة في تكوين شخصية الحدث وتطويرها ورعايتها حق الرعاية بما يكفل له التكيف الاجتماعي والنفسي-

---

(1) انظر: منصور، عبد المجيد، 1413 هـ، المؤسسات التربوية ودورها في الوقاية من الانحراف والإدمان، ضمن بحوث الندوة العلمية السابعة والعشرين لدور المؤسسات الاجتماعية والدينية والجمعيات الأهلية في الوقاية من الإدمان، الفترة من 12-14 ذو القعدة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، ص 344 وما بعدها.

(2) المصدر السابق.

السليم، وبما يضمن التوافق مع معايير المجتمع الذي يعيش فيه ليصب في النهاية في قناة وقيته من الانحراف أو الجنوح<sup>(1)</sup>.

### خامساً: توجيه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لما فيه خير المجتمعات

تعد وسائل الإعلام المختلفة من أهم وسائل الترفيه التي يقضي عندها الشباب جل أوقات فراغهم لذا كان من المتحتم توعية الأسرة بضرورة تهيئة وسائل الترفيه المناسبة لأبنائهم وحسن اختيارها مع مساعدتهم في اختيار الأشرطة التي يطلعون عليها في الفيديو، أو الأشرطة التي يستمعون إليها والمطبوعات التي يقرؤونها، ضماناً لعدم اكتساب الشاب أو الفتاة لبعض الأفكار المنحرفة أو المواقف والمشاهد التي تشجع على الانحراف بتقليدها<sup>(2)</sup>.

ولا شك أن وجود وسائل ترفيه متعددة ومتنوعة في المنزل تجعل الشاب يقضي وقت فراغه في المنزل، أي تحت أنظار أسرته مما يوجد نوعاً من الضبط والرقابة على الشاب أثناء قضاءه لوقت فراغه، بخلاف الشاب الذي تقل وسائل الترفيه في منزله مما يجعله يتجه إلى خارج المنزل للبحث عن وسيلة لقضاء وقت فراغه وهذا يعني أنه سيقضي وقت فراغه بعيداً عن أنظار أسرته وفي أماكن يقل فيها الضبط وهي غير مراقبة كالشوارع والمقاهي والحدائق ونحو ذلك. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي أن يفتن القائمون على وسائل الإعلام إلى الدور الخطير الذي تؤديه أجهزة الإعلام وأن يعملوا على استغلال هذه الأجهزة في نشر الفضيلة

---

(1) انظر: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، 1412 هـ، الأسرة السعودية والواقع الحضاري المعاصر، الرياض، السعودية.  
(2) أحدثت المسلسلات التركية المدبلجة إلى اللغة العربية المذاعة مرئياً على بعض القنوات العربية ردة فعل سلبية لدى المجتمع السعودي خاصة في ظل انتشارها، ومتابعة المشاهدين لها، وتعلق الكثير من الجنسين بأسماء ممثليها، وفي تزايد حالات الطلاق أيضاً بسبب تبعاتها، وما حملته من مظاهر الانحلال الخلقي، والتشجيع على الحب خارج الزوجية.  
انظر: [www. aljazeera. net/N/](http://www.aljazeera.net/N/)، موقع قناة الجزيرة القطرية، تحقيق بعنوان الجمهور العربي والمسلسلات المدبلجة، تحقيق نشر بتاريخ الخميس 1429/9/10 هـ - الموافق 2008/9/11 م عن آثارها ومخاطرها في الواقع.



ومحاربة الرذيلة وأن يغذوها بالبرامج النافعة المفيدة وأن يترفعا بها عن البذاءة والإسفاف وأن يقدموا الثقافة الإسلامية والأخلاق الحميدة للشباب في قالب يتناسب ومتطلباتهم النفسية والاجتماعية وأن يبثوا الوعي بينهم بأسلوب سلس رصين وألّا ينساق القائمون على هذه الوسائل خلف مخططات الأعداء من الاستخفاف بعقول الشباب وتهميشهم فينشأ عن ذلك جيل غير مدرك لهويته بعيداً كل البعد عن تعاليم دينه<sup>(1)</sup>.

---

(1) انظر: أبو غاية، خالد عبد العظيم، 2006م، الخيانة الزوجية، أسبابها علاجها، آثارها، دار النهضة العربية، القاهرة،

مصر، ط1، ص244.

## الخلاصة:

يتبين من خلال هذا الفصل أهم التدابير الشرعية والعملية والوقائية للحد من ارتفاع معدلات الطلاق في مجتمع مدينة مكة المكرمة وذلك من خلال استقراء الواقع الحالي للطلاق في مدينة مكة المكرمة ومدى إمكانية الاستفادة من هذه التدابير وصلاحياتها للتطبيق والاستمرار ومسؤولية المجتمع عن تطبيق هذه التدابير الشرعية ودور النشأة والتربية الصالحة في رعاية الأسرة المسلمة وحمايتها ضد العنف والتفكك الأسري

## الخاتمة

ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية الجديرة بالاهتمام والدراسة الشرعية، لأنها تؤثر على أداء الأسرة لمهامها، كما تؤثر على تكوينها الداخلي، واستقرارها الاجتماعي ومستقبل أبنائها، ومن ثم الأجيال اللاحقة في المجتمع؛ لأن الأسرة هي مصدر تكوين المودة اللازمة لصاحبي العلاقة وذريتهما، من الناحية النفسية والاجتماعية، كما أنها مصدر المسؤولية الشرعية والاجتماعية المنوطة بالأسرة لإنتاج أجيال مفيدة اجتماعياً، تعي واجباتها الاجتماعية والمستقبلية المنوطة بها.

فالطلاق إذن مشكلة من مشكلات المملكة العربية السعودية الاجتماعية، وقضية اهتم بها الشرع وعالجها في الكثير من النصوص الفقهية، وما يهمننا في هذه الرسالة هو انعكاس الطلاق على التوافق الأسري في المملكة العربية السعودية على وجه العموم وفي مدينة مكة المكرمة بصفة خاصة، إذ أن الطلاق يمثل تحد لاستقرار النظام الأسري المكّي، وبالتالي قد يؤدي إلى انعكاسات أمنية خطيرة عندما لا تستطيع الأسرة وحدها القيام بكافة الأدوار المنوطة بها في المجتمع المسلم.

والمجتمع السعودي كغيره من المجتمعات يعاني من هذه المشكلة، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال الإحصاءات إذ أظهرت ارتفاع نسبة الطلاق في مختلف مناطق المملكة وخاصة في مدينة مكة المكرمة نظراً لكثرة سكانها، وتنوع القاطنين بها من كافة دول العالم الإسلامي، وهو مؤشر يدل على أن ظاهرة بهذا الحجم تعد من الظواهر السلبية، والتي لم تكن موجودة في المجتمع السعودي من قبل، ورغم ذلك تظل طرق معالجتها دون المستوى المطلوب مع كل أسف حتى اليوم.

لذا جاءت هذه الدراسة للفت النظر إلى ظاهرة الطلاق باعتبارها من المشكلات الاجتماعية الإنسانية في المجتمع السعودي، وتضع التدابير المناسبة للحد منها عبر جملة من المقترحات الفعالة والتي توصل إليها الباحث من خلال المقابلات الشخصية والملاحظة وممارسة عمله في الإرشاد الأسري ليكون المجتمع المكّي قدوة لباقي المجتمعات في معالجة انعكاسات هذه الظاهرة والحد من آثارها الوخيمة على الفرد والمجتمع.

وقد حققت هذه الدراسة أهدافها الأربعة من بيان مفهوم الطلاق البائن وأسباب ارتفاع معدلات الطلاق والتدابير الشرعية اللازمة للحد من ارتفاع نسب الطلاق في فصول متعلقة بكل هدف على حدة.

### أولاً: نتائج الدراسة

- أن لوقوع الطلاق في المملكة العربية السعودية أسباباً عديدة ومن أهمها: مخالفة الزوجين للمنهج الشرعي في اختيار الشريك المناسب، واختلاف الثقافات، وضعف الثقافة الشرعية الخاصة بالحقوق الزوجية في المناهج الدراسية.
- أن لطلاق آثاراً سلبية على المجتمعات الإسلامية ومن بينها المجتمع السعودي والمجتمع المكّي على وجه الخصوص كالتفكك الأسري، وضياع الأولاد، وكثرة جنوح الأحداث، والجفاف العاطفي، وضعف المستوى الدراسي لأولاد المطلقين وغير ذلك.
- أن تضارب وجهات النظر بين مؤسسة الافتاء في المملكة العربية السعودية والجهاز القضائي بشأن إيقاع الطلاق البدعي (الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد) سبب العديد من المشكلات الشرعية والاجتماعية ما يستدعي ضرورة التوافق بين ما يحكم به

القاضي وما يراه المفتي العام بالمملكة العربية السعودية حتى لا يؤدي اختلافهم إلى التلاعب والتضارب.

- أن الطلاق وإن كان مشروعاً في الشريعة الإسلامية، إلا أن الشارع قد وضع جملة من التدابير للحد من تهاون الناس في إيقاعه بلا مسوغي شرعي.
- أن في العنف الأسري المصاحب للطلاق وما بعده آثار سيئة على نفوس الأطفال، ويؤثر تأثيراً كبيراً في تربية الأجيال تربية إسلامية راشدة.
- أن الحاجة ماسة لتفعيل دور مكاتب الصلح في المحاكم الشرعية بالمملكة العربية السعودية لتقوم بمهامها على أكمل وجه مع أهمية إيجاد المتخصصين للعمل بها.
- غياب دور المساجد في معالجة القضايا الأسرية، وتجاهل الخطاب لهذه الظاهرة رغم انتشارها، ووضع الحلول الشرعية المناسبة لها.
- عدم إنشاء مجلس أعلى لرعاية الأسرة والطفولة أسوة بباقي الدول الخليجية ساهم في عدم تبني الخطط والمناهج المدروسة لمنع تزايد الطلاق في المجتمع السعودي.
- خلصت الدارسة الميدانية (المقابلة) إلى عدة نتائج من أهمها: تفعيل دور المؤسسات المجتمعية والأهلية في الحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع المكي، إضافة إلى ضرورة تأهيل المقدمين على الزواج من الجنسين والاستفادة من خبرات كبار السن في مجال الإصلاح الأسري.

## ثانياً: التوصيات

يوصي الباحث في ختام رسالته بعدد من التوصيات الهامة في مجال معالجة ارتفاع معدلات الطلاق في العالم الإسلامي ومن أبرز هذه التوصيات ما يلي:

- الرجوع إلى هدي الكتاب المبين وهدى سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم في معالجة المشكلات الأسرية، فبالتمسك بهما يكون الفلاح والنجاح بإذن الله.
- الوقاية خير من العلاج في مسألة الحد من المنازعات الأسرية وذلك من خلال منع حصول الأسباب التي قد تؤدي إلى وجود النزاعات الأسرية.
- الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية الأخرى في مجال الحد من ازدياد ظاهرة الطلاق كتجربة دولة ماليزيا فهي تجربة ناجحة وغيرها من الدول.
- دراسة القضايا الفقهية المتعلقة بشئون الأسرة والزواج وما تتضمنه من حقوق وواجبات دراسة وافية في كل التخصصات الدراسية بالمملكة العربية السعودية حتى يكون كل طرف ملماً بالحقوق والواجبات التي له وعليه.
- إنشاء مراكز شرعية متخصصة في التدريب والإرشاد الأسري والنفسي- لمعالجة هذه الظاهرة، وتقديم دورات متقدمة للمقدمين على الزواج قبل عقد القرآن وبعده.
- مساهمة بعض مؤسسات المجتمع المدني مساهمة فعالة في حل مشاكل الأسرة نفسياً واجتماعياً واقتصادياً، وأهمية تفاعل المؤسسات التجارية مع هذه الفعاليات.
- وضع هيئات مختصة بشئون الزواج؛ لتوفير مزيد من الاهتمام والرعاية للأسرة أسوة بباقي الدول الخليجية، وإيجاد مجلس أعلى للأسرة والطفل في المملكة.

- تأكيد حق النساء في الطلاق بلا مراجعة مطولة للمحاكم، مع تحديد مدة زمنية للقضاء للبت في النزاعات الزوجية والأسرية، والأخذ بمصلحة الطفل في تحديد المسؤولية في الحضانة عليه أو عليها، مع تسريع آلية فصل محاكم الضمان والأنكحة لتشمل جميع المدن والمحافظات السعودية بما فيها مدينة مكة المكرمة.
- أهمية العمل على إيجاد وثيقة شرعية خاصة بالمرأة المسلمة مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تراعي الظروف والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المسلمة، وتستطيع المرأة المسلمة عامة والسعودية على وجه الخصوص من خلالها فهم حقوقها والحصول عليها بدون مشقة.
- ضرورة الدعوة إلى الاجتهاد الجماعي (الإجماع) المنضبط بضوابط الشريعة لحل المشكلات والنوازل التي تواجه المجتمعات الإسلامية، ومنها نازلة ارتفاع معدلات الطلاق في العالم العربي على وجه العموم وفي المملكة العربية السعودية مدينة مكة المكرمة بصفة خاصة لما لهذه المدينة المقدسة من مكانة في نفوس المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.
- الاهتمام بزراعة مبادئ القيم والأخلاق الإسلامية، وملاحظات سلوكيات الأجيال المسلمة التي تتعرض لهجمات الإعلام الشرسة والغزو الفكري وتقديم برامج إعلامية عبر الفضائيات المحافظة رفيعة المستوى تساعد على التعامل مع معطيات العصر الحديث وتحدياته ومنحهم الحصانة الفكرية والدينية الكافية.

## الملاحق

ملحق رقم (1) أداة الدراسة (استبانة المقابلة).

ملحق رقم (2) تحكيم أداة الدراسة (استبانة المقابلة).

ملحق رقم (3) بيان بأرقام الأشكال وعناوينها.

ملحق رقم (4) بيان بأرقام الجداول وعناوينها.

ملحق رقم (5) نموذج استدعاء طلب فتوى طلاق.



مقابلة بحثية:

سعادة المكرم /

وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فلدي بحث علمي بعنوان / ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية في مكة المكرمة في جامعة الملايا باليزيا اكااديمية الدراسات الإسلامية. وحيث أن من متطلبات البحث الميداني إجراء المقابلات مع الباحثين والمختصين بالشأن الاجتماعي وقد وقع اختياري عليكم كونكم من المهتمين والمتابعين للشأن الاجتماعي في المملكة العربية السعودية رغبة في إثراء جوانب البحث العلمية بما يخدم أهدافه ومراميه.

لذا فإني أرفق لكم نسخة من الاسئلة المختارة للإجابة عليها أو بعضها بحسب اطلاعكم إذا أمكن وذلك بما يفيد الباحث من خلال إمامكم بالموضوع من كافة جوانبه الاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار أن جميع ما تتم الإجابة عنه سيتم تدوينه في صلب البحث معزواً إليكم حفظاً للحقوق العلمية إضافة إلى إمكانية تزويدي بما لديكم من مراجع ومصادر قد تخدم الباحث إذا وجدت.

والله يحفظكم ويرعاكم.

الباحث: محمد بن حسين الشيعاني

أولاً: البيانات الحالية للمقابل معه:

الاسم / ..... / المؤهل العلمي / .....

الوظيفة الحالية / .....

المساهمة في الشأن الاجتماعي من خلال: .....

ثانياً: اسئلة المقابلة

السؤال الأول / ازدادت معدلات الطلاق بالمملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة

مشكلة ظاهرة اجتماعية خطيرة فما هي أسباب ارتفاعها من وجهة نظرك أو من خلال ما يرد

إليك من معلومات؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

السؤال الثاني: للطلاق آثاره الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية على الفرد والمجتمع فهل

بالإمكان تزويدنا ببعض هذه الآثار من خلال اطلاعك وما السبيل الأمثل للحد منها من

وجهة نظرك؟.

.....  
.....  
.....

.....  
.....  
السؤال الثالث: انشئت بالمحاكم خلال الفترة الماضية مكاتب الاصلاح الأسري فكيف ترى

دورها من خلال اطلعك أو معايشتك لها، وهل تؤدي مراكز المودة الخيرية الأسرية ومراكز

الأحياء دورها في الإصلاح بالشكل المأمول؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

السؤال الرابع:

س أ لبعض وسائل الإعلام دورها السلبي في زيادة معدلات الطلاق في العالم الإسلامي، فهل

ترى دورها مؤثراً في ذلك؟ وما السبل المثل من وجهة نظرك للحد من آثارها؟.

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

س ب / ما التدابير الواقية للحد من الطلاق في المجتمع؟ سواء أكانت تدابير قضائية أم تربوية

أم أخلاقية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الخامس: للتعليم دوره البارز في تثقيف المجتمعات بشتى أحوالها، فهل تقوم

المؤسسات التعليمية بدورها الرئيسي في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق من خلال ما تعرفه؟

أم لا يزال دورها دون المأمول مع ذكر مقترحاتك العملية في سبيل تفعيل دوره إن وجدت؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال السادس: للمسجد دوره في حفظ المجتمع والحد من آثار الظواهر الاجتماعية السلبية  
ومنها ظاهرة التفكك الأسري؟ فهل يقوم الأئمة والخطباء بدورهم المنوط بهم في المجتمع من  
خلاله؟

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال السابع / للمحاكم دورها في إنهاء المنازعات الزوجية بشتى أنواعها؟ كيف تقيم دور  
المحاكم في خدمة الأسرة وحل مشكلاتها؟

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الثامن: لمكاتب الخدمة الاجتماعية دورها في رعاية الأسرة وحفظ كيانها؟ فهل نالت  
هذه المراكز ما تستحقه من الدعم والإمكانات التي تجعلها مؤهلة للقيام بواجباتها وكيف ترى  
أدائها على المستوى المحلي؟

.....

.....

.....  
.....  
.....  
.....

السؤال التاسع: في المجتمع العديد من رجالات العلم والتربية والحكمة وقد بلغوا سن التقاعد النظامية ولم تتم الاستفادة من الكثير منهم في الإصلاح المجتمعي؟ هل تؤيد فكرة الاستفادة التطوعية منهم عبر إشراكهم في مؤسسات التنمية الاجتماعية؟ وما هي الآلية المناسبة لذلك من وجهة نظرك؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

السؤال العاشر: الاهتمام بالبيئة الأسرية يزود المجتمع بالعناصر اللازمة لنموه واستمراره كما قرر علماء الاجتماع

س أ / ما التدابير الاجتماعية الملائمة للحد من ازدياد ظاهرة الطلاق في المجتمع؟

.....  
.....  
.....

.....  
.....  
.....

س ب / للتفكك الاسري آثاره ومضآاره على الفرد والمجتمع فما السبل الملائمة لمواجهة هذه الظاهرة؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

معلومات أو إضافات أو مصادر ومراجع تراها مناسبة للرجوع إليها قد تشرى صلب الموضوع ولم يرد ذكرها في الأسئلة من وجهة نظرك؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

## الملحق رقم (2) تعكيم أداة الدراسة (استبانة المقابلة)

سعادة المكرم /

وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فلدي بحث علمي بعنوان / ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية في مكة المكرمة في جامعة الملايا باليزيا اكاديمية الدراسات الإسلامية.

وحيث أن لدى سعادتكم الخبرة الطويلة في هذا المجال، أرغب منكم مراجعة الأداة وبيان مناسبتها وصلتها بموضع الدراسة الحالية وإبداء الملاحظات.

والله يحفظكم ويرعاكم.

الباحث: محمد بن حسين الشيعاني



أولاً: البيانات الحالية للمقابل معه:

الاسم / ..... / المؤهل العلمي / .....

الوظيفة الحالية / .....

المساهمة في الشأن الاجتماعي من خلال: .....

ثانياً: اسئلة المقابلة

السؤال الأول / ازدادت معدلات الطلاق بالمملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة

مشكلة ظاهرة اجتماعية خطيرة فما هي أسباب ارتفاعها من وجهة نظرك أو من خلال ما يرد

إليك من معلومات؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

السؤال الثاني: للطلاق آثاره الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية على الفرد والمجتمع فهل

بالإمكان تزويدنا ببعض هذه الآثار من خلال اطلاعك وما السبيل الأمثل للحد منها من

وجهة نظرك؟.

.....  
.....  
.....

.....  
.....  
.....

السؤال الثالث: انشئت بالمحاكم خلال الفترة الماضية مكاتب الاصلاح الأسري فكيف ترى

دورها من خلال اطلعك أو معايشتك لها، وهل تؤدي مراكز المودة الخيرية الأسرية ومراكز

الأحياء دورها في الإصلاح بالشكل المأمول؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

السؤال الرابع: س أ لبعض وسائل الإعلام دورها السلبي في زيادة معدلات الطلاق في العالم

الإسلامي، فهل ترى دورها مؤثراً في ذلك؟ وما السبل المثلى من وجهة نظرك للحد من

آثارها؟.

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

س ب / ما التدابير الواقية للحد من الطلاق في المجتمع؟ سواء أكانت تدابير قضائية أم تربوية

أم أخلاقية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الخامس: للتعليم دوره البارز في تثقيف المجتمعات بشتى أحوالها، فهل تقوم

المؤسسات التعليمية بدورها الرئيسي في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق من خلال ما تعرفه؟

أم لا يزال دورها دون المأمول مع ذكر مقترحاتك العملية في سبيل تفعيل دوره إن وجدت؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال السادس: للمسجد دوره في حفظ المجتمع والحد من آثار الظواهر الاجتماعية السلبية

ومنها ظاهرة التفكك الأسري؟ فهل يقوم الأئمة والخطباء بدورهم المنوط بهم في المجتمع من

خلاله؟

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال السابع / للمحاكم دورها في إنهاء المنازعات الزوجية بشتى أنواعها؟ كيف تقيم دور

المحاكم في خدمة الأسرة وحل مشكلاتها؟

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الثامن: لمكاتب الخدمة الاجتماعية دورها في رعاية الأسرة وحفظ كيانها؟ فهل نالت

هذه المراكز ما تستحقه من الدعم والإمكانات التي تجعلها مؤهلة للقيام بواجباتها وكيف ترى

أدائها على المستوى المحلي؟

.....

.....

.....  
.....  
.....  
.....

السؤال التاسع: في المجتمع العديد من رجالات العلم والتربية والحكمة وقد بلغوا سن التقاعد النظامية ولم تتم الاستفادة من الكثير منهم في الإصلاح المجتمعي؟ هل تؤيد فكرة الاستفادة التطوعية منهم عبر إشراكهم في مؤسسات التنمية الاجتماعية؟ وما هي الآلية المناسبة لذلك من وجهة نظرك؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

السؤال العاشر: الاهتمام بالبيئة الأسرية يزود المجتمع بالعناصر اللازمة لنموه واستمراره كما قرر علماء الاجتماع.

س أ / ما التدابير الاجتماعية الملائمة للحد من ازدياد ظاهرة الطلاق في المجتمع؟

.....  
.....  
.....

.....  
.....  
.....

س ب / للتفكك الاسري آثاره ومضآره على الفرد والمجتمع فما السبل الملائمة لمواجهة هذه الظاهرة؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

معلومات أو إضافات أو مصادر ومراجع تراها مناسبة للرجوع إليها قد تشري صلب الموضوع ولم يرد ذكرها في الأسئلة من وجهة نظرك؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

### الملحق رقم (3) بيان بأرقام الأشكال وعناوينها

رقم الشكل	عنوانه	رقم الصفحة
(1)	آثار ارتفاع نسب الطلاق	122
(2)	دور المساجد وأئمتها في حفظ المجتمع والحد من آثار الظواهر الاجتماعية السلبية ومنها ظاهرة التفكك الأسري	127
(3)	دور مكاتب الخدمة الاجتماعية في رعاية الأسرة وحفظ كيانها	128
(4)	مشاركة رجال العلم والتربية الذين بلغوا سن التقاعد في العمل الطوعي	131

### الملحق رقم (4) بيان بأرقام الجداول وعناوينها

رقم الجدول	عنوانه	رقم الصفحة
(1)	توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية	117

الملحق رقم (4) نموذج استدعاء عن فتوى في قضية طلاق لدى مكتب سماحة مفتي عام

المملكة العربية السعودية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية  
الرناسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء  
فرع منطقة مكة المكرمة

اسم الزوج	
اسم الزوجة	
ولي الزوجة	

الطلاق الأول	
ماهي صيغة الطلاق	
تاريخه	
حالة الزوجة	<input type="checkbox"/> حامل <input type="checkbox"/> يائسة <input type="checkbox"/> حائض <input type="checkbox"/> نفساء <input type="checkbox"/> في طهر حصل فيه جماع وليست حامل ولا آيسة <input type="checkbox"/> في طهر لم يحصل فيه جماع

الطلاق الثاني	
ماهي صيغة الطلاق	
تاريخه	
حالة الزوجة	<input type="checkbox"/> حامل <input type="checkbox"/> يائسة <input type="checkbox"/> حائض <input type="checkbox"/> نفساء <input type="checkbox"/> في طهر حصل فيه جماع وليست حامل ولا آيسة <input type="checkbox"/> في طهر لم يحصل فيه جماع

الطلاق الثالث	
ماهي صيغة الطلاق	
تاريخه	
حالة الزوجة	<input type="checkbox"/> حامل <input type="checkbox"/> يائسة <input type="checkbox"/> حائض <input type="checkbox"/> نفساء <input type="checkbox"/> في طهر حصل فيه جماع وليست حامل ولا آيسة <input type="checkbox"/> في طهر لم يحصل فيه جماع

المطلوب :-

- 1- إحضار الهوية للزوج ، والزوجة ، وولي الزوجة .
- 2- حضور ولي الزوجة .
- 3- إحضار صك الطلاق إن أصدره الزوج من المحكمة .
- 4- إحضار تقرير طبي إذا كان الزوجان يعانون من أي مرض كالضغط والسكر أو أمراض نفسية وغيرها .





س٢) انكر تاريخ هذا الطلاق ؟

جواب الزوج : .....

جواب الزوجة : .....

س٣) إذا كان الطلاق مكرراً ما هو قصدك من التكرار؟

جواب الزوج : .....

س٤) إذا كان الطلاق معلقاً على شرط فهل قصدت بذلك الحث أو المنع فقط ولم تقصد مع ذلك إيقاع الطلاق ، أم قصدت الأمرين جميعاً ؟

جواب الزوج : .....

.....

س٥) إذا كان الطلاق معلقاً على شرط فهل حصل الشرط أم لا ؟

جواب الزوج : .....

جواب الزوجة : .....

س٦) ما هي حالة الزوجة حين الطلاق هل كانت حاملاً ؟ أو أيسة ؟ أو حائضاً ؟ أو نفساء ؟ أو في طهر حصل فيه جماع وهي ليست حاملاً ولا أيسة ؟

جواب الزوج : .....

جواب الزوجة : .....

س٧) ان كنت الزوجة حائضاً فهل كنت تعلم حالها قبل الطلاق ، أم لم تعلم ذلك إلا منها بعد الطلاق ؟

جواب الزوج : .....

س٨) هل الطلاق المذكور بعد الخلوة بها أو قبل ذلك ؟

جواب الزوج : .....

جواب الزوجة : .....

س٩) هل الطلاق على عوض ؟

جواب الزوج : .....

جواب الزوجة : .....

س١٠) هل حضركما أحد حين الطلاق المذكور ومن هو ؟

جواب الزوج : .....

جواب الزوجة : .....

س١١) هل كُتب صك ، أو ورقة بالطلاق المذكور ؟ فإن كان كُتب شيء فيرفق صورة منه .

جواب الزوج : .....

جواب الزوجة : .....



## المصادر والمراجع

1. إبراهيم بن علي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، مطبعة العاصمة، القاهرة، مصر، دت، ط2.
2. إبراهيم شقدار، لقاء صحفي بصحيفة الوطن السعودية بتاريخ 21/10/2009م.
3. ابن العربي، أبو بكر، 1422هـ الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط1.
4. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، 1422هـ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1.
5. ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير على الهداية، 1389هـ، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر، ط1.
6. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، 1423هـ، رئاسة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، السعودية، ط1.
7. ابن باز، فتاوى نور على الدرب، على موقع الشيخ ابن باز الرسمي على الشبكة العنكبوتية الإنترنت [www. binbaz. org](http://www.binbaz.org).
8. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، 1424هـ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية، الرياض، ط4.
9. ابن حزم، علي، 1427هـ، المحلى بالآثار، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1.
10. ابن رشد، محمد بن رشد الحفيد، 1401هـ، بداية المجتهد، دار المعرفة، بيروت، ط5.
11. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، 1418هـ، الإجماع، دار القاسم للنشر، الرياض، السعودية، ط1.
12. ابن فارس، أحمد بن فارس، 1390هـ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، مطبعة البايب الحلبي، القاهرة، مصر، ط2.

- 13 . ابن قدامة، 1408 هـ، الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط5.
- 14 . ابن قدامة، عبد الله المقدسي، 1402 هـ، الكافي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3.
- 15 . ابن قدامة، عبد الله، 1401 هـ، المغني، مكتبة الرياض، الرياض، السعودية، ط1، 329 /7،
- 16 . ابن قدامة، عبد الله، 1419 هـ، المقنع مع الانصاف والشرح الكبير، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية ط1.
- 17 . أبو العينين، بدران، 1404 هـ، مكتبة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، ط1، ص286.
- 18 . أبو الهيجاء، إيهاب أحمد، 2009 م، الحيل وأثرها في الأحوال الشخصية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 19 . أبو بكر بن أبي شيبه، 1409 هـ المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.
- 20 . أبو بكر، زواوي، وعبد الله، ريجانة، 2008 م، حقوق الزوجين بموجب قانون الأسرة الإسلامي، مجلة جامعة الملايا.
- 21 . أبو شامة، عبدالمحمود عباس، والبشري محمد الأمين، العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 1426 هـ.
- 22 . أبو غاية، خالد عبد العظيم، 2006 م، الخيانة الزوجية، أسبابها علاجها، آثارها، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1.
- 23 . الأزهرى، صالح عبد السميع، بدون تاريخ طبع د. ت جواهر الإكليل بشرح مختصر الشيخ خليل، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط.
- 24 . إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط.

25. آل الشيخ، محمد بن إبراهيم، 1395 هـ مجموع فتاوى ورسائل، الرياض، السعودية، د ط.
26. الألباني، محمد ناصر الدين، 1405 هـ، إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2.
27. إمارة منطقة مكة المكرمة، وزارة الداخلية، الرياض، 1426 هـ 2006 م، ص 105. تقرير سكاني.
28. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيحه مع الفتح، 1401 هـ، دار المعرفة، بيروت.
29. بشير، محمد شريف، 2009 م، الخسائر الاقتصادية للطلاق، المركز العربي للمصادر والمعلومات [www. amanjordan. org](http://www.amanjordan.org).
30. بكار، عبد الكريم، 2010 م، المناخ الأسري وسماته، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1.
31. البكري، واصف، سلطة القاضي في الحد من المنازعات الأسرية، 2010 م، ورقة عمل تقدم بها للمؤتمر القضائي الأول، بالملكة الأردنية، عمان، دار القضاء العالي.
32. البهوتي، منصور بن يونس، 1381 هـ شرح منتهى الإرادات، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1.
33. البهوتي، منصور بن يونس، 1402 هـ، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط.
34. البهوتي، منصور بن يونس، 1421 هـ، كشف القناع، وزارة العدل السعودية، الرياض، ط1.
35. البهوتي، منصور بن يونس، 1426 هـ، أرشاد أولي النهى لدقائق المنتهى، حاشية على منتهى الإرادات، مكتبة الأسد، مكة، السعودية، ط2.
36. البهوتي، منصور بن يونس، 1427 هـ، المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، كنوز أشبيليا، الرياض السعودية، ط1.
37. البهوتي، منصور بن يونس، 1983 م، كشف القناع، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د ط.

38. البيهقي أحمد بن الحسين، بدون ت، السنن الكبرى، تحقيق: محمد صوفي، مكتبة الباز، مكة، السعودية.
39. البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الصغرى، 1408 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1.
40. التقرير الإحصائي عن الزواج والطلاق الصادر عن وزارة العدل السعودية للعام 2009م [www.moj.gov.sa](http://www.moj.gov.sa)
41. التقرير المالي العام للعام 1430 هـ - 2009م. الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية بموقعها على الشبكة العالمية للمعلومات [www.mosa-d.gov.sa/daman/mainreport](http://www.mosa-d.gov.sa/daman/mainreport).
42. التنوخي، المنجي، 1424 هـ الممتع في شرح المقنع، مكتبة الأسد، مكة، السعودية، ط 3.
43. التنوخي، سحنون بن سعيد، المدونة الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، د ت، ط.
44. الثبتي، سعود بن مسعد، 1418 هـ، التفريق بين الزوجين بحكم القاضي، مكتبة دار التراث، مكة، السعودية، ط 1.
45. الجازي الشبيكي، 1427 هـ المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ط 1.
46. الجريسي، خالد، انحراف الشباب وطرق العلاج في ضوء الكتاب والسنة، 1420 هـ، مكتبة الجريسي، الرياض، السعودية، ط 1.
47. جنبي، شادية غزالي، مستشارة اجتماعية وعضو مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية، لقاء مع الباحث بتاريخ 8/6/1432 هـ.

48. الجوير، إبراهيم بن مبارك، 1430 هـ، الأسرة والمجتمع، دار عالم الكتب الرياض، السعودية، ط 1.
49. الحاكم، محمد بن عبد الله، 1411 هـ، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1.
50. حقي، خاشع، الطلاق تاريخاً وواقعاً، 1417 هـ، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1.
51. الحناكي، علي بن سليمان، 2006 م، الواقع الاجتماعي لأسر العائدين إلى الانحراف، جامعة نايف للبحوث الأمنية، الرياض، السعودية، ط 1.
52. خالد، حسن ونجا، عدنان، 1972 م، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط.
53. خلود بنت إبراهيم بن عتيق، 1425 هـ، فقه الشيخ عبد العزيز بن باز في النكاح والطلاق، دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
54. خليل، عثمان سيد، 2001 م، الشباب وأوقات الفراغ دور التربية ووسائل الإعلام من المنظورين الإسلامي والوطني، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط 1.
55. الدهيشي، عبد المجيد بن عبد العزيز، م كاتب الصلح في المحاكم ودورها في خدمة الأسرة، ورقة مقدمة إلى ندوة الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، في الفترة من 5-7 / 5 / 1429 هـ.
56. الذهبي، محمد بن أحمد، 1995 م، المنتقى من منهاج الاعتدال، هامش لمحِب الدين الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
57. الرمي، أحمد بن حمزة، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، 1404 هـ دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأخيرة.



58. الزحيلي، وهبة، 1405 هـ، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، بيروت، لبنان.
59. الزحيلي، وهبة، الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، بدون ت، دار الفكر، دمشق سورية، ط 1.
60. الزرقاني، محمد عبد الباقي، 1411 هـ، شرح الزرقاني على موطأ مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط.
61. سابق، سيد، دت، فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، د ط.
62. السباعي أحمد، 1420 هـ تاريخ مكة، مكتبة الثقافة، مكة، السعودية، ط 8.
63. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، 1399 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ط 1.
64. السعيد، نادية، 1426 هـ، ظاهرة الطلاق في المجتمعات الإسلامية، مجلة الحرس الوطني، الرياض، سنة 27، عدد 282 شوال 1426 هـ، نوفمبر 2005 م.
65. سليمان العقيل، 1426 هـ ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية، الرياض، د ت.
66. السندي، عبد العزيز 1426 هـ، المجاورون في مكة وأثرهم في الحياة العلمية، مكة، جامعة أم القرى.
67. السيف، عبد الرحمن، 1433 هـ، الطلاق في المجتمع السعودي، أشبيليا، الرياض، السعودية، ط 1.
68. الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، 1422 هـ، تحقيق: رفعت فوزي، دار الوفاء، القاهرة، مصر، ط 1.
69. شاكر، أحمد محمد، 1354 هـ، نظام الطلاق في الإسلام، مكتبة السنة، القاهرة، مصر الطبعة الثانية.
70. شاكر، أحمد، 1354، نظام الطلاق في الإسلام مكتبة السنة، القاهرة مصر، ط 2.

71. الشربيني، محمد الخطيب، د ت، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط.
72. الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، 1381 هـ، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر، ط 1.
73. الشقمانى، مصطفى محمد، 2008 م، الآثار النفسية للتفكك والاضطراب النفسي الأسري على الصحة النفسية للطفل، الشبكة الدولية للمعلومات، WWW.almostshar.com.
74. الشلهوب، هيفاء، 1431 هـ، مشكلة الفقر بين النساء في المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.
75. الشوكاني، محمد بن علي، 1416 هـ، وبل الغمام على شفاء الأوام، مطبعة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط 1.
76. صالح سعاد إبراهيم، 1403 هـ، أضواء على نظام الأسرة في الإسلام، مكتبة تهامة، جدة، السعودية، ط 1.
77. صحيفة الرياض السعودية، الجمعة 21 صفر 1431 هـ 5 فبراير 2010 - العدد 15201.
78. صحيفة الشرق الأوسط السعودية، الثلاثاء 04 ربيع الثاني 1430 هـ 31 مارس 2009 العدد 11081.
79. صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء، 4 محرم، 1433 هـ 29 نوفمبر 2011 العدد.
80. صحيفة الوطن السعودية، لقاء مع الدكتور إبراهيم شقذار بتاريخ 21/10/2009 م.
81. صوفي، عبد القادر، 2008 م، حقوق الأسرة في الإسلام، جامعة الملك خالد، أبها، السعودية، ط 1.
82. طافش، محمود 2010 م، الآثار السلبية لانفصال الوالدين على الأبناء، الشبكة الدولية للمعلومات، www.annajah.net.arabic.

83. الطحطاوي، السيد أحمد الحنفي، 1395هـ حاشية الطحاوي على الدر المختار، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط.
84. طه، أحمد حسن، 2002م، مدى حرية الزوجين في التفريق قضاء، دار الحكمة، لندن، بريطانيا، ط 1.
85. العاصمي، عبد الرحمن بن محمد، 1413هـ، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، دار القاسم، الرياض، السعودية، ط 5.
86. عامر، طارق عبد الرؤف، 2008م، أصول التربية، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط 1.
87. العبد الكريم، فؤاد، 1429هـ، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط 1.
88. عبد المحمود، عباس، والبشري، محمد، 1426هـ، العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط 1.
89. عبيد، أميرة أحمد، 1429هـ، المشكلات الأسرية بعض الأسباب والمعالجة، الشبكة الدولية للمعلومات [www.almurabbi.com](http://www.almurabbi.com)
90. عبيدي، محمد يعقوب، 1413هـ، النفقة الزوجية في الشريعة الإسلامية مع مقارنة النفقة عند المسلمين وغير المسلمين، فجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 1.
91. عثمان، أبو زيد، 1431هـ وسائل الإعلام والعنف الأسري، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط 1.
92. العقيل، سليمان بن عبد الله، 1426هـ ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية، الرياض، ط 1.
93. علي الزهراني، 2009م، أثر الطلاق على نفسية الأطفال، بحث منشور بموقع نفسي [nafcy.com/news/](http://nafcy.com/news/)
94. علي، ماهر أبو المعاطي 2005م، مقدمة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية، دار الزهراء للطباعة والنشر، ط 2.

95. علياء الجندي، 2008م، مشكلة الطلاق، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ط 1.
96. علياء الجندي، مشكلة الطلاق، 11-14 مرجع سابق. وصحيفة الشرق الأوسط السعودية الثلاثاء 6 صفر 1427 هـ 7 مارس 2006 العدد 9961.
97. العمير، سليمان بن عبد الله، 1413 هـ، تسمية المفتين بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد طلاقة واحدة، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط 1.
98. العنزي، إبراهيم هلال، 1430 هـ، الطلاق: أسبابه، آثاره، علاجه، الجزيرة للصحافة والنشر، الرياض، السعودية، الجمعة 14 ربيع الثاني، 1430 هـ، عدد 13343.
99. العنسي، أحمد بن قاسم، 1414 هـ، التاج المذهب لأحكام المذهب، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، اليمن، ط 1.
100. فراش، وفاء معتوق. 1413 هـ، آثار الطلاق المعنوية والمالية في الفقه الإسلامي، دار الثقة، مكة، السعودية، ط 1.
101. الفقي، صبري مرسي، 1426 هـ، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ص 35، ط 1.
102. الفوزان، صالح، 1424 هـ، الشرح المختصر على زاد المستقنع، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط 1.
103. الفيومي، أحمد محمد، دت، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت، لبنان ط 2.
104. القاضي، أحمد بن عبد الرحمن، 1430 هـ، الخلافات الزوجية: أسبابها، وعلاجها، الشبكة الدولية للمعلومات، [www.alzawaj.org](http://www.alzawaj.org).
105. القاضي، حمد بن عبد الله، الإجراءات القضائية في المشكلات الزوجية، 1431 هـ، مجلة وزارة العدل السعودية، عدد 45 شهر محرم.
106. القرطبي، محمد بن أحمد، 1427 هـ، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1.
107. قطب، سمير، الفزاني، فتحية، 1431 هـ، مشكلة العنوسة في المجتمع السعودي.

- 108 . قطب، سميرة، الفزاني، فتحية، 1431 هـ، مشكلة العنوسة في المجتمع السعودي، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية ط1 .
- 109 . الكاساني، أبو بكر، 1410 هـ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2 .
- 110 . الكاساني، مسعود بن علي، بدائع الصنائع، مرجع سابق، 109 /3،
- 111 . كحالة، عمر رضا، 1397 هـ، الطلاق، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون ت.
- 112 . المالكي، عبد الوهاب بن محمد، 1418 هـ المعونة على مذهب عالم المدينة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 .
- 113 . مجلة العدل السعودية، 1428 هـ.
- 114 . مجلة العدل، وزارة العدل السعودية، الرياض، العدد 46، ربيع الآخر، 1431 هـ.
- 115 . مجلة العدلية، الصادرة عن وزارة العدل السعودية العدد الثالث، محرم 1430 هـ يناير 2009 م.
- 116 . مجلة المجتمع الكويتية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، 1427 هـ عدد 1781 شعبان، ص 145 .
- 117 . مجلة جامعة الملايا، أثر الطلاق على الأطفال، عدد 2 / 161 وتاريخ 30 /7 /2007 م.
- 118 . مجموعة من الباحثين، 2004 م، الطلاق آثار وعواقب، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1 .
- 119 . محمود، إيمان، 1427 هـ، الأسرة الخليجية إلى أين . . في ظل العولمة؟ مجلة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، شعبان، 1427 هـ، سبتمبر 2006 م، العدد 197 السنة الثامنة عشر .

- 120 . المرادوي، علي بن سليمان، دت، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ط.
- 121 . المرغيناني، علي بن أبي بكر، دت، الهداية شرح بداية المبتدي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر، الطبعة الأخيرة.
- 122 . المسدي، ياسر، 1431هـ، فن التعامل بين الزوجين، دار المجتمع، جدة، السعودية، ط1.
- 123 . ملتي أهل الحديث، [www.ahlalhdeth.com](http://www.ahlalhdeth.com).
- 124 . الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، ط1.
- 125 . موقع العربية نت، الثلاثاء 1، ربيع الأول 1428هـ - 20 مارس 2007م، الصفحة الأخيرة.
- 126 . موقع قناة الجزيرة القطرية، تقرير بعنوان الجمهور العربي والمسلسلات المدبلجة، شر بتاريخ الخميس 10/9/1429 هـ 11/9/2008 م عن آثارها ومخاطرها في الواقع.
- 127 . الناصر، فهد، 1418هـ، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، السعودية، ط1.
- 128 . ندوة "ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية" التي نظمها مركز البحوث والدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود خلال الفترة من 5-7/2/1427 هـ الموافق 5-7/3/2006 م.
- 129 . ندوة عن ظاهرة الطلاق في المملكة، لمجموعة من الباحثين، منشورة بمجلة البحوث الأمنية العدد 33.
- 130 . النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، 1420، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
- 131 . النغمشي، عبد العزيز بن محمد، 2001م، المراهقون، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط3.

132. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيحه بشرح النووي، 1423هـ، دار المنار، القاهرة، مصر.

133. وزارة التخطيط السعودية: خطة التنمية السابعة، الرياض، 1424هـ، ص 77.

134. وزارة العدل السعودية، 1430هـ الدليل الإحصائي، الرياض.

135. اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز، 1428هـ، المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي وأساليب مواجهتها، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية ط 1.

### مراجع باللغة الإنجليزية.

136. Marriage and divorce under Islamic law ،NorianiNikBadli Shah (Nik. )1999.
137. Women in Muslim Family Law ،John L. Esposito1982.
138. 3-Shari'ah Law: An Introduction ،Mohammad HashimKamali ،2008.
139. 4-Islamic Family Law ،ChibliMallat ،Jane Frances Connors ، 1990.
140. 5-Family Planning in the Legacy of Islam ،Abdel-Rahim Omran ،1992.

**THE PHENOMENON OF TALAK IN SAUDI ARABIA A  
CASE STUDY IN MACCA**

**MOHAMMED HUSSAIN ALSHIAANI**

**ACADEMY OF ISLAMIC STUDIES  
UNIVERSITY OF MALAYA  
KUALA LUMPUR**

**2016**